جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
-قالمـــــــــة-
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إعداد الطالبتين:
- زغدودي سارة
- جدور أميرة

اشراف الاستاذ
جدي عبد الحليم

السنة الجامعية: 2021-2022

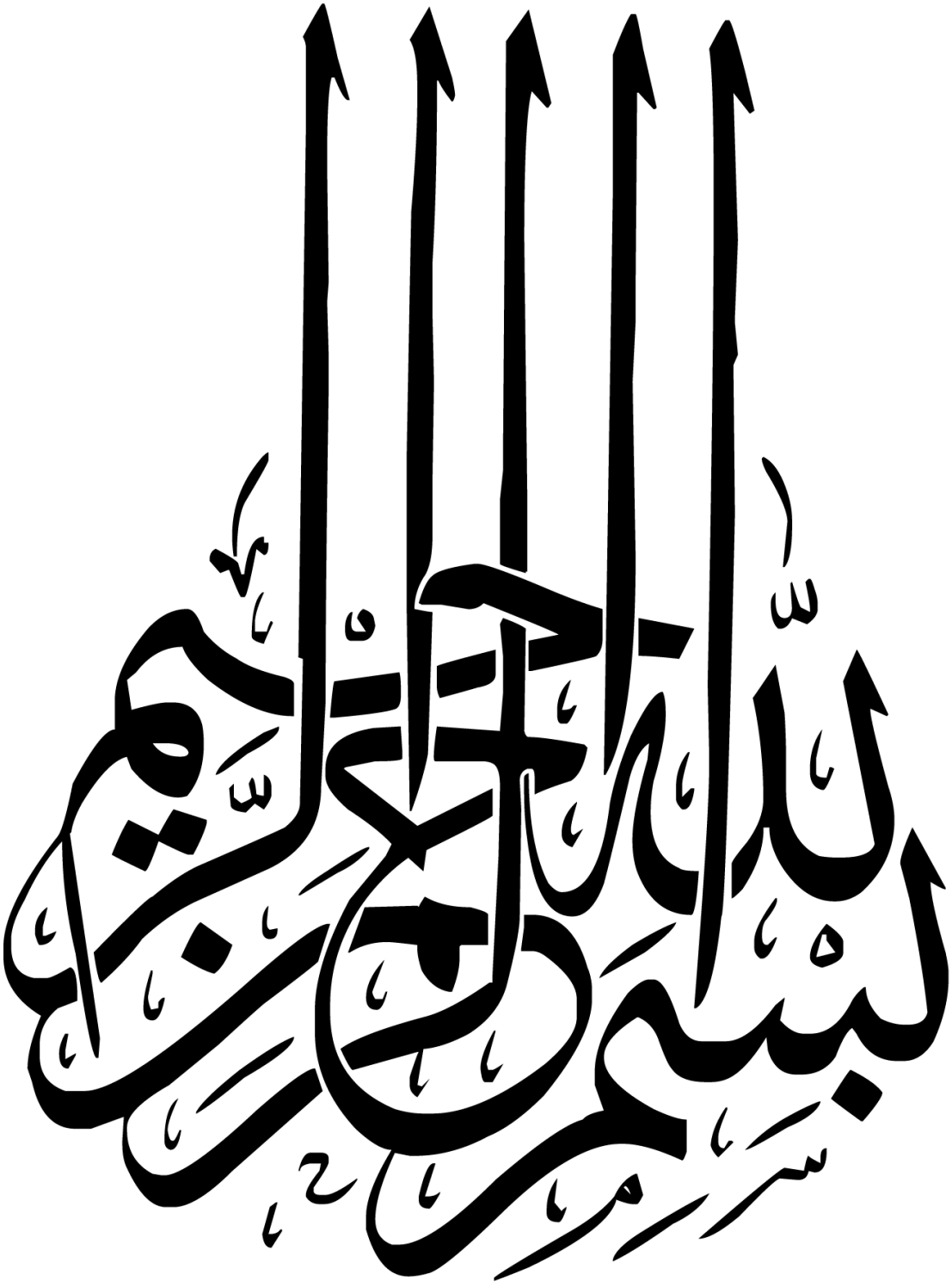
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر وعرفان

قال الله تعالى {رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} النمل- الأية 19

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على المصطفى وكل التابعين.

نشكر الله عز وجل ونحمده على كل نعمة التي انعم بها علينا ووفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع، ونتقدم بالشكر إلى كل من علمنا علما نافعا.

يشرفنا من هذا المقام ان نتوجه بالشكر الجزيل المرفوق باسمي عبارات التقدير والاحترام والامتنان إلى أستاذنا المشرف: **جدي عبد الحليم**. على كل النصح والتوجيه والإرشاد الذي خصنا به وزيادة على ذلك تواضعه وخدمته للناس فجزاه الله خير الجزاء وأمد في عمره ومتعه بالصحة والعافية.

كما لا تفوتنا الفرصة بأن نتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم بإنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

الإهداء

أهدي تخرجي وفرحتي لكل روح شاركتني بدعائها.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى أحلى هدية في الحياة ومعني الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود وأنقي إنسان على وجه الأرض بحر الاطمئنان **أمي** أرجو من الله أم يمدها الصحة والعافية.

إلى ملاكي في الحياة من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير **أبي** الغالي على قلبي أطال الله في عمره وأدامه تاجا فوق رأسي.

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتبهم القلم، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها، تحت السقف الواحد، إلى الذين حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى **أخواتي الغاليات**.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى **صديقاتي وزميلاتي**.

إلى من قضيت معها أجمل اللحظات رفيقة الدرب والتي شاركتني هذا العمل المتواضع **"ســـــارة"** وأتمنى لها كل التوفيق والوصول إلى حيث تريد.

اهدي مشروع تخرجي هذا لكم أحبتي إلى من كان لي عونا وسندا، وأخيرا رفعت قبعتي، مودعة للسنين التي مضت.

أميرة

الإهداء

بسم الله وكفى، والصلاة على المصطفى، وعلى آله وصحبه الأكرمين، ومن تبعه بالهدى إلى يوم الدين، الحمد لله الذي أتم عليا هذا فإليك يالله أرفع يدي ولأحمدك وأشكرك على توفيقك فبعون الله تخطيت الصعاب وحققت الحلم المراد.

أولا الشكر لله عز وجل الذي لا يضيع أجر من أحسن عملا.

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى أحب وأغلى ما وهبه الله لي في هذه الدنيا، إلى الساجدة الطاهرة العابدة، إلى التي قادت الخطايا، إلى مصدر الأمان، إلى أول حب في حياتي، إلى أجمل وأحن وألطف وأغلى أم في الدنيا، إلى التي مهما قلت ومهما عملت لن ولا أوفي حقها.

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى جدي ونور عيني "حلاسي عبد الحميد" الذي طالما تمنى أن يراني في أعلى مراتب العلم الذي كان سندي للوصول لهذا النجاح حفظه الله وأدام له صحته وأطال في عمره إن شاء الله.

إلى خالي العزيز **يزيد** لن أنسى ما فعلت لأجلي طيلة سنوات دراستي كنت بمثابة أب ثاني لي وكلمات الشكر لن تفيك حققك أبدا حفظك الله وأطال في عمره إن شاء الله.

إلى من حملتنا بطن واحدة وجمعنا سقف واحد فتقاسمت معهم أجمل أوقات حياتي إلى إخوتي وأغلى ما أملك في هذه الحياة. "أمير الإسلام، شيماء، إيمان" حفظكم الله ورعاكم ودمتم لي سندا.

إلى رفيقة الدرب أختي التي أهداها لي القدر صديقتي وشريكتي في هذا العمل **"أميرة"** حفظك الله وحقق كل أمنياتك.

إلى أعز صديقاتي رميساء، نجاة، زهرة، أسماء، فوزية... اللواتي شجعوني وساندوني في كل ظروفي حفظكم الله لي وأدام محبتنا وأخوتنا.

إلى إخوتي التي لم تنجبهم أمي لكن الحياة أنجبتهم لي "حسن، بلال، أمين" حفظكم الله ورعاكم وحقق لكم أمانيكم ودمتم لي سندا.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومر الحياة طول سنوات دراستي ورسموا في عقلي أجمل وأحلى الذكريات.

سارة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مدى احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حاضنات الأعمال، وكذا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخامات المحلية ومن ثم فهي تضيف موارد لهذه الدول ونظرا لأهمية هذا الدور فقد واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات لذلك أصبح من الضروري إيجاد السبل والآليات لدعمها وتمكينها من المنافسة محليا ودوليا وتعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات التي أثبتت جدواها وأهميتها في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مختلف الخدمات، مع التطرق إلى بعض التجارب العالمية والدولية الرائدة في هذا المجال والتي أصبحت حاضنات الأعمال هي من ركائز استدامة هذه المؤسسات، وكذلك تطرقنا إلى واقع حاضنات الأعمال في الجزائر التي تعد من أحدث التجارب مقارنة مع الدول المجاورة والنامية والتي لازالت بحاجة إلى تكثيف العمل عليها وتوفير مناخ مناسب يساعدها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

Summary :

This study aimes to address the extent to which small and medium entreprise need business incubators, as well as the contribution of small and medium entreprise to the ecnomic and social development of both developed and developing countries as a new outlet for the exploitation of local resources and raw materials, and then they add resources to these countries. Small and medium entreprises faced many difficulties, so it became necessary to find ways and mechanisms to support them and enable them to compete locally and internationally. Business incubators are one of the mechanisms that have proven thier feasibility and importance in supporting and developing small and medium entreprise by providing various services, with reference to some of these leading global and international experiences. And we also touched upon the reality of incubators in this field, which has become one of the pillars of business in Algeria, which is one the most recent experiences compared to neighboring and developing countries, which still need to intensify work on them and provide an appropriate climate that helps them achieve the desired goals.

Keywords: business incubators; small and medium entreprise ; Algeria.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	IV-I
قائمة الجداول والأشكال	VI-V
المقدمة العامة	أ-ث
الفصل الأول: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17-7
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الرابع: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29-18
المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني: العناصر المكونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الثالث: تحديد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المبحث الثالث: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46-30
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية	30

المطلب الثاني: الجوانب القانونية لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المطلب الرابع: بعض التجارب الدولية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المبحث الرابع: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53-47
المطلب الأول: أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
المطلب الثاني: مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	50
المطلب الرابع: الحلول المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52
خلاصة	54
الفصل الثاني: مدخل عام حول حاضنات الأعمال	
تمهيد	56
المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال	66-57
المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال	57
المطلب الثاني: نشأة حاضنات الأعمال	59
المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال	62
المطلب الرابع: أهداف حاضنات الأعمال	65
المبحث الثاني: حاضنات الأعمال: أنواع، دور وآلية، مراحل وخطوات، ومعايير الحكم على أدائها.	74-67
المطلب الأول: أنواع حاضنات الأعمال	67
المطلب الثاني: دور وآلية حاضنات الأعمال	70
المطلب الثالث: مراحل وخطوات حاضنات الأعمال	72
المطلب الرابع: معايير الحكم على آداء حاضنات الأعمال	74

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال: الخدمات الأساسية التي تقدمه، المقومات الأساسية عوامل نجاحها.	79-75
المطلب الأول: الخدمات الأساسية التي تقدمها حاضنات الأعمال	75
المطلب الثاني: المقومات الأساسية لوجود حاضنات الأعمال	76
المطلب الثالث: عوامل نجاح حاضنات الأعمال	78
المبحث الرابع: حاضنات الأعمال: بعض التجارب الرائدة لإقامتها، المشاكل التي تواجهها، وطرق تقييمها.	92-80
المطلب الأول: بعض التجارب الرائدة لإقامة حاضنات الأعمال	80
المطلب الثاني: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال	90
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه حاضنات الأعمال	91
خلاصة	93
الفصل الثالث: حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	
تمهيد	95
المبحث الأول: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر	106-96
المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر	96
المطلب الثاني: تطور حاضنات الأعمال في الجزائر والهيكل التنظيمي لها	100
المطلب الثالث: أسباب تأخر حاضنات الأعمال في الجزائر	104
المطلب الرابع: آليات تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر وعوامل نجاحها	106
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	119-108
المطلب الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	108
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	114
المطلب الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	115

المطلب الرابع: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	119
المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وصعوبات حاضنات الأعمال	130-121
المطلب الأول: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	121
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	125
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في الجزائر	127
خلاصة	131
الخاتمة العامة	135-133
قائمة المراجع	143-137
الملاحق	-

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	أهمية وحجم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول	16
02	أهم المؤسسات الدولية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	29
03	يمثل الخصائص الرئيسية لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين	61
04	عدد حاضنات الأعمال في الجزائر بالنسبة لمراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات	99
05	تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر	101
06	تطور عدد المشاريع المحتضنة في الجزائر	102
07	مقارنة المشاريع المحتضنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية في الجزائر	102
08	المشاريع التي يستضيفها قطاع الأعمال	103
09	المشاريع التي أنشأها قطاع الأعمال	103
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية سنة 1999	111
11	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	113
12	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2017	113
13	إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية النصف الأول من عام 2021	115
14	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها حسب الحجم	117
15	تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأشخاص الاعتباريين)	118
16	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة مناطق	118
17	تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2020 الى 2021	119
18	مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة دعم التشغيل خلال الفترة 2011-2016.	126
19	العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات	127

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	23
02	التطور التاريخي لفكرة حاضنات الاعمال	62
03	أهمية حاضنات الأعمال	64
04	مراحل الاحتضان المشاريع	73
05	توزيع أنواع الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية	82
06	تطور عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية	83
07	نموذج احتضان المشاريع في فرنسا	85
08	توزيع المشاريع التي تدعمها مراكز التسهيل	100
09	توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين	116
10	حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب قطاع النشاط (2002-2016)	122

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	تصريح النزاهة

المقدمـــة

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من التغيرات السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية ناتجة عن ظاهرة العولمة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا في وجه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء فهذه الظاهرة دفعت بمتخذي القرارات إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الكبيرة الحجم وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي لها لأنها لها القدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في معظم الدول وبالذات الدول النامية، فلها مردود إيجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني حيث تتمتع هذه المؤسسات بسمات وخصوصيات مميزة اقتصاديا واجتماعيا تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة وخلق الثروة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد شريطة توفير المناخ الملائم للنمو في ظل التوجهات الدولية ونتيجة لتحرير الأسواق بفعل العولمة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات والمشاكل، فهذه الصعوبات التي تعيق عملها وتحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الشرسة مع المؤسسات الكبيرة وجب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات وعليه فكانت الحاجة لخلق آليات جديدة تقوم بتطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات المستحدثة في هذا المجال التي تم ابتكارها خلال العقدين الماضيين وأثبتت فاعليتها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ونجحت في توفير الدعم والرعاية لهذا النوع من المؤسسات وضمان استمرارها، والتي تمت الاستعانة بها في الكثير من دول العالم لاعتبارها من المؤسسات التي لها كيانا مستقلا تقدم حزمة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة ولمرحلة محددة من الزمن للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة.

وقد أثبتت الدراسات أن الحاضنة يمكنها أن توفر المتطلبات الضرورية لتنمية وتطوير المؤسسات الجديدة من خلال امدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لتنهض وتستقر وتنافس، مما جعل بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون عليها اسم معهد إعداد الشركات وهو ما جعل حاضنات الأعمال في الجزائر بحاجة إلى المساعدة والدعم للنهوض بها.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا حصر إشكالية الدراسة كالآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) فيما تكمن الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2) ما لهدف من إنشاء حاضنات الأعمال؟ وما مدى تطورها في الجزائر؟
3) هل تساهم حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة وبالتالي حل الإشكالية تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات الإنتاج.

الفرضية الثانية: حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدريب أصحابها وتنمية قدراتهم الإدارية للتفوق والنجاح في مشروعاتهم فالجزائر تسعى إلى بذل جهود لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير حاضنات الأعمال كغيرها من الدول.

الفرضية الثالثة: تساهم حاضنات الأعمال بدرجة كبيرة ومعتبرة في متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة إليها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أحد المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت من أهم روافد التنمية الشاملة، لذلك برزت الأهمية البالغة لوجود منظمات حديثة تعمل على تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقترح الدراسة أن تكون حاضنات الأعمال الآلية المثلى لتحقيق ذلك وصولا إلى تنمية هذه المؤسسات، فالبرغم من زيادة الدراسات حول تبني هذا الموضوع في السنوات الأخيرة إلا أن القليل من الدول التي نراها رائدة وناجحة في تبني هذه النماذج.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف دراستنا فيما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجهها؛
- محاولة تسليط الضوء على مختلف الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال وتحديد أثرها على تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توضيح أهمية حاضنات الأعمال وواقعها في الجزائر والتعرف على مستوى الدعم الذي تقدمه الدولة بمؤسساتها لإنجاح هذه الأخيرة وقيامها بالدور المنوط لها.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الدوافع التي جعلتنا نخوض في هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع لتوضيح مهام وطريقة عمل هذه المؤسسات.
- حداثة الموضوع نسبيا وتوافقه مع تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات؛
- التعرف على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تنميتها من خلال حاضنات الأعمال.
- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- زيادة الرصيد المعرفي.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة وحتى نتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات من مختلف المصادر والمراجع التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاضنات الأعمال ثم وصفها وتحليلها لاستخلاص صورة واضحة حول دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

ارتكزت الدراسة على تحليل دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

الحدود المكانية: الذي تتمثل في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في تنمية الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 1999-2021.

الدراسات السابقة: تم الاعتماد على الدراسات التالية:

- دراسة ميسون محمد القواسمة، **"واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، تهدف إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية، وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها والمشاكل التي تعاني منها، حيث بينت النتائج المتوصل إليها أن خدمات التدريب والاستشارة المقدمة للمشاريع المحتضنة لم ترتقي للمستوي المطلوب ويجب العمل على تطويرها.
- دراسة زيتوني صابرين، **"الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، تهدف إلى محاولة فهم عملية التأهيل ودراسة دوافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال الانضمام لمختلف برامجها مع تحديد إمكانيات الجزائر للدخول في اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية، حيث بينت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل، حيث تعتبر بديلا يساعد في القضاء علي مشكلة البطالة.
- دراسة رائد خضير عبيس كاظم، **"المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع الإشارة للعراق"**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014، تهدف إلى التعرف على أهمية حاضنات الأعمال وما تقدمه من خدمات للمشاريع الصغيرة وضرورة الاعتماد عليها في تطوير هذا القطاع المهم، حيث بينت النتائج المتوصل إليها أن ضعف دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني قد ساهم في تعميق مظاهر البطالة في المجتمع العراقي.

صعوبات الدراسة: من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعدادنا لهذه الدراسة ما يلي:

- تضارب المعلومات بين المراجع وصعوبة الاختيار بين المعلومات،
- قلة الإحصائيات الجديدة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال في السنوات الأخيرة،
- الدراسات التي تعالج حاضنات الأعمال بالجزائر تكاد تكون منعدمة نظرا لحداثة التجربة المحلية في هذا الإطار.

هيكل الدراسة:

لقد شمل هيكل الدراسة على ثلاثة فصول يمكن توضيحها كما يلي:

الفصل الأول: تعلق الأمر **بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** حيث تم تقسيمه إلى أربع مباحث، **الأول:** ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **والثاني:** أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **والثالث:** عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **أما الرابع:** آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: تعلق الأمر بحاضنات الأعمال حيث تناولنا فيه أربع مباحث، **الأول:** ماهية حاضنات الأعمال **والثاني:** حاضنات الأعمال: أنواع، دور وآلية، مراحل وخطوات، معايير الحكم على أدائها، **والثالث**: حاضنات الأعمال: الخدمات الأساسية التي تقدمها، عوامل نجاحها **والرابع:** حاضنات الأعمال: بعض التجارب الرائدة لإقامتها، المشاكل التي تواجهها، وطرق تقييمها.

الفصل الثالث: فقد خصص لدراسة حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث **الأول:** بعنوان واقع حاضنات الأعمال في الجزائر **والثاني:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما **الثالث:** فتطرقنا فيه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وصعوبات حاضنات الأعمال.

بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامتين.

الفصل الأول:

التأصيل النظري

للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

تمهيد:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة؛ هذا ما أدى الى زيادة الاهتمام بها لاعتبارها أصبحت تساهم في الحد من مشكلة البطالة ومحاربة الفقر واستغلال الموارد المحلية وخلق مناصب شغل في الحين الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة انخفاض مستمر في اليد العاملة ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وعلى الرغم من توافق الآراء حول الأهمية الفائقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية إلا أنه هناك اشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف شامل وموحد الذي يحدد معالمها وأشكالها.

وبما أن الوقوف على الخصائص والمزايا التي تتميز بها هذه المؤسسات ومختلف الأشكال التي تأخذها والأهداف التي وجدت من أجلها يمكننا من التأكيد على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الفصل سنتناول فيه مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال تقسيمه إلى أربع مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: بعنوان ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تناولنا فيه أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والمبحث الثالث: تناولنا فيه عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما عن المبحث الرابع: فقد تطرقنا فيه إلى آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في دول العالم إذ أن لها دورا حقيقيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظرا لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في الحد من البطالة وتعظيم الناتج وكذلك اسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تنمية روح المبادرة.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد معاييرها وأهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل الخوض في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من توضيح أهم المعايير المعتمدة في تصنيف هذه المؤسسات.

1-المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو كمي وما هو نوعي وأهم هذه المعايير ما يلي:

1-1-المعايير الكمية: تعتبر هذه المعايير الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتمد بدورها على عدة معايير تتمثل في:

1-1-1-معيار عدد العمال: يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلق بالعمالة في المؤسسات، فهذه البيانات تنتشر بصفة مستمرة وتستخدم في أغراض كثيرة، ولكن يعاب على هذا المعيار لاستخدام العمالة وحدها قد لا يعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المشروع وذلك بسبب اختلاف معامل رأس المال\العمل بين الصناعات المختلفة فمثلا: هناك استثمارات كثيفة في رأس المال وتشغل عددا محدودا من العمال وبالتالي لا يمكن القول بأن هاته المؤسسات صغيرة الحجم على أساس عدد العمال وحده والعكس بالنسبة للمؤسسات التي تستخدم عددا كبيرا من العمال وتستخدم رأس مال ضعيف بأنها تعتبر من المؤسسات الكبيرة الحجم وعليه فان هذا المعيار لا يصلح منفردا على كون المشروع صغيرا أو كبيرا، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الأصناف التالية من المؤسسات.[1]

مؤسسة مصغرة: وهي التي تستخدم من 01 الى 09 عاملا؛

مؤسسة صغيرة: وهي التي تستخدم من 10 الى 199 عاملا؛

مؤسسة متوسطة: وهي التي تستخدم من 200 الى 499 عاملا.

1-1-2-معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحددة الأمريكية وأروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية غير أن هذا المعيار تشوهه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة

[1] رقراق عبد القادر، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"**، ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2010، ص07.

عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة؛ ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ولكن الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة ولذلك يلجأ الاقتصاديون الى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الإسمي ويواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان الى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا أن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كافي.[1]

1-1-3-معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية ويختلف هذا المعيار من دولة الى أخرى، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت، مفهوم المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يتجاوز رأس ماله 600ألف دولار تقريبا، وعلى مستوى مجموعة من الدول الأسيوية شملت الفليبين، الهند، كوريا وباكستان فإن مدى رأس مال المشروع الصغير قد يتراوح ما بين 35 إلى 200ألف دولار وكنموذج للدول المتقدمة فإنه يقدر بحوالي 700ألف دولار.[2]

1-1-4-معيار معامل رأس المال: يعتبر معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغيرا إذ من المحتمل أن يكون حجم رأس المال فيها كبيرا أي أنها تستخدم أسلوب فن انتاجي كثيف أي رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال المؤسسات الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك في حين تكون مصنفة صغيرة وفقا لمعيار العمالة وربما يحدث العكس فنجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المؤسسة الكبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة وفقا لمعيار رأس المال.

ولهذا وجد معيار ثالث يمزج بين كل من معيار رأس المال ومعيار العمالة وهو معيار معامل رأس المال وهو يمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقيمة رأس المال الثابت (k) على عدد العمال (L) والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا المعيار (L\k) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال **مثل:** قطاع الخدمات والقطاعات التجارية ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي أي المؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج إلى رأس مال كبير ذات مستوى تكنولوجي متطور،

ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما في قياس حجم المؤسسة.[3]

1-2-المعايير النوعية: إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاختلاف أهميتها النسبية واختلاف درجات النمو واختلاف المستوى التكنولوجي لذلك وجب ادراج جملة من المعايير النوعية التي من أهمها ما يلي:[4]

---

[1] رقراق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2] جواد نبيل، **"إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2007، ص30.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] برنو نور الهدى، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مراحل تطورها ودورها في التنمية"**، https://democraticac.de، تاريخ الاطلاع، 18-03-2022، ساعة 10.25.

1-2-1-معيار الاستقلالية: وتعني استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم (المعيار القانوني) وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة بمعنى يحمل الطابع الشخصي وينفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.

1-2-2-معيار الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى ومعظمها تابعة للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات، ولاية، بلدية...) وقد تكون الملكية مختلطة.

1-2-3-معيار الحصة من السوق: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة وذلك لعدة أسباب منها: -صغر حجم المؤسسة. –صغر حجم الإنتاج. –ضالة حجم رأس المال. –محلية نشاط الإنتاج. –الإنتاج موجه للأسواق المحلية التي تتميز بأنها ضيقة.

ونظرا لكل هذه الأسباب لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على الأسواق ولا تستطيع أن تقاوم أي نوع من الاحتكار في السوق.

1-2-4-معيار محلية النشاط: وهي أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه وأن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي اليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنع من امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو في الخارج.

1-2-5-معيار التكنولوجيا المستخدمة: يعد أحد المعايير الهامة ويرجع ذلك للتقدم الصناعي الكبير الذي طرأ على الكثير من الدول إلا أن هذا المعيار لم يعد وحده كافيا؛ حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات الكبيرة تسمح بتجزئة المراحل والعمليات الإنتاجية بما يؤدي إلى إتمام هذه المراحل في مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستقلة أو مصانع أصغر حجما تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه.

2-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للتطور السريع في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتطور المستمر الذي تشهده المؤسسات لاتساع نشاطها واختلاف آراء وأفكار المفكرين الاقتصاديين جعل كل واحد منهم يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منظوره.

2-1-اتجاه حديث للتعريف:

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذ اتجاهات حديثة لا يرتبط بالمعايير الكلاسيكية الكمية منها أو النوعية، وإنما يرتبط بخصوصية هامة وهي القدرة على التحكم (Contrôlabilité) وتعرف قدرة التحكم بإمكانيات المسير على الاستمرار على التحكم في العمل وتطوير مجمل الموارد الكمية والنوعية.[1]

[1] GUILHON A. : **" vers une nouvelle définition de la PME "** à partir du concept de contrôlabilité, sous la direction d'Olivier TORRES (1998) :« PME des nouvelles approches », édition Economica, Parise, P61.

2-2-تعريف الدول الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-2-1-التعريف الفرنسي:

يضم مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموع المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة، التجارة، الخدمات ويستثني المؤسسات الفلاحية.

وتعرف بعض النصوص القانونية في فرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير منها رقم الأعمال وعدد العمال. فحسب قانون 04\01\1978 يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (100 مليون فرنك,200 مليون فرنك) منذ مرسوم 1984 وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل.[1]

2-2-2-التعريف البريطاني:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

- حجم التداول السنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد 65.5 مليون دولار أمريكي،
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن؛
- وبما أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية.[2]

وتتبنى بريطانيا اتجاها اخر في تعريف المشروعات الصغيرة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير أهمها:[3]

- لا يزيد حجم الأموال المستثمرة والتي ترد في المركز المالي لها عن 7مليون؛
- لا يزيد حجم المبيعات السنوية للمشروع عن 1.4 جنيه استرالي؛
- لا يقل عدد العاملون فيها عن 50 عاملا أسبوعيا؛
- أن يكون نصيب المشروع في السوق محدود؛
- استقلالية المشروع عن أية تكتلات اقتصادية؛
- أن تتم إدارة المشروع من قبل أصحاب المشروع.

2-3-تعريف الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من بينها ما يلي:[4]

2-3-1-تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي:

---

[1] خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص ص 37،38.

[2] جواد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] توفيق عبد الحليم يوسف حسن، **"إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص ص18،19.

[4] كافي مصطفى يوسف، **"ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص ص37،38.

يعرف المشروع الصغير بأنه المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق.

2-3-2-تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية:

تضع عدة معايير تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية أو اعفائه جزئيا من الضرائب ونجد:

- استقلالية الإدارة والملكية؛
- محدودية نصيب المنشأة من السوق؛
- ألا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عاملا إن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الأحيان ليصل إلى 150 عامل؛
- ألا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين عن 450 ألف دولار.

2-4-هناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نذكر منها:

2-4-1-تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الأونكتاد":

يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20-100عامل فأقل ويعرف المشروع المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به ما يزيد عن 100-500عامل.[1]

2-4-2-تعريف اتحاد شرق آسيا:

في الدراسات الحديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام التصنيف الآتي والمعترف به بصورة عامة في هذه البلدان والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي، وهذا التصنيف يتمثل في:[2]

- مؤسسات عائلية وحرفية: من 01 إلى 10 عمال؛
- مؤسسات صغيرة: من 10 إلى 49 عامل؛
- مؤسسات متوسطة: من 50 إلى 99 عامل؛
- مؤسسات كبيرة: أكثر من 100 عامل.

2-4-3-تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف على أنها المنشآت التي توظف أقل من 50عاملا لو استخدمت الآلة أو أقل من 100عامل لو لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرسمية 500 ألف روبية.

وتعد الهند من الدول القليلة التي تستخدم هذا المعيار.[3]

---

[1] القهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، **"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص14.

[2] HULLG.S(1989) : **" La petite entreprise à l'ordre du jour "**, édition l'harmattan, Paris, p77.

[3] خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2-4-4-تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفتها هذه المنظمة "يونيد" بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-15 عاملا.[1]

2-4-5-تعريف البنك الدولي:

يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا وتعتبر المنشأة أو المؤسسة الصغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا.[2]

2-4-6-تعريف الاتحاد الأوروبي:

قام الاتحاد الأوربي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 في توصيات المفوضة بتاريخ 03 أبريل 1996 المتعلق بتعريف هذه المؤسسات، ويستخدم التعريف معياري العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية.

ويعرف المؤسسة الصغيرة أنها المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا ويكون رقم أعمالها أقل من 07 مليون يورو أو إجمالي أصولها يكون أقل من 05 مليون يورو؛

- أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها 50 الى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها من 40 مليون يورو أو إجمالي أصولها أقل من 05 مليون يورو؛
- أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10 عمال.
- بالإضافة إلى المعايير السابقة يضاف معيار الاستقلالية ومعناه أن تكون المؤسسة غير مملوكة ولا يوجد بها حقوق تصويت بنسبة 25% أو أكثر لمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات غير خاضعة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

2-4-7-تعريف هولندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف واضح إلا أنه واستنادا إلى قانون توطين المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقيت عن النشاط والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل منشأة أو مؤسسة تستعمل 100عامل أو أقل وتنتمي إلى إحدى الفروع التالية: التجارة بالجملة، التجارة بالتجزئة، النشاط الخدمي من الفندقة والمطاعم.[4]

2-4-8-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة تتمثل في التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن جملة من المعايير الكمية والنوعية:

---

[1] كافي مصطفى يوسف، **"ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] عزت خيرت يوسف، **"إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص07.

[3] Communauté européennes, (2006) : **" La nouvelle définition des PME "**: Site Internet : http://Europa,en,int;estraitde;la recommandation 96/280/ce de la commission du 03 avril 1996 concernant de la définition de la PME.

[4] حساني رقية، رابح خوني، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص 27.

- وتسمى مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية، مستقلة قانونا، تشغل أقل من 500 عاملا، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، استثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية: جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة EDIL بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياريين كميين هما رقم الأعمال واليد العاملة، وعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10مليون دينار جزائري.[1]

- وهناك عدة تعاريف تضمنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي:[2]
- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتشغل من 01إلى 250 عامل. ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية.

ويقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجراء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل؛
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل (12) شهرا.[3]
- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يملك رأس مالها مقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

وهناك بعض التعاريف المفصلة التالية:[4]

المؤسسة الصغيرة جدا: مصغرة، Micro Entreprise هي مؤسسة تشغل من شخص 1 إلى9 أشخاص ورقم أعمالها السنوي المحقق يكون أقل من 20مليون دينار جزائري.

المؤسسة الصغيرة:Petite Entreprise هي مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري.

المؤسسة المتوسطة:Moyenne Entreprise هي مؤسسة تستخدم ما بين 50 الى 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي المحقق ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى 1 مليار دينار جزائري.

---

[1] خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 43،44.

[2] الجريدة الرسمية، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10-10-2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج السلع وتقديم الخدمات وفق مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها ويكون عدد العمال فيها لا يتجاوز 250 عاملا ورقم أعمالها السنوي المحقق يكون ما بين 100 إلى 500 مليون دينار جزائري.

2-4-9-تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تقرير BOLTON:

يعتمد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا التقرير على ثلاثة معايير وهي:[1]

- يتم تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية؛
- تملك هذه المؤسسات حصة ضعيفة في السوق؛
- استقلالية المؤسسة.

ومن هنا يمكن استخلاص بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تعتمد في تسييرها على هرم شخصي بسيط إلى حد بعيد، ويتربع مالك المؤسسة على قمة هرم المؤسسة بحيث أن اتخاذ القرارات تعود في النهاية للمالك، كما أن هذه المؤسسات لا تمتلك القدرة على فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تمتلكها في السوق فهي بذلك غير قادرة على المنافسة القوية وتكون هذه المؤسسات تتميز باستقلالية تامة.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تجعلها مختلفة عن الشركات الكبرى وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول.

ويمكننا حصرها فيما يلي:[2]

- مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان؛
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال؛
- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

وهناك أيضا خصائص أخرى تتمثل في:[3]

- دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته؛
- يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة، أي من خلال صغرها تستطيع أن تكون في محلات صغيرة وبيوت قريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد؛

---

[1] JULIEN P.A et MARCHESNAY M. (1988) : **" La Petite Entreprise "**, édition Vuibert, Parise, P56.

[2] عزت خيرت يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص08،09.

[3] كافي مصطفى يوسف، **"ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- تساهم في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية المختلفة للمجتمع؛
- تتصف هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة؛
- سهولة الإنشاء والتنفيذ: تتصف هذه المؤسسات أو المشاريع بانخفاض أو صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشاريع وبالتالي محدودية حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها مما يساعد على سهولة تحضير مستلزمات التشغيل وانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.[1]
- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع المتغيرات التالية؛
- زيادة القدرة على الابتكار والتجديد خصوصا في فنون تميز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل يتفوق على نظيره في المؤسسات الكبيرة أحيانا؛
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأموال الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول والخروج؛
- سهولة تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، فهذه المشاريع تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المشاريع الكبيرة.[2]

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة باعتبارها أنها تعد منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية نظرا لارتباط أغلبها بذلك ومن ثم فهي تضيف موارد للبلاد وكما أنها تكفل خلق العديد من فرص العمل، ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:[3]

- الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد؛
- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالمشروعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة؛
- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية وغيرها ففي اليابان مثلا:52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة الادخارات والاستثمارات وذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات الغير الحكومية والتي كان من الممكن أن توجه الى الاستهلاك وتؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار؛

---

[1] جواد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص86.

[2] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] كافي مصطفى يوسف، "**ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**"، مرجع سبق ذكره، ص42.

- لا تحتاج هذه المؤسسات إلى رؤوس أموال كبيرة أو إلى مساحات واسعة.

وكذلك يمكننا القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:[1]

- تساعد على نقل وتوطين وسهولة التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية والفنية بأقل تكلفة؛
- للمشاريع الصغيرة دورا فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة فهذه المشاريع تعتبر النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى؛
- هذه المؤسسات إذ ما أحسن التخطيط لقيامها واحتضانها ودعمها فإنها تكون قادرة على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي وربما العالمي وهذا من شأنه زيادة الصادرات.

وفيما يلي يلخص الجدول التالي حجم وأهمية مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول.

الجدول رقم 01: أهمية وحجم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول

الدولة	مشاركة في الاقتصاد %	مشاركة في العمالة %
الصين	99.9	84.3
الهند	96.0	79.4
ماليزيا	92.6	40.2
الفليبين	98.7	50.0
كوريا	99.8	78.5
تايلاند	98.6	73.8
الولايات المتحدة الأمريكية	99.7	53.7

المصدر: القهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، **"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص79.

ويلخص الجدول المقابل حجم وأهمية مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول، فمن خلال هذه النسب نلاحظ بأن نسبة المشاركة في الاقتصاد لبعض الدول المذكورة متقاربة من بعضها البعض خاصة بين دولة الصين وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 99% وبالتالي مشاركة قوية أما بالنسبة لدولة ماليزيا فهي بعيدة ومنخفضة نوعا ما بالمقارنة مع باقي الدول بنسبة 92.6% أما بالنسبة للمشاركة في العمالة فنلاحظ بأن دولة ماليزيا لها مشاركة ضعيفة نوعا ما بنسبة 40.2% بالمقارنة مع باقي الدول أما بالنسبة لدولة الصين فلها مشاركة قوية بنسبة 84.3%

المطلب الرابع: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية.

1-الأهداف الاقتصادية:

[1] القهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، مرجع سبق، ذكره، ص 30.

تتمثل الأهداف الاقتصادية فيما يلي:[1]

- المؤسسات الاقتصادية تكون غايتها الرئيسية هي دعم الإنتاج والخدمات التجارية وترقية الأعمال الحرفية وذلك من خلال أهداف تسعى إلى تحقيقها؛
- توفير السلع والخدمات بأسعار معقولة ومقبولة لتحقيق عائد مناسب من رأس المال المستثمر في الأسواق المحلية؛
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذلك إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الادماج والتكامل بين المناطق؛
- التخصص الدقيق وتقسيم العمل؛
- التمكين من استعادة حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

2-الأهداف الاجتماعية

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتلبية حاجياتهم الأساسية المادية والمعنوية؛

-تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك أفكار استثمارية جديدة على تحويلها إلى مشاريع واقعية؛

-خلق فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستخدمي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛

-إعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة؛

-امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل دائمة وفرص عمل جديدة؛

[1] العايب ياسين، **"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة02، الجزائر، العدد 01، 2015، ص 04.

[2] مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **"مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، http://dim-msila.dz، تاريخ الاطلاع 23-03-2022، ساعة 18:03.

المبحث الثاني: أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد، فمعظم هذه المؤسسات تبدأ بادراك الحاجة إلى التسهيلات وإمعان الفكر الاستراتيجي قبل البدء في عملية الإنشاء ولكي تنجح هذه المؤسسات يجب باختيار مصادر تمويلية مناسبو لها.

ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى التطرق للتصنيفات الخاصة بهذه المؤسسات ومصادر تمويلها.

المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وتتمثل هذه التصنيفات في:

1-التصنيف حسب طبيعة التوجه: تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

1-1-المؤسسات العائلية: تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

1-2-المؤسسات التقليدية: إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات نصف مصنعة لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة رأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

1-3-المؤسسات المتطورة وشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها على طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس مال الثابت أو من الناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وفقا لمعايير الجودة.

كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيرة، فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2-التصنيف حسب طبيعة المنتجات: يمكننا تصنيف مؤسسات الصغيرة ومتوسطة حسب هذا المعيار إلى:[2]

2-1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نقصد بالسلع الاستهلاكية هي السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية والألبسة وغيرها، وترتكز هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: الصناعات أو المنتجات الغذائية،

---

[1] مشري محمد الناصر، **"دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلة المستدامة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2008، ص13.

[2] خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص54.

صناعة النسيج والجلود، الصناعات ومنتجات الفلاحين وكذلك منتجات الخشب ومشتقاته ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات لكونها تتلاءم مع خصائص وحجم هذه المؤسسات.

2-2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: تضم هذه المؤسسات، المؤسسات التي تنتج قطاع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء، المكونات الكهربائية وغيرها وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات مواد البناء الصناعات الميكانيكية، المحاجر والمناجم والصناعات الكيميائية، ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات لكونها شديدة الطلب المحلي على منتجاتها كبير.

2-3-مؤسسات إنتاج السلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب تكنولوجيا مركبة لتنفيذ إنتاجها لأنها تحتاج أموال كبيرة وعمالة مؤهلة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون قليل فيها، بحيث تشمل بعض الفروع البسيطة فقط وتقوم بإنتاج الآلات والمعدات وأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط فيها هذه الصناعات هي مصانع تركيب وتجميع فقط.

3-التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وعليه نميز هذه الأنواع:[1]

3-1-المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه المؤسسات بدورها، تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

3-1-1-مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية: كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات.....الخ، وما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.

3-1-2-مؤسسات الصناعات التحويلية او الخفيفة: كمؤسسات الغزل والنسيج ومؤسسات الجلود...الخ.

3-2-المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم 03 أنواع من الإنتاج، وهو الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي.

3-3-المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات الفرق مثل: مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح...الخ.

3-4-المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي...الخ.

3-5-مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية...الخ.

4-التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:[2]

---

[1] صخري عمر، **"اقتصاد المؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص ص، 30،31.

[2] خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص57.

1-4-المؤسسات غير المصنعة: وتضم هذه المؤسسات الإنتاج العائلي والنظام الحرفي بغرض الاستهلاك الذاتي والنظام الحرفي يكون في الورشات الصغيرة ذات الإنتاج اليدوي حسب طلب واحتياجات الزبائن.

2-4-المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة، وتتميز على الصنف الأول من حيث تقسيم العمل، وتعدد العملية الإنتاجية والتسييرية وكذا كمية الإنتاج وحسب السوق المستهدف.

3-4-المؤسسات المقاولة: وهي نوع من الترابط الهيكلي بين المؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى مهام كمعينة تطبق وفق شروط محددة وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها صغيرة.

ويمكن القول بأن المقاولة تعتبر من أهم أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجسد التعاون أما المباشر أو التعاون الغير مباشر.[1]

5-التصنيف حسب الشكل القانوني:

يمكننا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا النوع الذي تنسب إليه المؤسسة وهي:

1-5-التعاونيات: وهي عبارة عن تجمع لمنتجي السلعة أو خدمة معينة أو تجار جملة أو تجار تجزئة أو مستهلكين ويعمل أعضاء هذه التعاونية مع بعضهم البعض بشكل جماعي لخدمة أنفسهم كونهم بأنهم أعضاء التعاونية وعادة فإن الأرباح الصافية المتحققة من هذا المشروع تعود إلى الأعضاء في نهاية كل سنة ولا يترتب على هذا النوع من المؤسسات أي ضرائب.[2]

2-5-المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.[3]

3-5-المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين من أساسيين وهم.

1-3-5-المؤسسات الفردية: وهي المنشأة التي يمتلكها شخص واحد (ولا تعتبر شركة)، ولا تسجل في مصلحة الشركات بل يتم تسجيلها في السجل التجاري التابع لمكان المنشأة ويتم استخراج بطاقة ضريبية للمنشأة الفردية، وتعتبر من أنسب صور الأشكال القانونية في الحالات التالية:

- إذا كانت طبيعة مشروعك تستلزم مالا يمكنك توفيره.
- إذا كانت لديك الخبرة العلمية والعملية ومعرفة احتياجات السوف الفعلية.[4]

وتتميز هذه المؤسسات بالعديد من المزايا من أهمها:[5]

- سهولة وبساطة إجراءات التكوين والاشهار، حيث أن الأمر لا يتعدى ملئ استمارة الحصول على الترخيص، وسداد الرسوم؛
- لا تحتاج إلى رأس مال ضخم حيث لا يشترط القانون حدا أدنى لحجم رأس مال المستثمر؛

---

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] مزهر شعبان العاني وآخرون، **"إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص94.

[3] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص16.

[4] هيكل محمد، **"مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص49.

[5] كافي مصطفى يوسف، **"بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011، ص116.

- المالك يحصل على جميع الأرباح المحققة ولهذا فالشخص الذي يتمتع بمهارات إدارية وفنية ويبذل الجهد المناسب يستطيع أن يحصل على نتائج ذلك في صورة أرباح؛

ولها مزايا كثيرة في مجال الضرائب مثل: الإعفاء الضريبي، عدم الازدواج الضريبي...الخ.

5-3-2-مؤسسات الشراكة: تسمى شركات أشخاص لأنها تقوم على الاعتبارات الشخصية بين الشركاء يعرفون بعضهم البعض معرفة تامة أي أنها تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء وتعرف كذلك بشركات الحصص إلا أن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة رأس مال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح.[1]

وتتضمن مؤسسات الشراكة.

5-3-2-1-شركة التضامن: يتكون هذا النوع من الشركات عندما يتفق شريكان أو أكثر على تكوين منشأة صغيرة تمارس أنشطة معينة بغرض تحقيق أهداف محددة، وتقوم هذه النوعية من المشاركة على الثقة الكاملة بين الشركاء ويحدد عقد المشاركة التزامات كل شريك فيما يتعلق بحصصهم في رأس مال، ومسؤوليات الإدارة ومن الناحية القانونية يعتبر كل شريك ممثل للمشروع، له الحق في التوقيع نيابة عن المشروع قبل الغير حتى وإن نص عقد المشاركة على غير ذلك فالتوقيع ملزم للشركاء الاخرين ومن أبرز عيوب هذا النوع من الشركات نجد المسؤولية غير المحدودة للشركاء بالتالي لا تقيد المسؤولية بين الشركاء والطابع الشخصي الذي يحكم بين علاقات العمل.[2]

5-3-2-2-شركات التوصية البسيطة: تمثل شركة التوصية البسيطة شكلا آخر من أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يمكن اللجوء إليها إذا كانت ظروف الشركاء لا تسمح بتأسيس شركة التضامن من أو استمرارها كشركة تضامن وتتألف هذه الشركات من نوعين من الشركاء هما:[3]

5-3-2-2-1-الشركاء المتضامنون: وهم الذين يتولون إدارة الشركة وممارسة أعمالها ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المرتبة عليها في أموالهم الخاصة.

5-3-2-2-2-الشركاء الموصون: يشاركون في رأس مال الشركة دون أن يحق لهم ادارتها أو ممارسة أعمالها ويكون كل منهم مسؤولا عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس مال الشركة.

وهذه النوعية من المشاركة تقوم على الثقة المتبادلة بين الشركاء ودرجة المخاطرة فيها محدودة بالنسبة للشريك الموصي بحجم مساهمته في رأس المال إلا أن مخاطر الاستثمار عالية حيث أن المشروع يدار بواسطة الشريك المتضامن مما يجعل نشاط المؤسسة واستمراره مرتبط بكفاءة الشريك المتضامن.[4]

5-4-شركة المحاصة: تعتمد في إنشاءها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية ومحددة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة فإن شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها أنها تعتبر شركة مستمرة ليست لها حقوق وليس عليها

---

[1] خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] كافي مصطفى يوسف، **"بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] مزهر شعبان العاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[4] كافي مصطفى يوسف، **"بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص120.

واجبات وليس لها رأس مال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية كما تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية الموسمية **مثل:** تسويق المحاصيل الزراعية، وصناعة الأفلام والمسرحيات....[1]

5-5-شركات الأموال: لا تقوم هذه الشركات على الاعتبارات الشخصية بين الشركاء، ولكنها تقوم على أساس تكوين رؤوس الأموال الضخمة من أعداد كبيرة من الافراد وكما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته ويمكن من تحقيق ميزتين:

الأول: وفرة رأس مال.

الثانية: غياب العنصر الشخصي في تكوين الشركة.

وتأخذ شركات الأموال أحد الأشكال الثلاثة التالية:[2]

- شركات المساهمة؛
- شركات التوصية بالأسهم؛
- شركات ذات مسؤولية محدودة.

5-5-1الشركة ذات المسؤولية المحدودة: ظهر هذا النوع منذ عام 1977م وتعرف على أنها شركة تجارية تحدد مسؤولية كل شريك بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى، لقدرتها على مواجهة التجارة المتوسطة والمحافظة على الاعتبار الشخصي والاشتراك العائلي.[3] حيث أخذت أعداد الأفراد الراغبين في تأسيس الشركات محدودة المسؤولية (ذ.م. م) بازدياد، بفعل التسهيلات المقدمة الهادفة إلى مساعدة الرياديين على الاستفادة من مزايا هذا النوع من الشركات من حيث محدودية المسؤولية والتخلص من عيوب شركات التضامن.[4]

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3] خوني رابح، حساني رقية، مرجع نفسه، ص57.

[4] كافي مصطفى يوسف، **"بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص85.

الشكل 01: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.

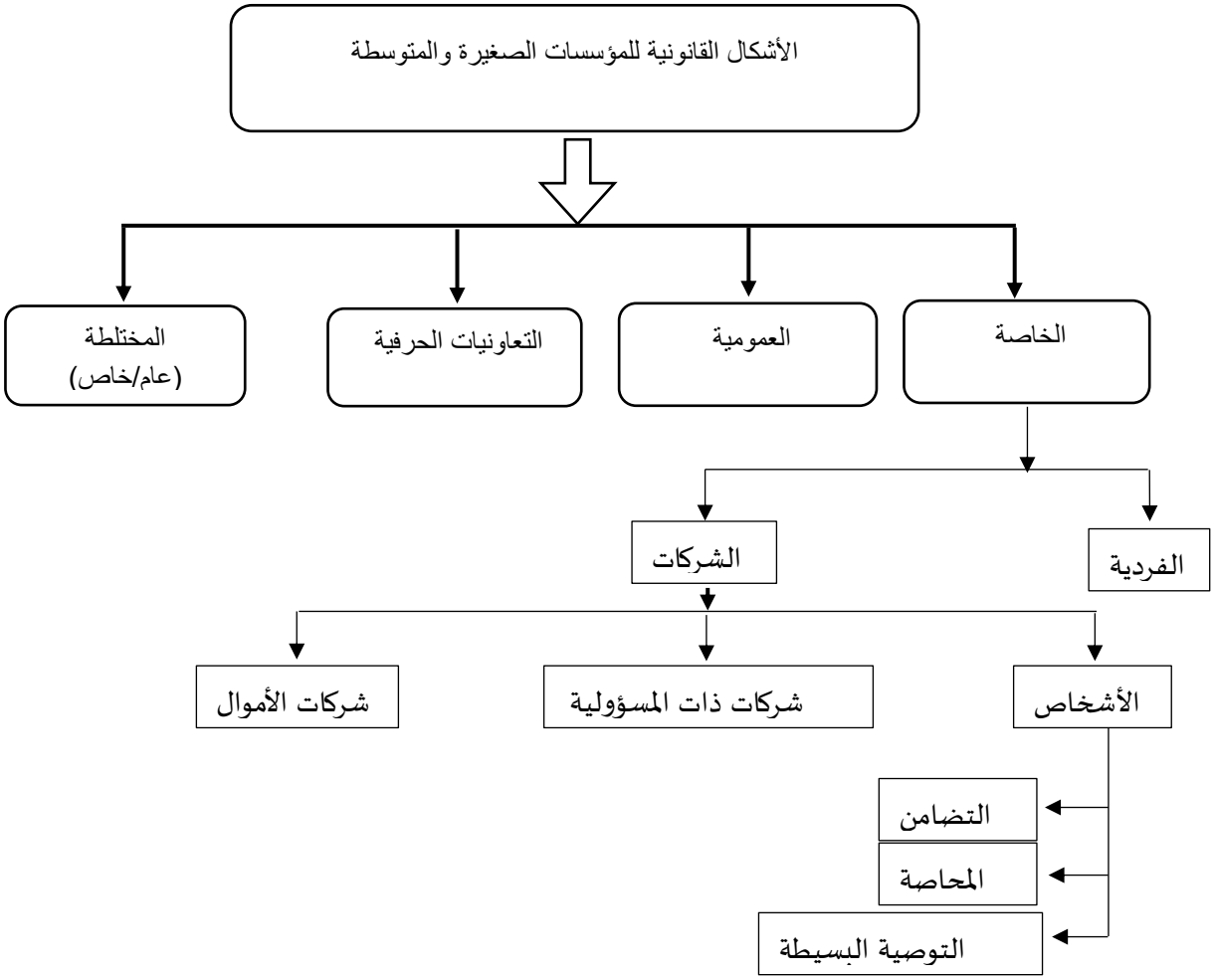

المصدر: خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص55.

يبين الشكل التالي الأشكال أو التصنيفات القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي نلاحظ أنه هناك أربع أشكال من المؤسسات تتمثل في المؤسسات الخاصة والعمومية والتعاونيات الحرفية والمؤسسات المختلطة التي تكون ممزوجة بين النوع الخاص والعام ففي النوع الخاص هناك نوعين من المؤسسات تتمثل في المؤسسات الفردية والشركات وبدورها نلاحظ أن الشركات تتفرع إلى شركات الأشخاص وشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأموال وتشمل شركات الأشخاص الشركات التالية: شركة التضامن وشركة المحاصة وشركات التوصية البسيطة.

المطلب الثاني: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة من العناصر نذكر منها:[1]

1-الموارد المادية: وتصنف هذه الموارد إلى مجموعتين:

- مجموعة عناصر ثابتة: والتي هي العناصر التي يجب على المؤسسات امتلاكها كالأرض والمعمل والمحل والمكتب (valeurs immobilisées)

[1] جواد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص40.

- مجموعة عناصر متحولة (éléments fongibles) وهي التي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك من خلال (cycle d'exploitation) الدائرة الاستثمارية **مثلا:** الموارد الأولية، رأس المال.

2-الموارد الغير المادية: من أهم العناصر المكوّنة للشركة في العالم الحديث هي العناصر الغير المادية إذ أنها تمثل العمليات التجارية الرئيسية وتتعلق بهذه العناصر من هذه الموارد وتتمثل في الملكية الفردية، الشعار...

3-الموارد البشرية: تشمل الموارد البشرية من الناحية القانونية كل من:

3-1-المدراء والمالكين: هم المسؤولين عن أداء الشركة لتحقيق الأهداف المرجوة ومراقبة أداء مجموعة من المرؤوسين وعليه تحقيق ثلاث مهام رئيسية وهي العمل مع الآخرين، القيام بالوظائف الإدارية، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك لإنجاز أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية.

ويتم تصنيف المدراء بناءا على 4 تصنيفات يتم على أساسها تحديد أنواع المدراء:

- حسب المستوى الإداري (المدير والإدارة العليا والوسطى)؛
- حسب مجالات الإدارة (مدير التسويق، الإنتاج، المالية)؛
- حسب نطاق الاشراف (مدير وظيفي، مدير عام)؛
- حسب المسمى الوظيفي (مدير، مدير اداري، رئيس اداري).

وتشمل وظيفة القائد أو المدير في أي مشروع أو مؤسسة توجيه وتحفيز أعضاء الفريق أو الموظفين ومساعدتهم للوصول الى أهداف مرتبطة بالأعمال.

ويمكن تقسيم الأساليب التي يعتمدها القائد الى 4 وهي كالآتي:[1]

- القيادة التي تهتم بالإنجاز والقيادة الموجهة والقيادة بالمشاركة والقيادة المساندة.

وتشمل عملية القيادة على 5 مهام أساسية للمدرين وهي:

- **التخطيط:** يشمل تحديد أهداف المنظمة وتقرير أفضل السبل لإنجازها؛
- **التنظيم:** يشمل تنظيم الأفراد والموارد المتاحة لتنفيذ الخطة؛
- **صناعة القرار:** ويشمل تحديد مشاكل العمل ووضع البدائل الصحيحة واختيار البديل الأمثل؛
- **القيادة والتوجيه:** فالقيادة الفعالة تجعل أفراد المؤسسة يعملون معا بتناسق وانسجام لبلوغ الهدف المراد؛
- **الرقابة:** تشمل مراقبة جميع العمليات داخل المؤسسة.

3-2-العمال يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى أهداف الشركة، يقوم القائد الذي يمثل أعلى الهرم الوظيفي بتوصيل المعلومات إلى الأسفل لكل المستويات في الفريق وتبقى المشكلة في ذلك النمط من الإدارة، من القمة إلى الأسفل حيث أننا لا نتمكن غالبا من التأكد الدائم والمستمر من وصول الرسالة أو كيف يتم استقبالها نظرا لقلة التغذية المرتدة من المستويات السفلى من الهرم الوظيفي في حين يتحمل العاملون مسؤولية إنتاجهم ويتم دعم المستويات الثلاثة من الخبراء مثل: خبراء تكنولوجيا المعلومات.

[1] جواد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 42-44.

المطلب الثالث: تحديد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر إتباع استراتيجية مثلى ومناسبة هي الوسيلة الأنجح لإنجاز مشروع ما، فيجب تحديد استراتيجية المؤسسة قبل القيام بإنشائها ونظرا لأهمية الاستراتيجية في بلوغ الأهداف المرجوة فإننا نركز على الغاية أو الأهداف التي عادة ما يعمل صاحب المؤسسة على بلوغها من خلال القواعد الأساسية لاستراتيجية المؤسسة المتمثلة في (الأهداف، النشاط، التنظيم، المحيط) وفي الحقيقة يوجد تضارب في الآراء حول مدى فائدة وضع الاستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات، فمنهم من يرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم حجمها ومحدودية نشاطها، لا تحتاج إلى استراتيجية، لأن حسب رأيهم في هذا المجال يهم أكثر المؤسسات الكبيرة، لكن أكثرهم يدعم فكرة ضرورة وضع استراتيجية لهذا النوع من المؤسسات بمجرد النجاح في اجتياز مرحلة الانطلاق أي الاستعداد للقيام بالمشروع.[1]

ويمكن إتباع خطوات بناء استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:[2]

- إعداد ميزانية تقديرية أولية؛
- تحديد مستوى الأرباح المرغوب فيه للمشروع، وتحديد الوقت المسموح فيه والاستثمار المطلوب، وبعد ذلك يتم تصدير كشف الأرباح اعتمادا على تصورات مالك المشروع؛
- مسح واختبار السوق المستهدف، وبما يعكس إمكانية بيع المنتجات وتحقيق الأرباح؛
- إعداد كشف بالموجودات التي يستعين بها المشروع؛
- تحديد مصدر الموجودات المطلوبة؛
- إعداد الموقع والمكان المناسبين أي المحيط التي تنشط فيه المؤسسة؛
- إجراء الترتيب الداخلي للموجودات وأسلوب استخدام المساحات المتاحة؛
- تحديد الشكل القانوني للمؤسسة؛
- مراجعة جميع جوانب الخطة؛
- تحليل ودراسة المصاريف المتوقعة في ضوء طبيعتها الثابتة أو المتغيرة؛
- تحديد نقطة تعادل المشروع؛
- مراجعة إيجابيات وسلبيات البيع بالآجل إذا ما تقرر ذلك؛
- مراجعة قائمة حدود المخاطرة، وكيف تتعامل مع الحالات والظروف الناشئة؛
- بناء سياسة التعامل مع الموارد البشرية؛
- بناء نظام محاسبي ملائم لتوثيق الاعمال المالية؛
- توقع التغيرات والتطورات الأساسية.

---

[1] زويتة محمد صالح، **"أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص31.

[2] مزهر شعبان العاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص114.

إن نجاح هذه المؤسسات يعتمد أساسا على دراسة ومتابعة التطورات والتغيرات الجارية في البيئة التي تحدث على تغيير احتياجات وتفضيلات المستهلكين لذلك يجب أن توفر سلع أو خدمات بنوعيات وكميات واستعمالات جديدة تتجانس مع هذا التطور.

وترتبط نجاح الاستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من العوامل وهي:[1]

- إتباع أساليب علمية محددة لصياغة الرسالة والاستراتيجية والسياسات والإجراءات والبرامج؛
- المشاركة الفعالة من قبل الأجهزة والفئات المعينة بالمجتمع والممثلين عن قطاع الخاص؛
- التنسيق مع الأطراف المعينة؛
- ترتيب واضح لأولويات احتياجات المجتمع؛
- ترابط هذه السياسات العامة للدولة وإمكانية التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة في إطار تنفيذ السياسة المقترحة وبتالي ضمان زيادة فرص نجاحها؛
- تطوير متابعة تلك المشاركة باستمرار لتصبح سمة من سمات تنفيذ السياسة المتبعة، مما يتطلب أن يتم تجسيد هذا التعاون والمشاركة في آليات وأطر مؤسسية واضحة وفعالة.

المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من أهم القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو اختيار التمويل الملائم لها، ولهذا وجب التعرف أولا على مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات، ودراسة ماهية وخصائص كل مصدر، ولذلك سوف نقوم بتقسيم مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب طبيعتها ومدى تطبيقها من مختلف المؤسسات التمويلية.

وعليه يمكن القول بأن مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والجارية، وعلى هذا الأساس فان تحديد مصادر تمويل المشروع، يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق المالية وتكلفة المصدر المقترح مقارنة بالمصادر البديلة ومدى ملائمة مصادر التمويل للاستثمارات المقترحة.[2]

وعليه يمكننا تقسيم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر داخلية ومصادر تمويل خارجية:

1-مصادر التمويل الداخلية: نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسات هو مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة ويعرف كذلك بالتمويل الذاتي وتعنى كل الأموال التي استطاع مالك المؤسسة توفيرها من خلال مسيرته والذي يذخرها من إيرادات أخرى ناتجة عن عمل المؤسسة في حد ذاتها.[3]

وتتمثل المصادر الداخلية في:

---

[1] هيكل محمد، مرجع سبق ذكره، ص228.

[2] دريد كامل آل شبيب، **"مبادئ الإدارة المالية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2009، ص.115.

[3] طالبي خالد، **"دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص23.

1-1-المدخرات الشخصية: وهو التمويل المقدم من صاحب المؤسسة عن طريق تقديم مبلغ مناسب من مدخراته الشخصية سواء من نفسه في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسيع أو لزيادة رأس مال العامل وذلك بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة نشاط المؤسسة، وتعتمد نسبة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذا النوع من التمويل وذلك من خلال تحويل المدخرات المجمدة إلى استثمارات منتجة.[1]

1-2-الشركاء وحملة الأسهم: يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم عن طريق المشاركة لتوفير مبالغ أكبر إما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب مشاركة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير، أما في حالة الشركات فإن المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين بسبب محدودية مسؤولية حملة أسهم الشركة وبسبب استمرارية وجود الشركة وإمكانية كل مساهم من بيع أسهمه في أي وقت.[2]

1-3-المخزون السلعي والحسابات المدينة: يعتبر المخزون السلعي أحد أهم الموارد الداخلية للتمويل باعتباره يوفر مبالغ كبيرة من الأموال عن طريق بيع الفائض من المخزون السلعي التي يزيد عن احتياجات المشروع وكما أن الحسابات المدينة تشكل مصدرا لتوفير الأموال عن طريق القيام بحملة جادة لتحصيل ديونها المستحقة وغير المدفوعة.[3]

1-4-الموجودات المعطلة والنفقات المالية: يمكن توفير بعض الأموال ببيع جزء من الموجودات الثابتة الفائضة عن حاجة المشروع **مثل:** بيع بعض التجهيزات والمعدات غير المستخدمة أو قطعة أرض لا تحتاجها المؤسسة ومن مصادر الحصول على التمويل من الداخل مراقبة النفقات بفاعلية أكبر عن طريق تقليص النفقات.[4]

1-5-الاحتياطات والأرباح والمحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي في المؤسسة، حيث تقوم الشركة بتمويل جزء من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحققة فالأرباح التي تحققها الشركة يمكن الاحتفاظ بها لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها بين المساهمين أو الاحتفاظ بجزء منها وتوزيع الباقي كأرباح على الملاك.[5]

2-مصادر التمويل الخارجي: تتمثل هذه المصادر في:[6]

الأموال المتوفرة لدى الأشخاص والمؤسسات المالية والتي يجرى تهيئتها ومنحها على شكل قروض لمن يرغب في استخدامها والتي تتمثل فيما يلي:

2-1-الاقتراض من الأصدقاء والأقارب: إن أغلب الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بمشروع صغير ولا يتوفر لديهم المال الكافي للاستثمار في المشروع، مما يستوجب عليهم البحث عن مصدر آخر للتمويل فيتجهون أولا إلى الأقارب ومن ثم إلى الأصدقاء وبالرغم أن هذا الأمر يعتبر ممارسة غير صحيحة في بداية المشروع ولكنه ضروريا في بعض الأحيان لأنه يتميز بعدم وضع شروط وإجراءات غير معقدة.

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **"الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص196.

[2] العطية ماجدة، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص64.

[3] المرجع نفسه، ص67.

[4] المرجع نفسه، ص67.

[5] طالبي خالد، مرجع سبق ذكره، ص24.

[6] العطية ماجدة، مرجع سبق ذكره، ص63-66.

2-2-الائتمان التجاري: تعتبر القروض التجارية مصدرا مهما لتمويل المشاريع الصغيرة حيث يتم الحصول على القرض من الموردين عن طريق تأخير دفع المبالغ المستحقة على البضاعة المشترات منهم، بمعنى الشراء على حساب ولفترة زمنية متفق عليها بين البائع والمشتري.

2-3-المصارف التجارية ومؤسسات الاقتراض الأخرى: تعتبر المصارف التجارية المصدر الأساسي للأموال في المشاريع الصغيرة، التي توفر الأموال على شكل قروض لا على شكل حقوق ملكية وفي بعض المصارف توجد أقسام خاصة لمنح القروض الشخصية والتي يمكن الاستفادة منها في التمويل المؤسسات بحيث تمنح هذه المصارف قرضا محددا ولمدة زمنية قصيرة وقد يكون زمنية قصيرة وقد يكون المبلغ كبيرا نوعا ما، إما بإعادة تجديد القرض إذا برهن مالك المشروع على نجاح مشروعه، فالمصارف التجارية يمكن أن تمنح قروضا بدون ضمانات ولكن تكون قصيرة الأجل اعتمادا على القرارات الإدارية للشخص وسمعته التجارية الجيدة وعلى مدى نجاح العمل.

2-4-التمويل عن طريق الشركات الكبيرة: هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة وتقدم لهم الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المربح، فإن هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.

ويمكن كذلك تحديد المصادر الممكن التوجه نحوها لحصول المشروع الصغير على التمويل بما يلي:[1]

- أصحاب المشروع أو الشركاء؛
- الشركات الاستثمارية العربية والمشروعات العربية المشتركة القائمة؛
- مؤسسات التمويل الحكومية (الرسمية) دوائر حكومية تشكل جزاء من الجهاز الإداري للدولة، تنفق الدولة عليها من موازنتها العامة؛
- مؤسسات التمويل الشبه الحكومية هنا تقوم الدولة بإنشائها بموجب قانون خاص يشمل تحديد الأهداف والإدارة ولها كيان مالي وإداري مستقل (البنوك وغيرها) وتعتمد على أموال الدولة بجانب مدخرات المودعين وأرباح القروض ومصادر أخرى؛
- المؤسسات والبنوك الإسلامية والتقليدية الخاصة،
- صناديق ومؤسسات التنمية الإقليمية والدولية؛
- البنوك الإسلامية؛
- منظمات ومؤسسات التعاون والتنمية الاقتصادية التي تعمل على أسس تجارية في الدول الصناعية؛
- مؤسسات تمويل الصادرات في الدول التي يمكن استيراد مستلزمات المشروع منها.

[1] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص 41.

الجدول رقم 02: أهم المؤسسات الدولية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير	(IB.RD)
الوكالة العالمية للتنمية	(I .D .A)
مؤسسة التمويل الدولية	(I.F.C)
الصندوق الدولي لتنمية الزراعة	(I.F.A.D)
صندوق التنمية الأوربي	(E.D. F)
بنك الاستثمار الأوربي	(EIB)
بنك التنمية الإفريقي	(ADB)
بنك التنمية الآسيوي	(ASDB)
بنك التنمية الكاريبي	(CDB)
بنك الأمريكيتين للتنمية	(IADB)
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	
صندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية العربية	
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	
بنك التنمية الإسلامي-جدة	
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	
صندوق منظمة الأوبك	(OPECFUND)
صندوق التنمية السعودي	

المصدر: حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص45.

يلخص هذا الجدول أهم المؤسسات الدولية الموجودة التي تعمل في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعمل على الحد من مشكلة البطالة من خلال التزامها بالقوانين العامة وخاصة قوانين العمل وتزايد هذا الدور جعلها محل اهتمام من قبل جميع الدول لكن وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوامل تؤثر على سير نشاطها وعملها ولا ننكر أهمية الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال لهذه المؤسسات سواء على المستوي المحلى والدولي أو على المستوي المؤسسات.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض التجارب الدولية في تنميتها.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول لذلك يظهر دورها بشكل واضح وأساسي. ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية[1]:

- ارتفاع معدلات الانتاج فيها، بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام للأفكار الجديدة والمنتجات المبتكرة؛
- تعمل على إظهار وتنمية الكفاءات والمبادرات الفردية؛
- نظر لصغر متطلباتها الاستثمارية، وبساطة تقنيات الإنتاج، فإن هذه المؤسسات تكون أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة في توظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا هاما للتكوين الرأسمالي ومختبر لأنشطة وصناعات جديدة.

ويمكننا استعراض الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تفصيلا فيما يلي[2]:

1-1-الدور الاقتصادي:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة ذات أهمية على المستوي القطاع الاقتصادي وتتمثل هذه الأدوار فيما يلي:

- تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على كسب المهارات وتطوير الكفاءات من أجل تحسين أدائهم في العملية الإنتاجية؛
- توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى ذلك الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال التنويع الصناعي؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع الخدمات المبتكرة؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة: ففي البيئة السريعة والتي تشهد تطورا متزايدا تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والابداع قصد التحسين المستمر؛

---

[1] سلطاني محمد رشدي، **"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته، وشروط تطبيقه"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006 ص ص44،54.

[2] بن عاشور ليلى وضحاك نجية، **" الإبداع والابتكار وتأثيرهما على الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة آراء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 14، 2018، ص42.

- تعبئة الموارد المالية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلي، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

1-2-الدور الاجتماعي:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة ذات أهمية على المستوي الاجتماعي وتتمثل فيما يلي:

- تكوين مجموعة من العلاقات وثيقة مع الزبائن والمستهلكين في المجتمع؛
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول في ظل وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل؛
- إشباع رغبات وحاجيات الأفراد من خلال التعبير عن آرائهم وخبراتهم.

كما يمكننا أيضا تلخيص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[1]:

إيجاد فرص عمل جديدة وهذا يؤدي إلى تشجيع التوظيف الذاتي وبالتالي نشر المعرفة والتوعية ومن هذا يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة للمشروعات الكبيرة، وبالتالي دعم المؤسسات الكبيرة بإنتاج بعض متطلباتها والحد من الهجرة أي الهجرة من الريف إلى المدينة وتقليل حجم المغامرة والتجاوب السريع مع المتغيرات.

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في مواجهة مشكلة البطالة حيث تستخدم الصناعات الصغيرة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.[2]

المطلب الثاني: الجوانب القانونية لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل الجوانب القانونية لعمل إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[3]:

- الالتزام بالقانون العام والقوانين المنظمة لأنشطتها، وبالأعراف السائدة والآداب العامة، واحترام قيم المجتمع والمحافظة على ثقافته وهويته، وكذلك تطوير مجموعة من لوائح العمل اللازمة والمنظمة للعمل داخل هذه المؤسسات، وأن تعمل بموجب التراخيص الممنوحة لها؛
- احترام قوانين العمل الخاصة بالأجور، التأمين، المعاشات، النقل، الحوافز، المكافآت، ساعات العمل ...إلخ؛
- حقوق التصنيع وهي تعبر عن حقوق الاختراع لمنتج من المنتجات ولا يحق للآخرين طبقا للقوانين انتاجه دون موافقة صاحب الاختراع، وتتناول حقوق التصنيع المواصفات المادية وغير المادية للمنتج، طرق التصنيع، المعدات المستخدمة في الانتاج، المكونات ...إلخ. ويشترط أن تكون حقوق التصنيع مسجلة، وحقوق التصنيع تمنح للأفراد والمشروعات ذات الشخصية الاعتبارية؛

---

[1] أحمد مروة، **"الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة"**، دار القدس المفتوحة، دون طبعة، مصر الجديدة، القاهرة، 2007، ص92.

[2] طشطوش هايل عبد المولى، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 65.

[3] كافي مصطفي يوسف، **"بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص122.

- حقوق التأليف والإبداع والإنتاج COPYRIGHT وتحمي الأعمال الفنية والتصويرية والتصميمات من إعادة الإنتاج دون ترخيص المالك أو المؤلف؛
- قواعد الأمن الصناعي وقوانين حماية البيئة من التلوث، حيث يجب على إدارة المشروعات الصغيرة مراعاة الشروط والاحتياطات التي تنص عليها نظم الأمن الصناعي، وكذلك قوانين حماية البيئة من التلوث؛
- العلامة التجارية وتضم الشعار Logos، الرمزSymbol ، والكلمة Ward، اسم الماركة التجارية Brand Namas، وهي من الممتلكات الخاصة بالأفراد والمشروعات ولا يجوز للآخرين استخدامها دون موافقة الجهة المالكة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ونذكرها فيما يلي:[1]

1-العوامل الداخلية:

تسمح العوامل الداخلية بتحليل الموارد الداخلية لتنظيم المؤسسة بالتالي تحديد العوامل الرئيسية ذات التأثير على المؤسسة التي تتمثل في:

- إشكالية تطابق منتجات هذه المؤسسات للمعايير الدولية؛
- الموارد الداخلية للمؤسسة (الموارد البشرية، الأنظمة، المناهج التسييرية)؛
- مدخلات المؤسسة (الاستثمار، يد العاملة، العتاد، الآليات والإعلام)؛
- مشكلة اتباع الطلب المحلي أي أذواق المستهلكين إلى منتجات ذات تكنولوجية حديثة، ومن هنا تظهر إشكالية إعادة النظر في التطور التقني؛
- تأثير عدة عوامل على الإنتاج كتجهيزات الإنتاج والإعداد، استخدام قدرة التخزين، الصيانة، براءات الاختراع، العلامة التجارية، طرق العمل وتكنولوجيا الخدمات؛
- التسويق، البحث والتنمية يتأثر بالبحث والاستعلامات، تنمية السوق، فعالية عملاء البيع، منهجية البحث والتنمية، تمركز المبيعات؛
- تتأثر الإدارة بجميع وظائفها (الوظيفة المالية، وظيفة تسيير الموظفين، وظيفة الشراء، نظام الأجور)؛
- تتعلق العوامل المؤثرة على المدخلات باليد العاملة، الآلات والعتاد، رأس المال، الإعلام، المواد الأولية، الوقود والطاقة، عدد المنافسين وتمركزهم، أهمية المؤسسة بالنسبة للموردين وقدرة المؤسسة على التعاقد مع الموردين.

2-العوامل الخارجية:

نقصد بها الظروف التي توثر في المؤسسة وتكون خارجها وتتمثل في:

[1] قارة ابتسام، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 27-29.

- البيئة العامة التي تتواجد فيها المؤسسة: تسمح بدراسة وتحليل وتحديد العوامل التي تؤثر على المؤسسة وتشمل: العوامل الاجتماعية، العوامل التكنولوجية، العوامل الاقتصادية، العوامل الديمغرافية.
- الزبائن والأسواق التي تقوم من خلالها المؤسسة بتصريف منتجاتها: تتأثر المؤسسة باحتياجات الزبائن حاضرا ومستقبلا ،وكما تتأثر وضعية المؤسسة في الأسواق بتطور المبيعات، النسبة المئوية للمبيعات الاجمالية، الأرباح الصافية، نمو الأسواق، نمو المبيعات- المنافسة ومركز المؤسسة ووضعيتها التنافسية: تتأثر المؤسسة باقتصاديات السلعة، الحجم الأعظم للوحدة الوظيفية، القيود عند الدخول، القيود عند الخروج، ديناميكية الاختراعات، رافعة الزبائن والموردين، كثافة رأس المال، معامل اليد العاملة، التخزين الضروري وتكلفة تغيير رأس المال.
- ويمكن أن تتأثر أيضا المؤسسة بالمنافسة من خلال: عدد المنافسين، وتمركز المنافسة، الكثافة التنافسية، الهيمنة، المسبقة للأسواق من طرف المنافسين. المنافسة الأجنبية، منافسة المنتجات والخدمات البديلة، دخول منافسين جدد.
- العوامل المؤثرة على نتائج المؤسسة: تتأثر نتائج المؤسسة باستراتيجية التسويق المعتمد من طرفها، وذلك من خلال: الخدمات، الأسعار، المبيعات، التوزيع، الخدمات ما بعد البيع.

المطلب الرابع: بعض التجارب الدولية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من التجارب العالمية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أثبتت نجاحها على المستوى المحلي والدولي وتتمثل هذه التجارب فيما يلي:

1-بعض تجارب البلدان المتقدمة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاديات الحديثة، فحظيت بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات وبرامج التنمية في هذه الدول، ومن ذلك تجارب كل من الوم أ، إيطاليا، اليابان.

1-1-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: تتمثل في:

1-1-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الوم أ:

قامت إدارة المشروعات بتقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد على معايير أهمها، عدد العمال ورقم العمال، ويتم تغيير هذه المعايير حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف البرامج الخاصة بالدعم والمساندة، كما تتغير حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.[1]

فبالرغم من وجود عدد كبير من الخدمات والبرامج الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذا المصطلح لاستخدام بشكل كبير في الوم أ، رغم أن الاقتصاد الأمريكي يضم عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 13,5 و24 مليون مؤسسة.[2]

وحسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953م أنها: تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.

---

[1] رقراق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] بو عبد الله هيبة، حسين رحيم، **"تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر"**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة برج بوعريريج، العدد 01، المجلد 06، 31-12-2015ص151.

1-1-2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأمريكي:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1-1-2-1-المساهمة في التشغيل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل بأعداد كبيرة ،وهذا بقياس عدد المؤسسات هذا القطاع بعدد السكان إذ قدر ب56,9% بالنسبة لكل 1000 عامل، وفي سنة 1992م أكثر من 5,711 مليون مؤسسة ولديها أفراد يعملون لحسابها ،من بين تلك المؤسسات يوجد 14 مؤسسة فقط يستخدمون اكثر من 500 عامل ،وتعتبر من الشركات الكبيرة ،والعدد الباقي 6.97 مليون تعتبر مؤسسات صغيرة ،أكثر من نصف القوة العاملة تقريبا في أمريكا توجد في المؤسسات الصغيرة، وحسب مكتب المؤسسات الصغيرة الأمريكية فإن عدد المؤسسات الصغيرة وصل إلى 16 مليون مؤسسة مقابل 17 ألف مؤسسة كبيرة وذلك في سنة 2006 وبلغت نسبة العاملين في هذا النوع من المؤسسات حوالى 53.7% من إجمالي القوى العاملة الأمريكية وهو ما يقارب ب20 مليون عامل أمريكي.[1]

1-1-2-2-المساهمة في دعم الصادرات: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية قادرة على المنافسة دوليا، لاعتبارها قادرة على التكيف والمنافسة على الصعيد الدولي، والدليل على ذلك هو أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بعملية تصدير منتجاتها نحو الخارج تطورا كبيرا، فقد ارتفعت من108.026 سنة 1992 إلى 239.287 في سنة 2006 أما حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد ارتفع من 102.8 مليار دولار سنة 1992 إلى 263.0 مليار دولار في سنة 2006 ،ما يعادل 28.9 % من مجموع الصادرات الأمريكية لسنة 2006 ،فهذه المؤسسات منها 60 % هي مؤسسات غير منتجة ،كما أن تلقي هذه المؤسسات المصدرة هي عبارة عن مؤسسات صغيرة [2].

1-1-2-3-المساهمة في زيادة الناتج الوطني: يتضح ذلك من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي بدوره أبرز عناصر الإنتاج ،وبالتالي يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ،فكلما زاد التوظيف أدى إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع ،الذي جزء منه يوجه للاستهلاك مباشرة في الأسواق ،والجزء المتبقي يوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه للاستثمار ،وكما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع المعدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، وتعمل على زيادة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق ،وبما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.[3]

1-1-3-المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية: تقدم السلطات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التسهيلات والمساعدات ومن بين المساعدات التي قدمتها الوم أ إلى مؤسساتها هي: [4]

---

[1] رقراق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 57.

[3] بوعبدالله هيبة، حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص153.

[4] رقراق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 57.

تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على المشاريع العمومية، إضافة إلى مساعدة هذه المؤسسات عن طريق إنشاء صندوق خاص بتعويض الخسائر الناجمة عن دفع الديون، يمول هذا الصندوق عن طريق الاشتراكات الصغيرة المقدمة من طرف البنك؛

- تقديم إعانات تكميلية للمؤسسات المالية، متعلقة بالأخطار المالية على المستوى الأمريكي، مع الإشارة أن هذه الإعانات هي عبارة عن شكل من أشكال المؤونات التي تقدم إلى المقاولين في حالة نجاحهم في تجاوز نسبة معينة من رقم الأعمال المحقق على كل منتج جديد؛
- إنشاء مؤسسات لتشغيل الأموال الخاصة بالمتقاعدين، هدفها يتمثل في السعي إلى تشغيل المنح المستقبلية للمتقاعدين في إنشاء المؤسسات صغيرة جديدة.

ووضعت الوم أ برنامجا تعاونيا لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطلق على هذا البرنامج "برنامج معهد المشروع الصغير" حيث يوفر الإرشادات الإدارية والوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أسس هذا البرنامج سنة 1972، موفرا هذه الخدمات الإرشادية في كل أرجاء الو م أ من خلال 520 معهدا علميا، ويساعد8000 مؤسسة في العالم.

- كما أنشأ الكونجرس الأمريكي "أدارة المشروعات الصغيرة" وظيفتها هو تقديم القروض والمساعدات المتعلقة بالإدارة في المؤسسات الصغيرة، وكذلك مساعدة المؤسسات الصغيرة في ميدان التصدير وتقديم المساعدات لتطوير الإنتاج.

1-2-التجربة الإيطالية: يعتبر النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة عالميا والمتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إيطاليا:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا باسم عناقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME cluster وتعرفها منظمة التطوير الصناعي المتحدة UNIDO، بأنها تجمع قطاعي وجغرافي لمؤسسات تنتج وتبيع منتجات مرتبطة أو متكاملة، وهذا في ظل تحديات وفرص مشتركة، حيث يتم التعاون والتنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة فتكمل بعضها البعض، حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها بهدف تحقيق السهولة والسرعة في الإنجاز.[1]

والجدير بالذكر أن إيطاليا تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف المعمول به من طرف الاتحاد الأوروبي الذي كان موضوع التوصية لجميع الدول، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الاستقلالية، رقم الأعمال والحصيلة السنوية.[2]

[1] ساحل محمد، عبد الحق بن تقات، **"التجربة الايطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8 ،2017، ص616.

[2] المرجع نفسه، ص616.

1-2-2-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا أهمية كبيرة، وتنبع هذه الأهمية من مساهمتها الكبيرة في:[1]

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة؛
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات.

1-2-3-أسباب نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية

تعود أسباب النجاح إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:[2]

- عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، لكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛
- وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات المسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة، والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره؛
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

1-2-4-الهيئات المشرفة على تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا:

هناك العديد من الهيئات التي تتولى مهمة تنمية وتطوير هذا القطاع في إيطاليا ومنها:[3]

- **وزارة الصناعة:** تعتبر الراعي الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنحصر اهتماماتها ومسؤولياتها في العناصر التالية:
- وضع المقاييس الحكومية من أجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية الوطنية في كل من الصناعة، التجارة، والأعمال الحرفية،

توفير المساعدات المالية من أجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج بالإضافة إلى تنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير والابتكار،

وزارة التجارة الخارجية: تعمل وزارة التجارة الخارجية على وضع سياسات الدعم والمساعدات الخاصة بالتصدير والتجارة الخارجية والتي من خلالها تهدف الحكومة الإيطالية إلى زيادة تنافسية المنتجات والخدمات، وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- منح القروض للشركات ذات الأنشطة التصديرية،

---

[1] ساحل محمد، عبد الحق بن تقات، مرجع سبق ذكره، ص621.

[2] راتول محمد، بن داودية وهيبة، **"بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006، ص173.

[3] ساحل محمد، عبد الحق بن تقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 619،618.

- نشر المعلومات للمجموعات الصناعية المصدرة عن طريق توفير الدعم المالي من أجل التسويق،
- وضع خطط لتأمين تمويل الأنشطة التصديرية مع ضمان تلك الشركات من طرف الحكومة.
- **مراكز المعلومات الأوروبية:** تهدف هذه المراكز إلى تقديم المساعدات من أجل تطوير وتوفير فرص أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تقديم معلومات على تمويل المشاريع الاستثمارية.
- **جمعية تبادل الكفاءات:** هي مبادرة وضعتها الدوائر الاقتصادية والاجتماعية (غرف التجارة، اتحاد الأعمال التجارية، المصارف.....) لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل لتكون بمثابة حلقة وصل بين ثلاثة أطراف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصارف، السلطات العامة. حيث تتوجه هذه الجمعيات إلى المؤسسات فتحسن من مردوديتها وتزيد من كفاءتها عن طريق التدريب، المهارات، تقييم الأعمال، المساعدة على إنجاز خطط العمل، المرافقة، وتوفير المعلومات.
- **منظمة فيدروا كنفيذي (Fedroconfidi):** تمثل هذه المنظمة اتحاد مجموعات ضمان قروض القطاع الصناعي وتهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض خاصة المصرفية.

-منظمة سيفيل وبو الإيطالية (Seviluppo italia): تم إنشائها سنة 1999 مهمتها تتمثل في إدارة وتعزيز الاستثمارات وتحفيزها.

1-2-5-السياسات والحوافز الإيطالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الحكومة الإيطالية بالاهتمام بالجانب التشريعي الذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها، وتنقسم هذه السياسات إلى مجموعات تتمثل في:[1]

1-2-5-1-تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- القانون 91/317 والذي يعمل على الدعم والتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، البحث عن أنشطة جديدة وإتباع المعايير الخاصة بالجودة؛
- القانون 49/857 والذي يوفر تمويل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للأزمات، بالإضافة إلى تحفيز الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهن للاستثمار في مشروع مستقل؛
- القانون 44/68 والذي يدعم رجال الأعمال.

1-2-5-2-القوانين الرئيسية التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- القانون 89/64 أنشئ من أجل نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا تكون قاصرة على الشركات الكبرى،

[1] راتول محمد، بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص174.

- تعديل القانون 82/46 والذي يعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل المشاركة في برنامج البحث والتطوير الأوروبية والدولية؛
- القانون 51/317 الذي يتيح للحكومة أن تقدم تسهيلات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تستمر في الأعمال الابتكارية والمشاريع البحثية.

1-2-5-3-القوانين التي تقدم الحوافز من أجل دعم الإنتاج:

- القانون 65/1329 والذي يعمل على تسهيل شراء وتأجيل المعدات والماكنات التي تقوم بالإنتاج؛
- القانون 92/477 والذي يهدف إلى تقديم الدعم للمناطق التي تعاني من الكساد من خلال تسهيل تنشيط الأعمال والتحديث بالإضافة إلى التوسع وإعادة تحويل الأنشطة الاقتصادية؛
- القانون 81/597 والذي يعمل على إعطاء الدعم المالي للشركات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجية المستخدمة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة.

1-2-5-4-القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية والبروز إلى العالمية: ومنها:[1]

القانون 81/394 وهو قانون خاص يعمل على وضع السياسات والمقاييس التي تشجع صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأوروبية من ناحية وغير الأوروبية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى العمل على فتح أسواق جديدة؛

- القانون 87/49 الفقرة السابعة: يعمل هذا القانون على تشجيع خلق شركات في الدول النامية، سواء بمشاركة الحكومة أو القطاع الخاص؛
- القانون 83/1989 والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة التصديرية؛
- القانون 90/304 الذي يقدم تسهيلات مالية من أجل المشاركة في الأسواق العالمية؛
- القانون 90/100 والذي يعمل على تسهيل القروض التي تحصل عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل المخاطر.

1-3-التجربة اليابانية: تعتبر التجربة اليابانية نموذجا رائد لكل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها، حيث أن المؤسسات الكبيرة في اليابان ماهي إلا تجميع لإنتاج المؤسسات الصغيرة.

1-3-1-مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اليابان:

كانت أول خطوة لتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد لها، فقد نص القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة والذي عدل في 1999/12/3، ويشد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحوافز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تطويرها وتنميتها ويأخذ اليابان في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين هما رأس المال وعدد العمال ويختلف ذلك من نشاط لأخر.[2]

1-3-2-وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] راتول محمد، بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] رقراق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 62.

حددت وكالة التعاون الدولي اليابانية 5 وظائف رئيسية تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنف كما يلي:[1]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسط تعتبر المساهم الرئيسي في النشاط الاقتصاد الوطني؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي وذلك بفضل مرونتها والقدرة على التخصص؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي لتوفير المنتجات والخدمات من مصادر خارجية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي وظائف استقرار الاقتصادي والاجتماعي في جميع مستويات المجتمع، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمين الرئيسيين في التنمية الاقتصادية والمحلية والمجتمعية.

1-3-3-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني:

يشتهر المجتمع الياباني بتقديسه للعمل بالإضافة إلى الدقة والالتزام في وضع إطار وخطط العمل، وكان هذا أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان في أبريل 2015 إلى أنها تشكل ما نسبته 99,7 % أي ما يقدر ب 3853000 مؤسسة من إجمالي المؤسسات الذي يمثل 3864000 مؤسسة في حين تشكل المؤسسات الكبيرة نسبة ضئيلة تصل إلى 0,3 % بما يقدر ب11000 مؤسسة، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير مناصب الشغل، إذا وفرت أكثر من 32 مليون منصب شغل، وفي سنة 2013 صرحت وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان أن هذه المؤسسات تستوعب ما يقدر ب 70% من القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية منها 73,8% ينشطون في المجال الصناعي كما أنها تساهم بفعالية في تحقيق قيمة مضافة بنسبة تفوق 50% ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تساهم في توفير احتياجات مختلف الصناعات الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها المرتفعة في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني والتي تفوق 50% [2].

1-3-4-هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: من بينها نجد:[3]

- الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بدأت الهيئة عملها في جويلية 1999، وكان الهدف من إنشاء تلك الهيئة هو أن تقوم بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

-الغرفة التجارية اليابانية: تقوم الغرفة بتعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والخدمات التي من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد اليابان على مواجهة التقلبات، والتنسيق بين المؤسسات الكبرى من ناحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية آخري، حتى تتكامل مع بعضها البعض وتوفر بيئة تساعد على تنشيط عمل هذه المؤسسات، كما توفر الغرفة التجارية معلومات عن التجارة الدولية، بالإضافة إلى شبكات التكنولوجيا.

- منظمة التجارة الخارجية اليابانية jeton: وهي منظمة حكومية أنشأت سنة 1958 تعمل على تعزيز التجارة والاستثمار المتبادل بين اليابان وباقي دول العالم، إذ تقدم للمستثمرين الأجانب معلومات وفيرة عن جميع جوانب ممارسة

---

[1] براق عيسى، وائل براق، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2] برينيس شريفة العابد، **"التجارب الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ما فائدتها للجزائر"**، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، العدد 51، 2017، ص 280.

[3] المرجع نفسه، ص 281.

الأعمال التجارية في اليابان ،تضم شبكة دولية بأكثر من 70مكتبا في الخارج في أكثر من 50 بلدا في جميع أنحاء العالم، تعمل على تجميع وتوفير مجموعة كبيرة من المعلومات ذات العلاقة بنشاط المؤسسات اليابانية ،على غرار ذلك تقوم المنظمة بالعديد من البرامج التي من شأنها أن تدعم التجارة الخارجية اليابانية وتعمل على تقديم العديد من التسهيلات والخدمات للمؤسسات صاحبة الأنشطة التصديرية سواء كانت مؤسسات كبيرة أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

1-3-5-سياسات الحكومة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل في:[1]

سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **في مجال التمويل:** تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل ويتمثل أهمها فيما يلي:
  - البنوك التجارية: التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - هيئات التمويل الحكومية: هناك هيئات حكومية تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان.
  - نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم به Gedit Guarantu corporation والتي تمتلك 52 فرعا منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان، من خلال النظام يتم التأمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **في مجال الإعفاء من الضرائب:** اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:
  - الإعفاء من ضريبة العمل؛
  - الإعفاء من ضريبة العقارات؛
  - تخفيض على ضريبة الدخل؛
  - تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة؛
  - نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.
- **في مجال الدعم الفني:** تم إنشاء نظام خاص بالدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم الخدمات الإرشادية والذي تشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية.
- **في مجال الحماية من الإفلاس:** تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات العامة الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة، حيث تقوم بتطبيقها مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ويمكن الإنظام لهذه الخدمة عن طريق المساهمة بقسط تأميني شهري، تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المؤسسات الصغيرة المتعثرة حتى لا يكون إفلاس المشروع سببا في إفلاس مؤسسات أخرى.

- سياسة تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم الاعتماد على مجموعة من السياسات تتمثل فيما يلي:

[1] براق عيسى، براق وائل، مرجع سبق ذكره، ص 245-247.

في مجال التدريب: اعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمؤسسات الصغيرة Institute for Small Business Management and Technologie من مهامه تدريب المديرين إضافة إلى التدريب الفني حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوي مهارة العمل.

في مجال الإدارة: تهدف البرامج الإدارية إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة بها وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل.

في مجال التسويق: يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المؤسسات ومساعداتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير والاستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.

- دراسة مقارنة بين التجارب الثلاثة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم اختلاف طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من هذه الدول إلا أنها تشترك في نقاط عدة نذكر منها:[1]

- تعتبر كل من الو م أ وايطاليا واليابان تجربة رائدة كلا في قراتها كون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من هذه الدول الثلاثة تمثل كل من 99% من مجموع المؤسسات، ويساهم في توفير عمالة كبيرة تقدر بأكثر من النصف، كما تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى أنها تساهم في حصة كبيرة في صادرات هذه الدول؛

- إن كل من هذه الدول الثلاثة تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاداتها خوفا من الانهيار وأن هذه المؤسسات تتمتع بميزة المرونة ما يجعل إمكانية تغيير نشاطها في أي وقت أو مكان تريده؛

- تعطي كل من هذه الدول تسهيلات وأليات للمساندة والاستشارة والتنظيم لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة (إنتاجية أو خدماتيه) ورعاية ودعم هذه المؤسسات وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض؛

- وجود مؤسسات مالية في شكل (بنوك وصناديق) تختص في تقديم الدعم المالي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بشروط ميسرة، والمساهمة في حل المشاكل والأزمات المالية التي تتعرض لها المؤسسات القائمة في مراحل تطورها المختلفة.

2-بعض تجارب البلدان النامية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى الدول النامية كغيرها من الدول إلى تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض والارتقاء بهذا القطاع الاستراتيجي.

2-1-التجربة الهندية: تعتبر التجربة الهندية في التنمية، واحدة من أكثر التجارب التي أثارت جدلا كبير، بشأن تمكن الهند من تحقيق طفرة كبيرة في التنمية، على الرغم من ارتفاع نسبة الفقر والبطالة التي يعاني منها أغلب الشعب الهندي،

[1] رقراق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

فالصناعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمالة بعد قطاع الزراعة مباشرة ومن هنا فقد احتلت هذه النوعية من المشروعات مكانا بارزا في الاقتصاد الهندي.[1]

وكبداية لهذه الخطوة نحو الاهتمام بهذه النوعية من المشروعات طبقت الهند في عام 1984 فكرة من خلال المركز القومي للأبحاث والدراسات وتتمثل هذه الفكرة في إنشاء مؤسسة فنية أو معمل أبحاث متخصص يقوم بمساعدة أصحاب المؤسسة الصغيرة من المستثمرين الجدد وتوفير المساعدات الفنية والتقنية والتسويقية لهم خلال فترة زمنية محددة تتراوح عادة ما بين 3 إلى 5سنوات مما يعمل على إخراج رجال أعمال جدد ومنظمين يتمتعون بمهارات تدريبية متطورة تساعدهم على تطوير مشاريعهم لمواكبة التطور العالمي في تكنولوجيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تم توفير التمويل اللازمة للمؤسسة من خلال مجموعة من الموارد تتمثل أهمها في:

- الإعانات المقدمة من الضامنين كمساهمات عن طريق المؤسسة العلمية والمؤسسات التمويلية والدعم المباشر من الدولة؛
- الهيئات والتبرعات؛
- العائد والاستثمار؛
- المقابل المادي للخدمات التي تقدمها المؤسسة لأعضائها؛

2-1-1-السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات: يمكن القول إن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كان ومازال في صميم اهتمام الحكومات الهندية المتعاقبة ،ويبدو أن هناك نوعا من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصال بينها ،فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة ومن ناحية آخري وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلا عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات وتوفير العملة الصعبة والتصدير أيضا من هنا جاء الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.

2-1-2-أشكال الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند:

تتعدد أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل فيما يلي:[2]

الحماية: حيث تتولى الحكومة الهندية حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تضمن لها عدم المنافسة في كيانات أكبر منها.

التمويل: حيث يسمح لتلك المؤسسات الحصول على قروض ائتمان بنسب فوائد منخفضة للغاية، لتلبية الاحتياجات التمويلية وتوفير السيولة الأزمة لها وبآجال مختلفة.

توفير البيئة الأساسية: ومن ذلك التدريب والتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة التجمعات الصناعية، فضلا عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة مع بعضهم البعض ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

[1] القهيوى ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2] راتول محمد، بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 176.

السماح لصناعات الكبيرة بتصنيع السلع متخصصة لصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50 % من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

2-1-3-الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند:

تتبع الهند منهجا لتنمية مؤسساتها يقوم على الهياكل التنظيمية التالية:[1]

وزارة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة: قامت الهند بإنشاء وزارة خاصة يطلق عليها وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية الزراعية تعمل على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع، وفي 2007 تحولت إلى وزارة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعد أن اندمجت فيها وزارة الصناعة الغذائية والريفية، حيث أهتمت الوزارة الجديدة بسياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق مع حكومات الولايات لتطوير هذا النوع من مؤسسات وضمان توفير التمويل اللازم لها من المؤسسات المالية والبنوك وتنمية قدراتها التكنولوجيا وتوفير الإدارة الحديثة لها.

- المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NBMSME): وهو هيئة استشارية يقوم بتقديم المشورة للحكومة بشأن جميع القضايا المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على تسهيل التنسيق والترابط بين المؤسسات والخطط الحكومية، يترأس المجلس وزير الدولة لشؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن بين أعضاءه، وزراء وأعضاء البرلمان وأمناء الإدارات المختلفة للحكومة الهندية، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية ومؤسسات القطاع العام، والاتحادات الصناعية والخبراء البارزين في المجال، وينعقد المجلس بانتظام استعراض التقدم المحرز في تطوير القطاع.

- مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة: تقوم بتقديم خدمات مختلفة في مجالات الإنتاج والتمويل والتنسيق، وتقديم المشورة الفنية للصناعات الصغيرة في مجالات أساسية في الإنتاج الجديد، وإعداد برامج تدريبية تهدف إلى زيادة المهارات الفية للعمال وتزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية.

- صندوق تطوير التكنولوجيا: أنشأت الحكومة الهندية صندوق للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى العمالة، حيث استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا أكثر جدوى لتنمية الاقتصاد القومي على المدى القصير والطويل.

2-2-التجربة الكورية الجنوبية: عرف الاقتصاد الكوري تطورا كبيرا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بسبب تغير هيكل الصناعة الكورية نحو الاهتمام المطرد بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعكس نسبة معتبرة في التوظيف والقيمة المضافة للاقتصاد الكوري.[2]

2-2-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا:

تعرف المنشأة الصغيرة والمتوسطة في كوريا بأنها تلك التي توظف أقل من 300 موظف في قطاعات الصناعة، المواصلات، البناء، وأقل من 200 موظف في صيد الأسماك، وأعمال الفنادق والمطاعم، والاتصالات، وأقل من 500 موظفا

[1] برينيس شريفة العابد، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2] المرجع نفسه، ص 285.

في تجارة الجملة وقطاع الزراعة والغابات، وتعتبر المنشآت التي توظف أقل من50 موظفا في قطاعات الصناعة التحويلية، والمواصلات بأنها منشآت صغيرة.

كما يستخدم أيضا إلى جانب معيار العمالة ومعيار رأس مال المستثمر في الصناعة التحويلية، المواصلات، البناء ومعيار حجم المبيعات في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، ومعدل المبيعات السنوية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل أن تعتبر المنشأة من المنشأ الصغيرة والمتوسطة، فإنه يجب ألا تكون تابعة أو مملوكة من قبل واحدة من أكبر30 شركة في البلاد، وتمتلك تلك الشركة أكثر من نصف أسهمها.[1]

2-2-2-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري فوفقا لإحصائيات سنة 2006، يوجد في كوريا ما يعادل 3 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تمثل ما نسبته 99,9% من مجموع المؤسسات العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتشغل نحو ما يقارب 10,9 مليون عامل أي ما يغادر 87,5 %من مجموع القوي العاملة في كوريا، وتبلغ نسبة مساهمتها في الصادرات 31,9 %من مجموع الصادرات الكورية.

والجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99,4% من مجموع المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية، بنسبة مساهمة تقدر ب 52,8% من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن هذا القطاع، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فتقدر بنسبة التوظيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعادل 90 %من مجموع القوي العاملة في هذا القطاع، في حين تشكل هذه المؤسسات ما نسبته 99,9% في قطاعي التجارة والفندقة، ومساهمة في التوظيف بنسبة 93,6 %و97,3 %على التوالي حسب إحصائيات سنة 2003.[2]

3-2-2-سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا:

شرعت الحكومة بإجراءات متنوعة لتعزيز صفقات التعاقد من الباطن استنادا إلى القانون لعام 1978 ،كان من أهم الإجراءات التي اتخذت هو تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، فكانت المؤسسات الكبيرة مطالبة أن تحصل على احتياجاتها من هذه الصناعات وتوريدها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم إنتاجها في المؤسسات الكبيرة وتزود المنشآت الكورية الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبيرة بنحو 60 %من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللزمة لصناعاتها.[3]

- قانون تشجيع شراء منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1981، من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المؤسسات، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ووفقا لهذا القانون فإن الحكومة والمنظمات العامة كانت مطالبة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] عبد الله ياسين، بن يامين خالد، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية كوريا الجنوبية "**، مجلة البدر، جامعة بشا، الجزائر، العدد 6، المجلد 06، 15-06-2014، ص 126.

[2] بوقموم محمد، معيزي جزيرة، **"إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، ملتقى وطني حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص09.

[3] عبد الله ياسين، بن يامين خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 140،141.

- برنامج الدعم المخصص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، والذي يتم بموجبه اختيار 1000 من المنشآت الواعدة Promising SMES كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية، ويساهم هذا البرنامج في النمو السريع لهذه المنشآت بسبب المنافسة فيما بينها، حيث تحرص كل منشأة أن تكون من بين الألف منشأة التي تختار كل عام.
- برامج تشجيع التصدير باغت نسبة مساهمة المنتجات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات الكورية للأعوام 1988-2004 نحو 39,7 %سنويا في المتوسط، وقد باغت قيمة صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 90,385 مليار دولار سنة 2004، أي بزيادة تعادل 4 أضعاف ما كانت عليه صادراتها سنة 1988.

2-2-4-الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا:

مع مطلع الثمانينات انتهجت الحكومة الكورية سياسة مركزة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعديل الهيكلي والتحول نحو الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية ومن بين هذه الهيئات نذكر ما يلي:[1]

- **الهيئات المشرفة:** في سنة 1979 انشأت هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساعد الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المؤسسات ومن أهدافها تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وكما قامت الحكومة الكورية بإصدار عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نذكر منها:

- قانون تعزيز صفقات التعاقد من الباطن الصادر سنة 1978؛
- قانون تشجيع شراء منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1981، لغرض تأمين التشغيل الدائم لهذه المؤسسات؛
- برنامج الدعم المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد سنة 1983. والذي بموجبه يتم كل سنة اختيار 1000 مؤسسة واعدة والتي لها إمكانيات جديدة للتطوير وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات الائتمانية؛
- قانون دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 1986 والهدف منه دعم المؤسسات الجديدة المستثمرة في الصناعات عالية المخاطر.

- **هيئات الدعم المالي:** تم إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1961، يهدف إلى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات، كما يقدم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية كمنهج لتنفيذ رسالته في تنمية مؤسسات الصناعات الصغيرة، إضافة إلى ذلك قامت الحكومة الكورية بإنشاء صندوق ضمان القروض الكوري سنة 1976، وكذا الصندوق الكوري لضمان القروض لدعم تطوير تكنولوجيا جديدة سنة 1986.

-**هيئات الدعم التسويقي:** في إطار سعيها لفتح الأسواق الخارجية أمام منتجات الصناعات الصغيرة، قامت الحكومة الكورية بإجراءات عديدة منها:

[1] بوقموم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار kotra سنة 1964 لتنمية الصادرات الكورية وإعداد البحوث التسويقية وتقديم جميع المعلومات لمؤسسات الصناعية الصغيرة؛
- إنشاء برنامج مساعد لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات ذات القاعدة التكنولوجية، حيث تقوم بموجبه المؤسسات العامة بتكليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطوير تكنولوجيا جديدة مع التأكيد على شراء هذه المنتجات لفترة معينة إلى غاية إيجاد السوق المناسب لمنجاتها؛
- تكليف السفارات الكورية عبر مختلف أنحاء العالم مسؤولية الترويج لمختلف السلع الكورية في جميع الدول.

- **سياسات تشجيع الإبداع والابتكار:** عملت الحكومة الكورية على استحداث برامج لتعزيز التعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأكاديمية من خلال اتخاذ تدابير عديدة من بينها:

- مساعدة الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يمكنها من الانتفاع من قدرات العاملين في مركز البحث والتطوير واستخدام التسهيلات الائتمانية الموفرة في الجامعات ومراكز البحث؛

- تشجيع المشاريع الجدية على الاستفادة من حاضنات الأعمال خلال مرحلة الانطلاق لرفع كفاءة وقدرة العنصر البشري واكتساب الخبرات والمعارف اللازمة؛

- تشجيع الباحثين وأساتذة الجامعات على المبادرة بإقامة مشاريع جديدة؛

إلى جانب هذه الأطراف التنظيمية منحت الحكومة الكورية حوافز وإعفاءات ضريبية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تأسيسها وإعفاءها من 50% من الضرائب لمدة سنتين كذلك التخفيض في قيمة الدخل الخاضع للضريبة.[1]

[1] بوقموم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الرابع: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأنها قادرة على ممارسة نشاطاتها في مختلف المجالات لا تتوجه إليها المؤسسات الكبيرة ويمكنها أيضا التجاوب مع الأوضاع الاقتصادية السريعة التغيير حيث أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة كبيرة في التصدير وزيادة قدرات الابتكار والتشغيل، ولكن هناك صعوبات تواجهها وتكبح مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك سوف نتطرق في المبحث إلى المزايا التي تميزها هذه المؤسسات عن باقي المؤسسات الأخرى والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من مجموعة من السياسات والإجراءات أهمها:[1]

1-المدير المبدع والكفؤ والواقي: الذي يمكنه من السيطرة على المشروع بنجاح وفي نفس الوقت يفوض مسؤولياته لمساعديه، ليعطي نفسه وقتا أكثر للتخطيط والتنظيم، دون أن يفرق في الأنشطة اليومية.

1-2-التدريب: من الضروري أن يتم تدريب إعداد مدراء مؤهلين وذو مكتسبات وخبرات يتم اكتسابها من خلال دورات تدريب مناسبة ومتخصصة سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، من شأنه من فهم طبيعة وحاجات وأدوار ومسؤوليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة واقعيا ذا نظرة مستقبلية منفتحة وبالتالي يتمكنون من التعامل مع السوق بكل وعي وإيجابية مدروسة.

1-3-القوانين والتشريعات: إن الخطوة الأهم في تشجيع المبادرة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المستوى المحلي والوطني يأتي عبر تعديل وتطوير القوانين وتشريعات الخاصة بالصناعة والتجارة لإزالة كل الصعوبات القائمة في السوق، والتي تحول دون نجاح استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتمثل أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[2]:

2-صفات المدير الناجح: يجب أن يتحلى المدير الناجح ببعض الصفات حتى تتمكن هذه المؤسسات من النجاح وهذه الصفات نذكر منها:

- القدرة على خلق فرصة في العمل وتجنب العقبات بحسن التوقع والبصيرة والتواجد في مكان العمل وحل المشكلات؛
- الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكبر ربح؛
- خلق روح الفريق الواحد في العمل والاهتمام بالعاملين؛
- إمكانية تغيير وجهة نظره من أنه على خطأ.

2-1-المالك والمالكون لديهم أهداف محددة: يجب على المدير تحديد أهداف واضحة وصريحة للقيام بالعمل، فإن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة من قبل، ماهي الأهداف العامة للمؤسسة؟

---

[1] أحمد مروة، نسيم برهم، مرجع سبق ذكره، ص ص 108،109.

[2] مدخل خالد، **"التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص45.

لماذا وجدت المؤسسة وماذا تخدم؟ ماهي أهدافها في المدى القصير؟ إذ لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها، فإن المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وازدهارها.

- **الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم**: إن المؤسسات قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قدرات ،وإن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات لأنهم يلعبون دور مهم في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس مال الفكري الذي يتضمن المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المؤسسات.

- **المعرفة الممتازة بالسوق**: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها (السلع والخدمات) وسلوكيات عاملها، وردود أفعال المنافسين لها، النجاح أو الفشل في خلق زبائن خاصين بها، ويرى بعض الباحثين أن العلاقة بين المؤسسات والزبائن هي السرور لإنجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق والتي في حقيقتها جزء من السوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للمؤسسات الكبيرة.

- **قدرة المؤسسات على تقديم شيء مميز**: تقدم المؤسسة شيء جديد للسوق حتى لو بدا مزدهرا بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعرفة، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وأنشطته المختلفة.

- **آليات إدارة متكيفة مع التطور**: إن نجاح المؤسسات إذا ما أريد له الاستمرار فإنه يستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية والتي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، وإن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس مال الكافي للبدء بالأعمال ، ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك والاتحادات المالية ،وهذه الوسائل تساهم إما بنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية.

المطلب الثاني: مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الإيجابيات نذكر منها[1]:

- تمتاز وتعتمد المشروعات الصغيرة في الغالب على المهارة الحرفية فمجالات عملها متخصصة وغالبا ما يتسع إنتاجها بالدقة والجودة مقارنة بإنتاج المشروعات الكبيرة؛
- مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون ذاتية حيث لا يستطيع المشروع في معظم الأحيان من الحصول على قروض كبيرة وخارجية بل يعتمد على مدخرات شخصية؛
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالطابع غير الرسمي على التعامل بين العاملين والمالكين؛

[1] أحمد مروة، نسيم برهم، مرجع سبق ذكره، ص 97.

- تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في تحقيق عدالة في توزيع الدخل والثروة على قاعدة عريضة من السكان؛
- تستعمل هذه المؤسسات التقنيات المناسبة والبسيطة وقليلة التكلفة؛
- إن صاحب المشروع يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال إذا لم يكن يملكه بكامله على خلاف المشروعات الكبيرة.

وتوجد مزايا أخرى نذكر منها:[1]

1-مزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية: تتمثل في:

مرونة الإدارة تتميز الإدارة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة والقدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة وذلك على خلاف المشروعات الكبيرة حيث تتعدد المستويات الإدارية بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية وتسلسلها في خطوط مرسومة مما يجعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية تأخذ وقتا طويلا نسبيا.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة وفعالية بشكل عام من المشروعات الكبيرة، وذلك لما تتمتع به من مزايا تجعلها أكثر قدرة على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع حاجات ورغبات زبائنها بشكل كبير.

2-مزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي: تتمثل في:

إن صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهل الحصول على التمويل اللازم من جانب المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا ما يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، كما أن صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.

الانتشار الجغرافي الواسع إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية استثمارية وتنموية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافيا فمعظم المشروعات الصغيرة تكون محلية ولذلك تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وهي بالأساس تقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي.

3-مميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالزبائن: تتمثل في:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بقلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط، وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقات الوطيدة بالعملاء، فلقد أشارت العديد من الدراسات أن سبب تعامل الأفراد مع المشروعات الصغيرة وتفضيل بعضها على بعض يرجع للطابع الشخصي في التعامل وتقديم الخدمات بصورة شخصية. وأهم ما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها حيث هناك علاقة خاصة مع العملاء والمعرفة التفصيلية بظروف وأحوال المجتمع والعملاء المقيمين، وقد تستطيع أن تكون لديهم هذه المشروعات معرفة كاملة بأحوال عملائهم ويشاركون أفرادهم، وفي نفس الوقت يكون العملاء سند عون بصفة عامة لأصحاب المشروعات عند مواجهة المشاكل التي تعيق عملهم.

سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون محدودا نسبيا الأمر الذي يجعل من الممكن التعرف على شخصيات عملائهم واحتياجاتهم التفضيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات، وبهذا تكون المشروعات الصغيرة في وضع أفضل بكثير من المشروعات الكبيرة من

[1] كافي مصطفي يوسف، **"بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مرجع سبق ذكره، ص 44-47.

حيث القدرة على متابعة ومواكبة التطورات التي تحدث من المشروعات الكبيرة من حيث القدرة على متابعة ومواكبة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات وعملائها.

ومن إيجابيات ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك التدقيق في قوانين وأنظمة تأسيس المشروعات يلمس بوضوح مدي بساطة الإجراءات الرسمية المتعلقة بذلك وسهولة التأسيس وكل ما يطلبه الأمر من الراغبين في إقامة أي نوع من أنواع هذه المشروعات هو التوجه إلى الجهة الحكومية المعنية، وتقديم الوثائق اللازمة ليتم تسجيل المشروع وإصدار وثائق تأسيسه خلال مدة زمنية لا تتجاوز اليوم الواحد على أبعد تقدير ويبقي الأمر في الأخير على الصعيد الشخصي للشركاء لوضع أي اتفاق بينهم فيما يتعلق بعلاقتهم ببعض داخل المشروع.[1]

المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من الأهمية والمزايا التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكنتها من بلوغ مستويات جد مرتفعة من النمو إلا أنها تبقي معرضة لخطر الفشل والإفلاس بنسبة كبيرة فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعرف على المشاكل التي تواجهها حتى تستطيع رسم السياسات ووضع البرامج بتطويرها.

ويمكن عرض أهم الصعوبات من خلال النقاط التالية:

1-1-المشاكل والصعوبات القانونية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نذكر أهم المشاكل والصعوبات القانونية والتنظيمية والتي تشمل ما يلي:[2]

- عدم وجود إطار لنظام قانوني مستقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي تحكمها ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتهاءها؛
- تعقيد وتعدد إجراءات وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- صعوبة حصول هذه المشروعات على الشكل الرسمي لها؛
- غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- غياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة.

1-2-المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل المشاكل والصعوبات التمويلية في:[3]

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم بالحجم المناسب والشروط الميسرة عند التأسيس أو توسيع مشروعاتهم، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها.

---

[1] مزهر شعبان العاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[2] هيكل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[3] بن ناصر عيسى، **"حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد 08، مارس 2010، ص ص 57،58.

على الرغم من أن الموجودات الثابتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا على الإمكانيات الذاتية، فإن هذه المؤسسات أخذت تلجأ وبشكل متزايد مؤخرا بفعل ضغوط الأزمة الاقتصادية، أو بفعل الحاجة إلى التطوير والتحديث، أو غير ذلك، إلى مصادر التمويل الخارجية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في ديون المؤسسات مما ضاعف الأخطار والتهديدات عليها.

وعموما يمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في.

- مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع؛
- مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع؛
- مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد.

1-3-المشاكل والصعوبات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات الترخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب، الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الإجراءات وتعقيد الشبكات تفسير ضيق للنصوص، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة التي تكون مزدوجة الاستعمال في الكثير من الحالات.[1]

1-4-المشاكل والصعوبات التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصعوبات التسويقية وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتوجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين اللازمة للتسويق وغياب الأجهزة والشركات المتخصصة في مجال التسويق، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.[2]

بالإضافة إلى مشاكل وصعوبات آخري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:[3]

الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: هناك العديد من المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتمادهم بعدم ضروريتها للمشاريع الصغيرة، ولكن الفشل يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون خطة استراتيجية لا يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق القوة والميزة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.

وهناك أيضا صعوبات آخري تتمثل في:[4]

النقص البيانات التي يعتمد عليها وجود تخطيط دقيق لتنمية هذه المؤسسات ويعود ذلك إلى قلة الدراسات المتخصصة حول واقع هذه المؤسسات والتعرف على أدائها الاقتصادي، وللتعرف على احتياجاتها الفنية والتقنية والتمويلية وغيرها؛

---

[1] صالحي صالح، **"أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص39.

[2] زهواني رضا، **"تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 30.

[3] العطية ماجدة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] طشطوش هايل عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص ص39،40.

الضعف في القدرات الإدارية لدي المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح ذلك من خلال استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات؛

- عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات في الحصول على هذه المواد بأقل مما يعني أن منتجات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى تكلفة نسبيا وبالغالب تؤثر على مدي تنافسيتها؛
- صعوبة الحصول على التسهيلات على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية والسبب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مخاطرة عالية للمؤسسات التمويلية على عكس الشركات الكبيرة؛
- لا تحظي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق من ناحية ومن ناحية أخرى لضعف قدراتها الإنتاجية في مواجهة متطلبات واجتياحات تلك الأسواق؛
- عدم مراعاة الجوانب الاجتماعية والإنسانية للفريق الذي يعمل في هذه المؤسسات كالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والمشاركة في المواقف الإنسانية الطارئة؛
- صغر حجم رأس المال الذي يبدأ فيه المشروع حيث يكون أقل من اللازم بسبب عدم توفر التمويل الكافي لإقامته.

المطلب الرابع: الحلول المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل بعض الحلول المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

- تشجيع البنوك على تحديد أقسام مختصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدريب موظفيها على تقييم المخاطر بدقة بما يسمح بتقديم قروض بفائدة أقل وضمانات أقل؛
- منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة التأسيس إعفاءات من الرسوم الحكومية لمدة سنتين أو ثلاث؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمل كمجموعات ووضع آليات تساعدها على التفاوض مع المصانع الكبرى أو الجهات الحكومية للتوريد؛
- ترخيص صناديق استثمارية خاصة يمكنها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمبدأ الشراكة؛
- إيجاد مؤسسات تمويل مصرفية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تخصيص أقسام في الدوائر الحكومية المعنية المتخصصة بتقديم الاستشارات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير مراكز حكومية تقدم التدريب الضروري لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكننا اقتراح بعض الحلول الأخرى تتمثل فيما يلي:[2]

---

[1] صحيفة الاتحاد،**"10 حلول لدعم تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة"**، https://www.alittihad.ae/article ،2022-03-25.

[2] ضيف الله محمد الهادي، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: متطلبات الإنشاء، المعوقات والحلول "**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02، 2016، ص 181.

- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورعايتها وتقديم الدعم اللازم لها ومساعدتها في حل مشكلاتها وتزويدها بحاجاتها من المعلومات والخبرات والاستشارات؛
- استبدال جميع التشريعات المنفذة ذات الصفة البيروقراطية التي تعرقل إجراءات الترخيص لإنشاء هذه المشاريع بتشريعات أخرى متطورة تساعد في تشجيع المواطنين على الاستثمار في هذه المشاريع مهما كان حجم مدخراتهم، على أن يشارك ممثلو غرف التجارة والصناعة في صياغة التشريعات؛
- إنشاء هيئة متابعة ومراقبة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يكون لديها قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كل ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأخذ على عاتقها مسؤولية المراقبة لهذه المشاريع؛
- إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وقوانين العمل التي أثقلت كاهل المواطن، بحيث تسهل الطريق أمامه لفتح أو إنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة صغيرة الحجم، بما في ذلك استحداث الصناعات الصغرى والمتوسطة.

- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاتجاه للتصدير عن طريق:[1]

منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشاريع التي تقوم بالتصدير، سواء من الناحية التمويلية أو التسويقية؛

تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاشتراك في المعارض بالخارج.

تعزيز ثقافة الريادة والإقدام على العمل، بما في ذلك تطوير وتطبيق برامج تعليم المبادرة والريادة في المدارس والكليات والجامعات لتشجيع وغرس ثقافة المبادرة والريادة بين الشباب وبالذات أولئك الراغبين في استكشاف فرص عمل بدلا من البحث عن عمل في القطاع العام.

[1] ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير من الدول وذلك لما توفره من محيط ملائم لبدء نشاطها وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تأهيلها وترقيتها في مختلف مجالاتها وكما يتضح لنا الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي بسبب قدرتها الهائلة في توفير مناصب شغل للمجتمع ورفع مستوى رفاهية أفراده وذلك لإسهامها في خلق نسبة كبيرة من الناتج الوطني الإجمالي للسلع والخدمات وتوظيف عدد كبير من القوى العاملة وتكمن الصعوبة في إيجاد تعريف لهذه المؤسسات بسبب التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها، هذا ما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة في تحديد أشكال هذه المؤسسات.

وفي الأخير يمكننا اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحسن من المؤسسات الكبيرة في ميدان التشغيل وذلك لسهولة انشائها وتكوينها، كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها إلا أنه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من المعوقات والصعوبات المختلفة تحد من أدائها وإمكانية النجاح المستمر لها وقدرتها على تحسين تنافسيتها وهو ما يؤثر على صمودها في السوق، ومن هذا المنطلق برزت الأهمية إلى حاضنات الأعمال لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المؤسسات الجديدة باعتبارها تعمل على تطوير وتوفير الدعم والرعاية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع حصصها السوقية واقتحام أسواق جديدة.

الفصل الثاني:

مدخل عام حول

حاضنات الأعمال

تمهيد:

تسعى معظم الدول إلى تشجيع أعمال المؤسسات الصغيرة ودعم روح المبادرة وضمان الحماية من الانهيار والفشل في بداية مرحلة تأسيسها أو أثناء الانطلاق على أرض الواقع وضمان التمويل اللازم لها هنا كانت لحاضنات الأعمال دورا مهما بمثابتها الآلية التي تعتمدها معظم الدول لتحقيق الدعم التنافسي لها وبما يوصف كفاءتها ودورها وتجاربها العالمية الكبيرة في نجاح هذه المؤسسات وخلق فرص عمل جديدة التي تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق ولهذا فبرنامج حاضنة الأعمال يعد عملية ديناميكية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع من خلال إعداد مجموعة من المؤسسات القادرة على البقاء والاستمرار وتصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية إلى أن تصبح قادرة على الدخول في عالم المنافسة.

فحاضنات الأعمال تلعب بمختلف أنواعها عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي لها، لاعتبارها من المؤسسات المساندة للقطاعين العام والخاص ودعم ورعاية المبادرين والمبتكرين للمشاريع الصغيرة لذلك فهي تتصدى للتحديات الاجتماعية الناتجة عن البطالة وتزويد المؤسسات الصغيرة بكل ما تحتاجه من مقومات أساسية للنجاح والاستمرار وتجسيد الأفكار على أرض الواقع وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق.

ومن هنا تمت هيكلة هذا الفصل على النحو التالي.

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال.

والمبحث الثاني بعنوان: حاضنات الأعمال: أنواع، دور وآلية، مراحل وخطوات، ومعايير الحكم على أدائها.

والمبحث الثالث الذي بعنوان: حاضنات الأعمال: الخدمات الأساسية التي تقدمه، المقومات الأساسية عوامل نجاحها.

أما المبحث الرابع بعنوان حاضنات الأعمال: بعض التجارب الرائدة لإقامتها، المشاكل التي تواجهها، وطرق تقييمها.

المبحث الأول: ماهية حاضنات الأعمال

تعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات الحديثة الخاصة بدعم منشآت الأعمال والصناعات الصغيرة بمختلف أنواعها ومواقعها نظرا لما تتمتع به من خصائص وسمات تسمح لها بتنمية وترقية قطاع المؤسسات فقد عرفت خلال العشرية الأخيرة تطورا ونموا هائلا من خلال أهميتها في دعم التنمية الاقتصادية وزيادة فرص نجاح الصناعات الجديدة.

لذلك سنتطرق في المبحث إلى تعريف حاضنات الأعمال وكيفية نشأتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

قبل التطرق إلى تعريف حاضنات الأعمال نقوم بتعريف فكرة الاحتضان أولا.

1-1-مفهوم فكرة الاحتضان:

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال بها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم والتي قد لا تمكنهم من النمو الطبيعي أي العادي وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتأكد أخصائي الرعاية من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين ...، أي أن فلسفة الحاضنات تقوم على فكرة توفير آليات للمشروعات الصناعية في بدايتها للتحول إلى مشروعات أكثر صلابة توفر فرص عمل وتنتج مشروعات تقوم بطرح أفكار جديدة تقنيات حديثة.

وترجع أهمية حاضنات الأعمال الصناعية لاهتمامها بدعم تنمية قطاع المؤسسات، بتقديم خدمات أساسية لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع وذلك على أسس ومعايير متطورة، إضافة إلى تحقيق طموحات صغار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم الموارد الكافية أو الخبرات أو الإمكانيات التسويقية والإدارية اللازمة لتنفيذ مشروعات لها القدرة على المنافسة وتساعدهم على نجاح هذه المشروعات، حيث يمكن للحاضنات الصناعية أن تتبني ابتكار المستثمر و كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة و الاهتمام الشامل، ثم تدفع به تدريجيا بعد ذلك لأسوق العمل الخارجية قويا قادرا على النمو ومؤهلا للمستقبل ومزودا بآليات النجاح.[1]

1-2-تعريف حاضنات الأعمال:

هناك عدة تعارف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نورد أهمها كما يلي:

- تعرف على أنها: مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وقد تكون حاضنات الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدول وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا، فتقوم حاضنات الأعمال باحتواء هذه المؤسسات إلى أن تصبح قادرة على الانطلاق.[2]
- وعرفت جمعية اتحاد الحاضنات الوطنية الأمريكية: (NBIA)

---

[1] صلاح حسن، **"التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"**، دار الكتاب الحديث، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2013، ص 36.

[2] بركة حنان، سويسي صلاح الدين، **"حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخصر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 145.

على الرغم أنها تقدم الدعم لأصحاب مشاريع الأعمال الوليدة من أجل العمل على تعجيل النمو والتطور في فترة الانطلاق، من خلال تقديم حزمة من الخدمات والموارد.[1]

- تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بأنها مؤسسة قائمة لها كيان قانوني وذات علاقة مباشرة بالرياديين الذين يرغبون بإقامة مؤسسات تستهدف تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والاستشارات، والآليات الساندة بهدف تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق.[2]
- وعرفها كذلك تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2003:

على أنها تمثل نمطا جديدا من البني الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها.[3]

- تعرف حاضنات الأعمال كذلك بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروعات وبذلك تكون حاضنات الأعمال عملية وسيطة بين مرحلة بدء المشروع ونموه من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل، والفكرة إلى منتج أي تحويل الفكرة إلى هدف ليعود على المجتمع بالكثير من الفوائد، وهذه العملية لابد أن تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالأدوات اللازمة من أجل نجاح واستمرار المشروع.[4]
- وكما تعرف هيئة التنمية والتشغيل حاضنات الأعمال على أنها:

مؤسسة تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب الأفكار لمشروعات صغيرة، لا تتوافر لديهم الأماكن أو الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم في تأسيس هذه المشروعات، فتؤمن لهم المواقع والبيئة المتكاملة والخدمات التي تؤدي إلى تطوير هذه المشروعات ونموها وكفاءتها الاقتصادية إلى الحد الذي يضعها على بداية طريق النمو والتحول إلى مشروعات متوسطة وترك أماكنهم في الحاضنة لمشروعات جديدة.[5]

- ويمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها: اسم جديد يرتبط بتنمية وتطوير الأعمال وتقوم بتوفير البيئة والموارد اللازمة لنمو الأعمال بسرعة، كما أنها تحول منشآت الأعمال الصغيرة الفاشلة إلى منشآت ناجحة.[6]
- وأيضا تعرف حاضنات الأعمال على أنها: منظومة متكاملة من الأنشطة تدار وفق هياكل إدارية متخصصة تحمل رؤية استراتيجية مدعومة بخبرات علمية وعملية، وتوفر مساحات مناسبة ومجهزة بالإمكانيات اللازمة لبدء

---

[1] علاء عباس، محمد السلامي، **"ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة "**، دار التعليم الجامعي، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 154.

[2] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، **"الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها "**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2016، ص 81.

[3] كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2017، ص 116.

[4] الزركوش حسين خلف، محمد ليث طلال، **"حاضنات العمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق"**، مجلة آفاق علمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي، العراق، العدد 2 ،2017، ص 10.

[5] كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[6] أبو قحف عبد السلام، **"مقدمة في الأعمال التقنية "**، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 233.

المشاريع الريادية، كما توفر الحاضنات الخدمات الإدارية المشتركة بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني والتمويلي والتسويق وتفتح قنوات من الاتصالات في مجتمع الأعمال الحكومية أو الخاصة، وذلك لزيادة فرص النجاح وتقليل مخاطر فشل المشاريع الريادية المحتضنة لديها.[1]

- وتعرف على أنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة تلك المشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط START-UP PERIOT وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة.[2]

وعليه يمكن استنتاج تعريف لحاضنات الأعمال على أنها:

عبارة عن مؤسسة تقوم بتقديم مجموعة من موارد الدعم المادي والمعنوي اللازم والخدمات التي تم تصميمها للأعمال الحرة وذلك لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة والمؤسسات الصغيرة والناشئة، لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة أثناء مرحلة بدايتها وتساعدها على تطوير أعمالها وتسهيل الإجراءات الميدانية مع مختلف الأطراف ذات الصلة بها وتزودها بدعم قويا.

المطلب الثاني: نشأة حاضنات الأعمال

تعود بداية فكرة الحاضنات في أواخر الثمانينات مع العودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، وبضرورة تنمية روح الريادة والمبادرة والترويج لها، ولهذا فإن الهدف الأساسي الأول للحاضنات هو الترويج لروح الريادة ومساندة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة الصعوبات في مرحلة الانطلاق.[3]

ويرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالو م أ، وذلك عام 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأخير وحداته للأفراد الراغبين بإقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبني كان يقع في منطقة أعمال وقريب من عدد من البنوك ومناطق التسوق والمطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة.

ولكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتي بداية الثمانينات من القرن الماضي وتحديدا عام 1984 م، عندما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات ،إذ في ذلك العالم لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوي 20 حاضنة فقط وارتفع عددها بشكل كبير ،حاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام 1985م بواسطة بعض رجال الصناعة الأمريكيين وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات، وفي نهاية 1997م وصل عدد الحاضنات في الو م أ إلى حوالى 550 حاضنة ،وذلك من خلال من خلال معدل إقامة بلغ حوالى حاضنة في الأسبوع منذ نهاية سنة 1986 م.[4]

---

[1] صباح محمد موسى، **"تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاز المشاريع الريادية في الأردن "**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الأردن، العدد 03، 2010، ص 143.

[2] أبو قحف عبد السلام، **"مقدمة في الأعمال"**، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[3] المرجع نفسه، ص 231.

[4] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، مرجع سبق ذكره، ص 83.

ولكن ما شهده العالم في النصف الثاني من التسعينات والذي يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات وما أسهمت به تلك الثورة من تغيير في القواعد الأساسية السائدة في الأسواق وفي صناعة الحاضنات والمتمثل بسرعة الوصول إلى السوق والبقاء فيه كان العامل الرئيسي لنجاح الحاضنات في عصر الأنترنت، فنشأت المشاريع المشتركة، وتزايدت جاهزية رأس المال وبرزت أحداث كثيرة استدعت الحاجة إلى الإدارة أكثر من الحاجة إلى الجانب الفني والخبرة، تلك التغيرات السوقية استدعت إعادة إنعاش أو إحياء ومن ثم إعادة تحديد مفهوم الحاضنات.[1]

أما بالنسبة للدول العربية فقد ظهرت الحاضنات في منتصف التسعينات بمساعدة أوروبية، حيث أقامت مصر أول حاضنة تكنولوجية سنة 1998م، وهي حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية، وفي نفس السنة أقامت المغرب أول حاضنة تحت مسمى فضاء المقاولة.

وأما على المستوى الدولي فأول حاضنة مشروعات تمت لإقامتها في اليابان سنة 1982م، وفيما يخص لبرنامج الصيني للحاضنات فقد بدأ فعليا في سنة 1987م، وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الأمريكية (2003) أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز 3800 حاضنة منها 1000 حاضنة أمريكية، و2000 حاضنة في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا.[2]

وقد شهدت حاضنات الأعمال مراحل تطورت خلالها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجيال كالتالي:[3]

الجيل الأول: ظهر الجيل الأول من حاضنات الأعمال خلال فترة الستينات وحتى نهاية الثمانينات، واهتم هذا الجيل بتوفير البنية التحتية للمشروعات المحتضنة كتوفر المكان والخدمات المشتركة مثل: خدمات السكرتارية وقاعات الاجتماعات.

الجيل الثاني: اهتم هذا الجيل من حاضنات الأعمال خلال عقد التسعينات بالتركيز على الابتكار وتوظيف التكنولوجيا والتي أصبحت محركا رئيسا للنمو الاقتصادي، وأصبحت الخدمات التي تقدمها الحاضنات للمشروعات المحتضنة تشمل خدمات أخرى بجانب توفير البنية التحتية كالاستشارات القانونية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والتسويق وعقد ورش التدريب وتوفير شبكة للاتصال تساهم في فتح مجالات العلاقة بين المشروعات المختلفة، هذا بالإضافة إلى توفير التمويل المطلوب لتأسيس المشروعات.

الجيل الثالث: دخلت حاضنات الأعمال جيلها الثالث في بداية القرن الحادي والعشرين، وتتميز الخدمات المقدمة من حاضنات الأعمال في هذه المرحلة بالتعدد وأنها أكثر شمولا لتواكب التطورات العلمية والتقنية التي تساهم في زيادة قدرة المشروعات الوليدة على المنافسة، هذا بالإضافة إلى خصائص أخرى اتصفت بها حاضنات هذا الجيل منها طهور حاضنات الأعمال والجامعات والمعاهد لتطبيق الأبحاث العلمية الجديدة والابتكارات الحديثة.

---

[1] كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة "**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] أحمد حنفي شيماء، **"حاضنات الأعمال** كآلية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر "، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، العدد 02، 2020، ص 4.

الجدول رقم (3): الخصائص الرئيسية لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة أو شبه عامة.	ملكية خاصة.
لا تهدف إلى الربح.	لا تهدف إلى الربح.
التوجه نحو المجتمع.	التوجه نحو الأعمال.
الرسوم لأغراض الخدمة.	الملكية لأغراض الخدمة.
تهدف إلى تقليص تكاليف الأعمال.	تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق.
استخداماتها متنوعة.	تركيز محكم وبالأخص على تكنولوجيا المعلومات.

المصدر: كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة "**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017، ص 127.

من خلال الجدول الذي يمثل الخصائص الرئيسية لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين نلاحظ أن هناك اختلاف في الخصائص الرئيسية لحاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات في أن الملكية كانت عامة أو شبه عامة وأصبحت ملكية خاصة في التسعينات إلا أن كلا الحاضنات في الثمانينات والتسعينات لا تهدف إلى الربح ، وإنما هدف الحاضنات في الثمانينات تقليص تكاليف الأعمال أما بالنسبة للحاضنات في التسعينات تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق، ومن التوجه كانت نحو المجتمع ومع مرور الوقت أصبح نحو الأعمال في التسعينات، وكذا نلاحظ اختلاف في الاستخدامات في الثمانينات متنوعة وفي التسعينات ركزوا على تكنولوجيا المعلومات.

بجانب المرحلتين الزمنيتين أعلاه (الثمانينات والتسعينات)، يشير البعض إلى أن ما شهدته حاضنات الأعمال بدءا من سنة 1998 يعد نقطة تحول جوهرية تعبر عن التحول نحو العمل في عصر العولمة ، إذ تم التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في مجال المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات ، يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي ، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور ما يعرف بالحاضنات الافتراضية أو ما يعرف بالحاضنات عديمة الحدود.

يمكن تلخيص أهم التطورات التاريخية لفكرة حاضنات الاعمال في الشكل التالي:

الشكل رقم(2): التطور التاريخي لفكرة حاضنات الاعمال.

:

المصدر: علي عمر أيمن، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 93، بتصرف.

يمثل الشكل التالي التطور التاريخي لفكرة حاضنات الأعمال نلاحظ من خلاله أن مصطلح التجمعات الصناعية ظهر في سنة 1970 والمتمثل في كل من التجمعات الصناعية وتجمعات الشركات وتجمعات الأعمال ووادي السيليكون (الحدائق العملية) أما في سنة 1980 ظهرت فكرة حاضنات والتي انبثقت عنها حاضنات الأعمال متعددة الأغراض وحاضنات الأعمال المتخصصة، وتلك حاضنات الأعمال المتخصصة في سنة 1990، قسمت إلى حاضنات أعمال نوعية.

المطلب الثالث: أهمية حاضنات الاعمال

تظهر أهمية حاضنات الأعمال من خلال الدور الاستراتيجي في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:[1]

- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته؛
- تشجع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المخاطر؛

[1] كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- توفر فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقين وتساعدهم على البدء على نحو صحيح وتجاوز الطريق الصعب في بداية حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس (القروض، الضمانات، آليات التأسيس وغيرها)؛
- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمة صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة؛
- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة و وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد[1].
- رعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البداية والنمو والنجاح وبالتالي خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة؛
- تحقيق الاتصال والترابط بين المشروعات داخل الحاضنة والمشروعات الكبيرة والمتوسطة من خلال التعاقد لتوليد المكونات والأجزاء وقطع الغيار والخدمات؛
- الترويج للمبادرات التكنولوجية سواء بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي تحقق قيمة مضافة عالية.
- إتاحة فرصة التمويل الملائمة حسب ظروف المشروع؛
- قيام الحاضنة بدور الوسيط الناجح بين الجمعات ومراكز البحوث ورأس المال المخاطر وقطاع الأعمال.[2]
- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة متوجهها في مرحلة التأسيس[3].
- تقوم في دعم وترويج أنشطة التصدير وتوسيع قاعدة السوق المحلي والدولي؛
- توفر حاضنات الأعمال مناخ ملائم لجذب الصناعات والخدمات المطلوبة أو تقوم بتشجيع صغار المستثمرين للاستثمار بها وجذب الاستثمارات الأجنبية والنقل التكنولوجي؛
- خلق الحوافز لإنشاء المشاريع الصغيرة وتنميتها، وبما توفره للمغامرين في مجال التجارة من الخبرة والاتصالات والوسائل التي تحتجها للدخول في مجازفات تجارية تنتهي بالنجاح؛
- المساعدة على التنوع الاقتصادي وتسويق تقنيات جديدة وإيجاد أعمال مجزية وبناء ثروات؛
- تهيئة ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة، وتطوير المشاريع الاخرى، إذ أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة وإنما تعد تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المناخ بين المشاريع الناشئة؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمناطق والمدن التي تعاني من الكساد؛
- توفر خدمات إدارية واستشارية ومحاسبية وتسويقية، فضلا عن التدريب.[4]

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية التالية من خلال الشكل التالي:

---

[1] كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 135،136.

[2] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] بركة حنان، سويس صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4] رائد خضير عبيس كاظم، **"المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق "**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق ،2014، ص 48.

الشكل رقم (3): أهمية حاضنات الأعمال.

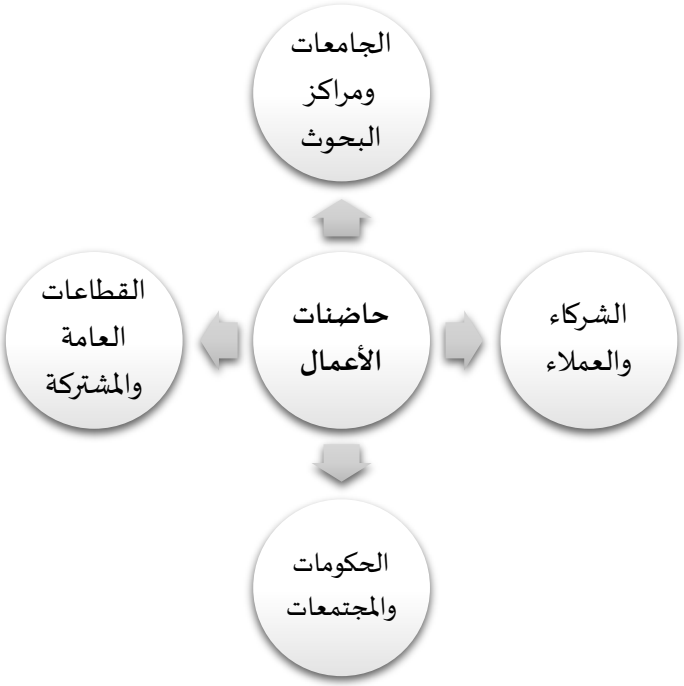

المصدر: زودة عمار، حمزة بوكفة، **"حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة الراسات المالية، المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 02، 2014، ص 62.

من خلال الشكل الذي يمثل أهمية حاضنات الأعمال نلاحظ أن حاضنات الأعمال تساعد على توطيد العلاقات بين العديد من الأطراف والمتمثلة في:

- الجامعات ومراكز البحث والتي تضم منطقة بحث وتطوير، حلقة وصل مع مراكز البحث والتطوير، دخل إضافي،
- الشركاء والعملاء والتي تساهم في تقليل المخاطر والوقت في التسويق، تعزيز القدرة التنافسية، زيادة فترة بقاء المشروع؛
- الحكومات والمجتمعات والتي تساعد على تطوير الاقتصاد، تغيير ثقافة الأعمال، أعمال ووظائف جديدة؛
- القطاعات العامة والمشتركة؛

ويمكننا كذلك إيجاز أهمية حاضنات الأعمال اقتصاديا واجتماعيا في:

حاضنات الأعمال لها تأثير فعال في رعاية وتطوير المشروعات الناشئة ودفعها للنمو الفعال من خلال تقديم كافة البيانات الأساسية التي تحاج إليها هذه المشروعات لتظل على طريق النمو، يمكن إيجازها كالتالي[1]:

-تشجع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :حيث تقوم هذه الحاضنات في الأساس على مواجهة الارتفاع الهائل في معدلات الفشل التي تقع بها هذه المشروعات الصغيرة نظرا لعدم وجود من يقوم باحتضانها لمواجهة السوق الاقتصادي ومواجهة تحديات المتواجدة به، ويمكن تلخيص مدى فعليتها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنمية الاقتصادية أو كذلك رواد الأعمال من خلال مصادر التمويل ،حيث يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت المنتسبة إليها في سهولة التواصل مع الراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت وهي في طور النمو، وبالتالي سهولة تواصلهم معا .

[1] مدون عربي، **"حاضنات الأعمال: التعريف والأهداف والأنشطة التي تقوم بها، وأهميتها اقتصاديا واجتماعيا"** http://economistsarab.com 21-04-2022.

وكذلك في الخدمات القانونية التي تحتاجها المنشآت الجديدة والتي قد توفرها وتدعمها الحاضنات كإجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص وكل ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وكذلك تقوم الحاضنات بتوفير البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتسب لها المرافق الأساسية من مختبرات ومعالم وتجهيزات ، والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكة الاتصالات كما تقوم بعض الحاضنات الصغيرة بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق أو الاستئجار أو أي وسيلة أخرى.

- **تنمية مجتمع محليا:** حيث تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلي وكذلك تطوير بيئة الأعمال، وإقامة مشروعات عديدة تعمل على تنمية المجتمع، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركز النشر روح العمل الحر بالأخص لدي الراغبين بسوق العمل.

-**دعم التنمية الاقتصادية:** إن حاضنات الأعمال قادرة على تمكين المدينة أو الأقاليم الذي تنشط فيه من تحقيق معدلات مرتفعة لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة فعالة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات الناشئة المشتركة بالحاضنات وذلك من خلال العمل على تسهيل إقامة المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة، التي تعتبر واحدة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانية الدولة[1].

-**دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية:** تركز حاضنات الأعمال التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ وذلك من خلال إقامة المشروعات الصغيرة التكنولوجية، والتي تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل، وأيضا إقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة[2].

المطلب الرابع: أهداف حاضنات الأعمال

إن الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة والتي تستطيع أن تبقي في السوق وتنمو وتزدهر، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستثمارية وأهداف على مستوي دعم الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأي مشروع يستطيع أن يستثمر فيه الشخص ويقدم الخدمات مقابل عمولة والتي تعتبر بالنسبة له إيرادات المشروع وتهدف حاضنات الأعمال إلى إحضان المشروعات الصغيرة والمتميزة وتقدم المكان المجهز بكافة المرافق والخدمات مقابل أجور رمزية[3].

وتتمثل أهداف حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة فيما يلي:[4]

---

[1] هاشم علي أمل، **"حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية"**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة الحلوان، مصر، العدد 01، المجلد 11، 2020، ص264.

[2] المرجع نفسه، ص 264.

[3] كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة "**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[4] علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان استدامة نجاح المؤسسات المحتضنة؛
- مساعدة المؤسسات على التواصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط؛
- مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع؛
- خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسع المشروعات القائمة؛
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا؛
- ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية؛
- متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين؛
- توفير أماكن ومساحات مجهزة لإقامة المشاريع وهذا يساعد على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة؛
- تقليل تكاليف بدء النشاط؛

كما تهدف كذلك حاضنات الأعمال إلى:

- استحداث منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق والمنتج المحلي؛
- التقليل من تعثر المنشآت الصغيرة من خلال احتضان وتخريج مبادرات أكثر واقعية للنجاح؛
- توفير آليات الدعم المناسبة من خلال شبكة من المتخصصين والمستشارين في جميع المجالات الإدارية والفنية والمعلوماتية؛
- تساعد الحاضنات كل الجامعات والمؤسسات التعليمية للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة في المجتمعات المحيطة بها[1].
- خلق جيل جديد من شباب رجال الإعمال وإمدادهم بكل ما يؤهلهم للتفوق والنجاح في مشروعاتهم حتى يعملوا بدورهم على توفير المزيد من فرص العمل بعد تخرجهم من الحاضنة، والتوسع في مشروعاتهم مما سيكون له أكبر أثر على الناتج القومي؛
- تنمية تقاليد مهارات العمل الحر، والقدرة على إدارة المشروع؛
- تعمل كمركز تنموي للمجتمع المحيط بالحاضنة مع تقديم خدماتها الفنية للمشروعات خارج الحاضنة؛
- ربط المؤسسات الكبيرة بالمؤسسات الصغيرة بصفتها مشروعات مغذية لها.[2]

[1] بوضياف علاء الدين، محمد زبير، "**دور حاضنات الأعمال التكنلوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد 01، المجلد 04 ،2020م، ص 89.

[2] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المبحث الثاني: حاضنات الأعمال: أنواع، دور وآلية، مراحل وخطوات، ومعايير الحكم على أدائها.

تلعب حاضنات الأعمال من خلال الأدوار التي تقوم بها بدعم ونمو المشاريع الصغيرة وتطويرها وتنمية وتسويق منتجاتها، بالرغم من اختلاف أنواعها التي تؤدي إلى اختلاف آلية عملها وذلك بواسطة الموارد والامكانيات المتوفرة على مستواها والمتاحة لديها من خلال المراحل التي تمر بها عند إنشاءها.

وسنقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى أنواع وخطوات حاضنات الأعمال وكذا معايير الحكم على أدائها.

المطلب الأول: أنواع حاضنات الأعمال

بالرغم من قصر عمر حاضنات الأعمال في العالم، فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب النشاط الاقتصادي ولكل حاضنة خصائصها التي تميزها عن غيرها.

1-من حيث أهدافها: هناك نوعان:

1-1-حاضنات ربحية: وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساسا على الربح، تقيمها شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك وتوظيف الأموال وتقدم كل الخدمات المالية وخاصة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطر العالية، وينتشر هذا النوع من الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.[1]

1-2-حاضنات غير ربحية: وهي تلك الحاضنات التي تقوم بإنشائها الحكومة أو المنظمات الإقليمية لتشجيع وتنمية المشاريع الجديدة ولاسيما في المجال الاقتصادي والتكنولوجي التي تحقق معدلات نمو مرتفعة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي. [2]

2-من حيث اختصاصها: هناك نوعان:

2-1-حاصنات اختصاصية: وتنقسم إلى عدة أقسام وهي كما يلي:[3]

2-1-1-الحاضنات البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.

2-1-2-حاضنة الانترنت: وهي حاضنات أعمال تساعد محضات الانترنت على النمو حتى الوصول الى مرحلة النصح، وقد تزايدت الحاجة إليها بتزايد حجم التجارة الالكترونية.

2-1-3-حاضنات تصنيعية: وهي الحاضنات التي تنشأ لتقديم الخدمات والمستلزمات الإنتاجية المادية إلى الصناعات الصغيرة ولا سيما في بداية نشوئها للارتقاء بها إلى مرحلة العمل التجاري، إذ تقدم هذه الحاضنات مختلف الخدمات التي تحتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة ابتداء من دراسات الجدوى والتسهيلات الخدمية.[4]

---

[1] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] رائد خضير عبيس كاظم، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3] رجب لطيفة وآخرون، **"اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة"**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، العدد 02، المجلد 04، 2020، ص 25.

[4] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، مرجع سبق ذكره، ص 107.

2-1-4-حاضنات تكنولوجية: وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة أي هو عبارة عن مكانا تتجمع فيه المشاريع الحديثة بقصد النهوض بها ونموها وبالتالي تسهيل عملية نقل وتوظيف التكنولوجيا وتطبيق البحوث العلمية من خلال الاجتماعات والمشاريع الإبداعية.

وتتمثل أهم فوائد الحاضنات التكنولوجية في:

- توفير الدعم اللازم لإنجاح المشاريع وخلق فرص عمل جديدة؛
- تطوير الأفكار المبتكرة ولاسيما المجالات التكنولوجية الحديثة؛
- تنويع مجالات النشاط الاقتصادي عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع الصغيرة.[1]

2-1-5-حاضنات متخصصة في مجال أعمال المرأة: على الرغم من أن عوامل إقامة ونجاح الشركة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجلا أو سيدة إلا أن هناك عددا من العوامل الثقافية والعادات المتوارثة التي جعلت من العمل الخاص حكرا على الرجال في كثير من الدول العالم على (رأسها العربي والإسلامي) لذلك ومن أجل العمل وتشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة، حيث توفر لها التدريب والإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة، وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية.[2]

2-1-6-حاضنات ذات الأهداف الخاصة: هنالك بعض المشاريع أو بعض فئات المجتمع بحاجة إلى خدمات معينة أو نوع معين من الخدمات **مثل:** المعوقين وهذا النوع من الحاضنات يكون متخصص في خدمة معينة يعمل على تقديمها لمن يحتاج إليها.[3]

2-1-7-حاضنات ذات الاختصاصية في مجال الخدمات: وهي تلك الحاضنات التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات الخدمية، وترتكز في جذب مشروعات الأعمال ذات الطابع الخدمي (سياحية، ترفيهية، إعلامية) من أجل سد حاجة السوق المحلية بالدرجة الأولى.[4]

2-1-8-حاضنات الأعمال المكتبية: وهي الحاضنات التي تعمل على تقديم الدعم للمبادرين من خلال توفير المكاتب المناسبة للتأجير والتي تبدأ بأسعار زهيدة تجذب المستأجرين وتتزايد لتصبح مقاربة لأسعار المكاتب خارج الحاضنة، كما توفر الحاضنة شبكة من الاستثماريين في المجالات الفنية والإدارية فضلا عن خدمات محاسبية واستشارات قانونية وتجهيزات ومعدات مكتبية فاخرة (فاكس، طابعة، أنترنت، غرفة اجتماعات مجهزة...).[5]

---

[1] علي عمر أيمن، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 96.

[2] المرجع نفسه، ص 98.

[3] كافي مصطفى يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[4] كمال كاظم جواد وكاظم أحمد البطاط، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[5] المرجع نفسه، ص 108.

2-2-حاضنات متعددة الاختصاصات: وتنقسم إلى:

2-2-1حاضنات ذات الخدمات المتكاملة: هذا النوع من الحاضنات تعمل على تقديم حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المحتضنة سواء كانت مالية أو تسويقية أو استشارية وحتى توفير المكان لإقامة المشروع فيه داخل الحاضنة، ويتم اختيار المشاريع في هذا النوع من الحاضنات بناءا على دراسة الجدوى الاقتصادية له.[1]

2-2-2-الحاضنات الافتراضية: هذا النوع من الحاضنات يختلف عن مبدأ الحاضنات وآلية عملها، فهو يعمل على استمرار تقديم بعض الخدمات للمؤسسات التي تخرجت منها وبعد فترة الانطلاق، وحتى أنها تعمل على تقديم خدمات للمشاريع خارج حدود الحاضنة، بمعنى عدم الحاجة إلى مساحة ومبنى مجهز داخل الحاضنة للمشاريع الصغيرة وإنما تعمل الحاضنات على تقديم الخدمات في محيط عمل المؤسسات الصغيرة.[2]

3-من حيث الجهات الراعية لها: تتمثل في:

3-1-حاضنات مرتبطة بالحكومة: وهي الحاضنات التي تساعد على نمو المشاريع التي تهدف إلى التغلب على تحديات الفقر والأمية والبطالة وبعض المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع وهذه الحاضنات تكون في الغالب مرتبطة بالجهات الحكومية لأنها المسؤولة عن حل مشاكل المجتمع الاقتصادي.[3]

3-2-حاضنات مرتبطة بالقطاع الخاص: وهي الحاضنات التي تكون ملكيتها للقطاع الخاص وغالبا ما تهدف إلى الربح ويتولى تمويلها جهات خاصة أو مستثمرين أو مجموعات شركات صناعية.[4]

3-3-حاضنات مرتبطة بالجامعات ومراكز البحث: وهي حاضنات تؤسسها الجامعات والمعاهد التعليمية أو بعض الهيئات الخاصة كغرف الصناعة والتجارة والجمعيات والمؤسسات الدولية.

3-4-حاضنات مرتبطة بالمؤسسات الكبيرة: هذا النوع من الحاضنة يعتبر بمثابة مساعدة للشركات الكبيرة في الحفاظ على اسمها والحفاظ عليها من المخاطرة، وترتكز هذه النوعية من حاضنات الأعمال على استغلال آلية الحاضنات في انجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية أو استحداث تكنولوجيا من خلال تعميق الشراكة بين بعض المؤسسات والشركات الكبيرة وأصحاب الأفكار أو المشاريع الصغيرة التي تستطيع خدمة هذه الشركات.[5]

4-من حيث طبيعتها: تتمثل في:

4-1-الحاضنات الدولية: تساهم بعض حاضنات الأعمال في استقطاب الشركات الأجنبية للعمل في بلدانها وذلك من خلال تسهيل دخولها إلى هذه البلدان وتأهيلها للعمل في أسواقها من ناحية أخرى توجد حاضنات أعمال دولية تعمل في

---

[1] القواسمة محمد ميسون، **"واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية"**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص 49.

[2] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] رائد خضير عبيس كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[4] أحمد حنفي شيماء، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[5] القواسمة ميسون محمد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

مجال نقل التكنولوجيا كما يوجد صنف من حاضنات الأعمال يتولى تشجيع تصدير المنتجات المحلية من خلال دعم المؤسسات المصدرة وتأهيلها لاكتساب قدرة على العمل في الأسواق الخارجية.[1]

2-4-حاضنات إقليمية: تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة من المجتمع مثل المرأة.[2]

المطلب الثاني: دور وآلية عمل حاضنات الأعمال:

تعتبر حاضنات الأعمال أداة مهمة واستراتيجية تعتمد عليها الدول بغرض تنمية ونمو المشاريع الجديدة من خلال دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الوطني وزيادة إرادات الدولة.

1-دور حاضنات الأعمال:

تعددت أدوار حاضنات الأعمال ويمكننا تلخيصها كالآتي.

1-1-دور حاضنات الأعمال في نمو الاقتصاد الوطني:

تساهم حاضنات الأعمال في التشجيع والمساهمة نمو الاقتصاد الوطني من خلال ولادة أسواق جديدة وفقا للمفهوم الحديث للتسويق ويعبر السوق عن مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم وهذا ما يسمى اقتصاديا بالطلب الفعال واكتشاف مصادر جديدة للمواد وذلك من خلال تحسين الوضع في مجال الأعمال وتنمية الموارد الرأسمالية التي تتمثل في الآلات والمباني والموارد المادية المستخدمة في الإنتاج واستخدام تقنيات جديدة أي استغلال الموارد وتحسينها لابتكار أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب مادية واجتماعية ملموسة وخلق فرص عمل جديدة تساهم في خفض معدلات البطالة في المجتمع بمعنى خلق مزيد من الوظائف وبالتالي زيادة الدخل وهذا بدوره يساهم في زيادة الطلب على المنتجات من السلع والخدمات وبالتالي يزيد الإنتاج ومرة أخرى يولد الطلب على الوظائف وهكذا تسير عجلة التنمية.[3]

1-2-دور حاضنات الأعمال في تنمية المجتمع المحلي:

يتمثل دور حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلي المحيط بها وإقامة مشروعات في مجالات تنمية هذا المجتمع، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومراكز لنشر روح العمل الحر لدى مجموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل.[4]

وهناك العديد من الأدوار لحاضنات الأعمال يمكننا ذكر منها كالآتي:[5]

- تقديم المساعدات والمشورة في مجالات التنظيم والإدارة خاصة في مرحلة الإنشاء ومرحلة النمو أما في مرحلة النضوج فإن ما يتم تقديمه من مساعدات إدارية وتنظيمية يستهدف المحافظة على بقاء واستمرار المنشأة؛
- تصميم كافة الخدمات التي تحافظ على القيام بإتباع أفضل الممارسات الخاصة بتوفير الوقت والمال؛

---

[1] فودوا محمد وآخرون، **"دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر"**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 04، المجلد 04، 2021، ص 121.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

[3] الزركوش حسين خلف، محمد ليث طلال، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[4] علي عمر أيمن، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[5] أبو قحف عبد السلام، **"دراسات في إدارة الأعمال"**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2001، ص 156.

- المساهمة في زيادة نسبة استغلال العقارات والملكية العقارية الصناعية والتجارية الإضافية، وتحسين البنى التحتية لمنشآت الأعمال الحرة.[1]
- إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة، وذلك فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين وكذا الموردين والأسواق المحتملة.[2]
- تقديم خدمات استشارية في إنشاء الأعمال وتخطيطها وخدمات استشارية في تطوير الأعمال (خدمات المكاتب المشتركة، توفير مكاتب أو غرف مخبرية لاستخدام ورش العمل للاستئجار بشروط مرنة والتدريب).[3]

2-آلية عمل حاضنات الاعمال:

إن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو الترويج لزيادة ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهات صعوبات مرحلة الانطلاق، ويمكن لأي رجل أعمال أو أي جامعة أو شركة قائمة أو مراكز بحوث إنشاء حاضنة أعمال كمشروع استثماري يقدم الخدمات والمساعدات المشار إليها.

كما أن الحكومات تستطيع أيضا انشاء حاضنات أعمال لدعم منشآت بعض الأعمال وبالخصوص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن آليات عمل الحاضنات وإشكالية تفعيلها يختلف بمستويات من دولة إلى أخرى حسب الظروف المتهيئة.[4]

ويمكن عرض آلية الحاضنات الناجحة من الناحية النظرية فيما يلي:

تعمل حاضنات الأعمال على تقديم حزمة من الخدمات للمشاريع وخاصة الصغيرة وهذه الخدمات لا تقدم إلا للأعضاء المنتسبين للحاضنة (يختلف الأمر حسب النظام الداخلي للحاضنة)، وقاموا بتقديم طلبات من أجل المساعدة لهذه المؤسسات، فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكارا جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة متخصصة بدارسة جميع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها، ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من التسهيلات: من مكان عمل المؤسسات، خدمات إدارية استشارية مالية وقانونية، وغيرها من الخدمات والتي تقدم مقابل ايجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى، بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة.[5]

---

[1] محمد واثق العبيدي الهام وآخرون، **"دور الدعم الحكومي في تحفيز حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجامعة العراقية، العراق، العدد 01، المجلد 04، 2014، ص 68.

[2] سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص68.

[3] الهراشمة حسين عليان، **"دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية والتكنولوجية وتطويرها في الأردن"**، مجلة الزرقاء للبحوث الإنسانية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، العدد 02، المجلد 14، 2014، ص 199.

[4] كلاخي لطيفة، **"واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 01، المجلد 07، 01-08-2013، ص 289.

[5] كافي مصطفي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 134.

فيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعد على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن.

وفيما يلي إجمالي الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات:

- أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح؛
- أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشائه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد؛
- أن يكون لدى المشروع قابلية كالتوسع والنمو؛
- أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة له؛
- تشترط بعض الحاضنات في التقديم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب.[1]

المطلب الثالث: مراحل وخطوات حاضنات الأعمال

توفر حاضنات الأعمال مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة وترافقها خلال مختلف مراحل حياتها، وبصدد توضيح الدور الفعال لحاضنات الأعمال في توفير الدفع الأولي لهذه المؤسسات قمنا بالتطرق إلى مراحل وخطوات الحاضنات.

1-مراحل حاضنات الأعمال: تتمثل في:

مراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بالحاضنة: تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمرها كالتالي:[2]

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط

فمن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم ويتم التأكد من:

- جدية صاحب الفكرة (أو المشروع) ومدى انطباق معايير الاختبار على المستفيدين ومشروعاتهم؛
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها؛
- الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق؛
- الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع

فعلى ضوء نتائج المرحلة الأولى خلال عملية إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا وتسويقيا، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط

[1] علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2] رجب لطيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25.

في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع ويخصص له مكان مناسب طبقا للخطة المتفق عليها.

المرحلة الرابعة: مرحلة النمو وتطوير المشروع

ويتم من خلال متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المساعدة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبة التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.[1]

المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة

وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة وذلك طبقا لمعايير محددة للتخرج حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر. ويقاس نجاح الحاضنات بعدد المؤسسات الجديدة المتخرجة منها خلال فترة محدودة، والتي تستمر في التطور بعد تخرجها لتصبح مؤسسات متوسطة أو حتى كبيرة، وبما تحققه من تشجيع المبادرات وتنمية روح المخاطرة وخلق فرص عمل جديدة مع اجتذاب الصناعات المطلوبة وما ينتج عن ذلك من أرباح مقبولة لها وعوائد إضافية للحكومة.[2]

الشكل(4): مراحل احتضان المشاريع

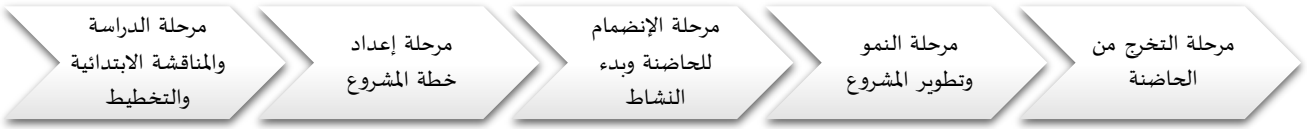

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: لطيفة رجب وآخرون، **"اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة"**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، العدد 02، المجلد 04، 2020، ص25، وفودوا محمد وآخرون، **"دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر"**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة الجزائر03، الجزائر، العدد 04، المجلد 04، 2021، ص ص 120، 121.

من خلال الشكل يلاحظ أن مراحل احتضان المشروع تمر ب خمس مراحل وهي مرحلة لدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط تليها مرحلة إعداد خطة المشروع ثم مرحلة الانضمام للحضانة وبدء النشاط ثم مرحلة النمو وتطوير المشروع وفي الأخير مرحلة التخرج من الحاضنة.

2-خطوات إنشاء حاضنات الأعمال

تمر عملية إنشاء حاضنة الأعمال عادة بمجموعة من الخطوات وهي:[3]

2-1-تحديد وتعريف أهداف الحاضنة ونوع الخدمات التي تسعى إلى تقديمها لكل من شاغلي الحاضنة والمجتمع المحلي نفسه.

2-2-تنظيم مجموعة عمل تتحمل مسؤولية إقامة الحاضنة ولابد أن تشمل هذه المجموعة على:

[1] فودوا محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 120،121.

[2] رجب لطيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] هيكل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- مؤسس رئيس قد يكون أحد رجال الأعمال إذا كانت الحاضنة تهدف إلى الربح أو إحدى الجامعات أو المؤسسات الحكومية أو الهيئات المهنية؛
- مجموعة عمل تتحكم في كافة أعباء التخطيط والتنفيذ والإشراف؛
- تنظيمات محلية تقوم بتدعيم الحاضنة.

2-3-تحليل البيانات الخاصة بالاقتصاد المحلي لتحديد:

- خصائص مشروعات الأعمال القائمة في المنطقة؛
- حجم نشاط الأعمال في المنطقة؛
- مستويات لعرض والطلب المرتبطة بنشاط حاضنات الأعمال في المنطقة.

2-4-دور المشروعات الصغيرة في السوق المحلي ومدى الاهتمام بهذا النوع من المشروعات سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي والدور المتوقع لها.

المطلب الرابع: معايير الحكم على أداء حاضنات الأعمال

في أداء مهمة حاضنات الأعمال يجب النظر إلى جملة من المؤشرات من بينها:[1]

- قدرتها على الاستمرار في أداء مهمتها والذي يتحدد أساسا بقدرتها على الحصول على عوائد تضمن لها تغطية تكاليفها وتحقيق ربح مشجع على الاستمرار في العمل؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من خدمات حاضنات الأعمال؛
- الأثر الجيد الذي تتركه الحاضنة في محيطها والذي يترتب عنه زيادة مواردها ومساعدة المحيط لها في أداء مهمتها هذا زيادة على تأثير ذلك في التشجيع على إقامة حاضنات جديدة في نفس مجال عمل الحاضنة أو في مجالات أخرى.

هذا بالإضافة فإنه يمكن الحكم على مدى نجاح الحاضنة من خلال عدد الأفراد الذين يستفيدون من خدمات الحاضنة وعدد المشروعات التي تنجح وتستثمر في السوق بعد التخرج من الحاضنة، هذا بالإضافة إلى حجم المنتجات التي تنجحها المشاريع ومدى قدرتها على تحقيق الجودة ومنافسة المنتجات من الشركات الأخرى وهناك من يحكم على نجاح الحاضنة من خلال نسبة المشروعات التي تستمر داخل الحاضنة وتستمر في الحصول على الخدمات المساعدة لها نتيجة الشعور بتأثيرها في المشاريع نتيجة لانتسابها لهذا النوع من المؤسسات.[2]

[1] مغياري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، **"مرفقة المؤسسات: الحاضنات، مراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة"**، مداخلة حول حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ا محمد بوقرة، بومرداس، 19الجزائر-12-2013، ص 12.

[2] محمد القواسمة ميسون ، مرجع سبق ذكره، ص ص 53،54.

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال: الخدمات الأساسية التي تقدمه، المقومات الأساسية عوامل نجاحها.

تساهم حاضنات الأعمال من خلال الخدمات التي تقدمها في تخفيض تكاليف الإنتاج وارتفاع معدل العائد على الاستثمار واحتضان المؤسسات الصغيرة من كونها مجرد فكرة إلى غاية أن تجسدها ف على أرض الواقع وتصبح مؤسسة قائمة وناجحة بذاتها وتوفير بيئة عمل مناسبة تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها ذلك من خلال الخدمات التي تقدمها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المقومات الأساسية لوجود حاضنات الأعمال وكذا الخدمات التي تقدمها وعوامل نجاحها وطرق تقييمها.

المطلب الأول: الخدمات الأساسية التي تقدمها حاضنات الأعمال

تسعى حاصنات الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات المساعدة على إطلاق مشاريع جديدة كما يلي[1]:

- الخدمات الإدارية والتي تتمثل في إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأخير المعدات؛
- خدمات السكرتارية وتتمثل في معالجة النصوص، تصوير المستندات، واجبات الموظف والاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الأنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية؛
- الخدمات المتخصصة تتمثل في استشارت تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج، خدمات التسويقية؛
- الخدمات التمويلية وتتمثل في المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة؛
- الخدمات العامة وتتمثل في الأمن، أماكن تدريب، المكتبة؛
- المتابعة والخدمات الشخصية وتتمثل في تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة؛
- إن عملية تفعيل هذه الإمكانيات ووضعها في خدمة المبتكرين وأصحاب المشروعات الجديدة، وخاصة الأفكار ذات القاعدة التكنولوجية، سوف تسمح بلا شك بالنهوض بالتطبيقات التكنولوجية مما سوف يترتب عليها استحداث وتطوير صناعات يمكن تفي بحاجات الأسواق المحلية واستبدال المنتجات المستوردة في الكثير من الدول الإسلامية والعربية، وأيضا من أجل تحقيق المستهدف من هذه الآلية، وهو امكانية إنتاج منتجات موجهة مباشرة للتصدير وتنمية التجارة البيئية بين هذه الدول. [2]

وهناك أيضا خدمات أخرى تتمثل في[3]:

- خدمات الأعمال وتتمثل في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.

---

[1] القهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص125.

[2] علي عمر أيمن، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] بوالشعور شريفة، **"دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups، دراسة حالة الجزائر "**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد 02، المجلد 04، 2018، ص 424.

- تقديم التمويل للوصول إلى الممولين حيث أن كل شخص ليس قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقاولة جديدة حتى تصبح مربحة، وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشر الموارد المالية ورأس المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين.
- تسهيلات وخدمات أساسية تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بشروط مرنة وبأسعار معقولة، وقد يكون العملاء بعيدين جدا عن منشأة الحاضنة للمشاركة في الموقع، ولذلك تتلقى المساعدة والاستشارات إلكترونيا، وهذا النموذج يناسب المقاولين الذين يحتاجون النصائح من قبل أي حاضنة وليس لأولئك الذين لا زالوا بحاجة إلى مكاتب ومستودعات.
- الربط بالأفراد والربط الشبكي وتهدف الحاضنة إلى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية، وفي بعض الحالات تعمل على ربط ملاك الأعمال الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة أي تدعيم فكرة التعاون بين المشروعات.
- التعليم وسيلة للوصول إلى المعرفة تعمل حاضنات الأعمال على تقديم المساعدة فيما يخص البحث والاستشارة والتدريب الأولي والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق من أجل ملئ الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين.
- بناء علامة تجارية تعتبر حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، وزيادة معدلات النجاح وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لوجود حاضنات الأعمال

لضمان نجاح حاصنات الأعمال لا بد من وجود بعض المقومات الأساسية اللازمة والتي يمكن تلخيصها كالآتي:[1]

1-قبول الحاضنة في المجتمع: يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة أحد المقومات الأساسية لنجاح عمل الحاضنة، إذ أنه لابد من إقناع المجتمع بأن عمل الحاضنة هو انعكاس لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة أن تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال إنشاء أجهزة وشبكات متخصصة للترويج بعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة للتشجيع وتطوير الخبرات.

1-2-ملكية الحاضنة: تختلف ملكية الحاضنة بحسب الأهداف المرسومة لها، فإذا كانت تهدف إلى توليد مردود استثماري للقائمين عليها، فلا بدا أن تكون ذات ملكية خاصة، أما إذا كانت تهدف إذا تخريج وحدات إنتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي، وتخلق فرص عمل للعاطلين فضلا عن تقرير التكنولوجيا في المحافظة أو المنطقة الجغرافية الموجودة فيها فتكون في هذه الحالة ذات ملكية عامة.

1-3-رسوم الحاضنة: يطلع صاحب الوحدة الإنتاجية الصغيرة الراغب بالانتظام للحاضنة عن قيمة الرسم الواجب دفعه مقابل عضويته فالحاضنة، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المصنع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين

[1] العبيدي إلهام محمد واثق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 69.

لديه، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة العاملين لديه، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن الملاءمة بين المصروفات والدخل المتحقق، وبما يكفل ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة ، وحيث أن معظم الحاضنات تتقاضى رسوم أقلا من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الصارم بدفع الرسوم .

1-4-موارد بشرية ومالية: لابد من توفير موارد مالية وبشرية ذات كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات من خبراء ومهندسين وفنيين وقانونيين وإداريين ومباني لغرض الاستفادة منها في مجال تبني إنشاء حاضنات الأعمال.

1-5-جامعات ومعاهد ومراكز البحوث: خلق جسور التعامل بين حاضنات الأعمال والجامعات الحكومية والأهلية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز البحوث والمعاهد من أجل تطوير البحوث لغرض الاستفادة منها في مجال تبني إنشاء حاضنات الأعمال.

وللتعرف على مقومات نجاح واستمرارية عمل حاضنات الأعمال لابد من معرفة المراحل التي تمر بها الحاضنة عند تكوينها، إذ تتكون دورة حياة الحاضنة من ثلاث مراحل رئيسية هي[1]:

- مرحلة التأسيس أو البدء Start-up Stage: والتي تنطوي على دراسة الجدوى وتحديد الموقع والساحة وإمكانية الحصول على الموارد المالية؛
- مرحلة النمو: والتي تشمل تقديم التسهيلات والخدمات لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة الناشئة؛
- مرحلة النضج والتنمية المستمرة للحاصنة: إذ يعمل مدير الحاضنة باستمرار على جذب منشآت أو مستثمرين جدد، ودعم المستثمرين الحاليين في تنفيذ خطط تطوير أعمالهم، وتتميز مرحلة النضج بزيادة الطلب على خدمات الحاضنة والتوسع في الدعم المالي والفني والمكان المقدم للعملاء؛

وكذلك يجب على برامج حاضنات الأعمال الفعالة أن ترتكز على خطة عمل ودراسة الجدوى، فحاضنات الأعمال هي برامج خدمات (Service program) وليس أبنية وجدران بحيث الجدران لا تبني شركات ورجال أعمال.

ومن مقوماته كذلك[2]:

- الإدارة السليمة والقائمين على الحاضنات؛
- الاهتمام بالمحتضنين ماديا ومعنويا لزيادة قدرتهم على الإبداع؛
- المرونة عنصر أساسي في نجاح الحاضنات؛
- تحليل نقاط القوة والضعف من أجل التطوير وتقييم منتظم بجميع مفاهيم البرنامج يؤكد أن الحاضنة تحقق الأهداف الموضوعة لها؛
- إدارة الحاضنات تعرف تماما رسالتها (Mission)وعليه فإن المدراء والعاملين في الحاضنة يعرفون بوضوح ويعملون لدعم هذه الرسالة؛

[1] كمال كاظم جواد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] حسين الوادي محمود، **"دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2010، ص13.

- أفضل الحاضنات هي التي تربطها شبكة اتصالات مع المجتمع المحيط بها أي الخطط الاقتصادية واستراتيجيات البلد.

المطلب الثالث: عوامل نجاح حاضنات الأعمال

يكون نجاح حاضنات الأعمال في تحقيق الأهداف المرجوة منها بالاعتماد على عدة عوامل من بينها[1]:

- توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المشاريع الصغيرة على التطور والنمو لا سيما لأن المشاريع الصغيرة ستبقى مدة زمنية لا بأس بها في الحاضنة وسوف تكتسب من خلالها الخبرات والمعلومات التي تؤهلها للخروج من السوق؛
- تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع من حيت تقديم المساعدة على تطوير ونمو مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة؛
- العمل على تحديد الشروط الواجب توفرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يساهم في تحقيق أهداف الحاضنة؛
- تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت فنية، إدارية، مالية؛
- التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ.

وبصورة عامة فإنه لكي تنجح الحاضنات في أداء دورها في تنمية المهارات وتشجيع المبادرات الشخصية وخلق فرص العمل والتطوير لا بد من توافر عدة عوامل أهمها[2]:

- وجود مدير على رأس الحاضنة ذو كفاءة عالية وخبرة واسعة تمكنه تنسيق جميع الجوانب الفنية والتنظيمية والبشرية والمالية واللوجستية للحاضنة والقدرة على وضع البرامج اللازمة على تنفيذها وإيجاد المناخ الملائم لنجاح المشروعات التابعة للحاضنة بما يحقق أهدافها؛
- وجود مجلس إدارة قادر على تقديم الدعم، والمساعدة الكافية للحاضنة بالإضافة إلى إدارة فعالة؛
- وجود خطة عمل علمية وعملية مدروسة؛
- قرب الموقع من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث والمناطق الصناعية؛
- توافر مبني كبير بالإيجارات والتكاليف المناسبة تساعد في مواجهة عدد كبير من المشروعات الريادية والإبداعية الناشئة واستقبالها؛
- دراسة جدوى تأكد وجود طلب مستمر على البدء بإنشاء مشروعات جديدة.

وتتفق الدراسات التي أجريت لتقييم عدد من برامج الحاضنات في مختلف دول العالم على تحديد عوامل نجاح الحاضنات في العوامل التالية[3]:

---

[1] علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2] الهراشمة حسين عليان، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[3] رجب لطيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 25،26.

1-مدير الحاضنة:

- يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات في مجال تخطيط الأعمال، الإدارة، التسويق، المحاسبة؛
- انتقاء مشروعات الحاضنة كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة زادة فرص اجتذاب أفكار تمتلك القدرة على النجاح وتتباين هذه المعايير فيمكن أن تتضمن امتلاك القدرة على النمو السريع وأن تكون متعلقة بتقنيات متقدمة، تقديم خطة عمل تفصيلية وأن يكون لدى صاحب المشروع المتقدم فكرة مبتكرة أو اختراع.

2-إمكانية الحصول على التمويل: إن المتقدمين عادتا للانتساب للحاضنة بحاجة إلى تمويل ومعرفة بدائله المختلفة وتستطيع الحاضنة جمع المعلومات لمختلف أنواع ومصادر التمويل البنكي والمؤسسي ومنح صناديق القروض المختلفة لكبار المستثمرين وبلورة متطلبات المنتسبين والعمل كحلقة وصل بين منسبيها وبين كبار الممولين والمستثمرين

3-خلق فرص النجاح: يمكن تحسين صورة الحاضنة من خلال وجود مبني جديد وخلق صلات بالمؤسسات المحلية والرئيسية، تكوين صلات جيدة بالصحافة وعلاقات عامة محلية، ووجود كل من مدير ناجح على رأس العمل ومنشآت واعدة ومنشآت متخرجة ناجحة.

4-التقييم والتحسين المستمر: إن الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم، ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب، بل يشمل نمو وتطور الشركات بعد تخرجها من الحاضنة.

5-دعم المجتمع: من المهم أن تكسب الحاضنات الدعم المعنوي والعلاقات التجارية للسكان المحليين القاطنين بمكان تواجد الحاضنة.

وهناك شروط يجب توفرها من أجل تحقيق النجاح في مشاريع حاضنات الأعمال أهمها[1]:

- العمل الجاد على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أكثر فعالية؛
- إعداد برامج ترويج وتدريب للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها، وخاصة أولئك الذين يمتلكون المعرفة والقدرة ولكن تنقصهم روح المغامرة وحب المبادرة في العمل؛
- تركز حاضنات الأعمال على الاحتياجات العملية المحددة التي تطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات مثل: المساعدة في تسيير الإجراءات الحكومية المطلوبة وتسريعها، وتوفير مداخل للإقراض الحسن، وتوفير معلومات عن الأسواق المحلية والخارجية؛
- وضع معايير محددة عند اختيار مؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية، ومراعات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختارة، وإمكانيات توسعها المستقبلية، بما في ذاك زيادة القيمة المضافة المحلية القدرة على التصدير ومراعاة الظروف البيئية؛
- العنصر الأهم في نجاح الحاضنة هو المدير العام للحاضنة مهمته خلق المناخ الحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة، ولهذا لابد من الدقة والحذر في اختيار المدير العام.

---

[1] حسين رحيم، **"نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 02، **المجلد** 02، 01-06-2003، ص 171.

المبحث الرابع: حاضنات الأعمال: بعض التجارب الرائدة لإقامتها، المشاكل التي تواجهها، وطرق تقييمها.

بالرغم من الآثار الاقتصادية التي تتركها حاضنات الأعمال وكذا الدور الذي تلعبه في خدمة المشاريع والأفراد إلا أنه يوجد العديد من المشاكل والقيود التي تعيق وتؤثر على فاعلية أدائها ودورها الاقتصادي الريادي وتقديم المساعدات للشركات المحتضنة لهذا وجب البحث عن بعض الحلول لدعم وتطوير هذه الحاضنات فبالرغم من المشاكل التي تواجه الحاضنات إلا أنها أصبحت منتشرة على مستوى العالم من خلال التجارب التي تقوم عليها.

فمن خلال هذا المبحث سنقوم بتقديم بعض التجارب لحاضنات الأعمال والتحديات التي تواجهها وبعض الحلول.

المطلب الأول: بعض التجارب الرائدة لإقامة حاضنات الأعمال

هناك مجموعة من التجارب العالمية الرائدة في مجال إقامة حاضنات الأعمال والتي أثبتت نجاحها على المستوى المحلي والدولي، ومن أهم هذه التجارب نذكر.

1-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد التجربة الأمريكية من أقدم التجارب العالمية حيث أن مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في أمريكا وقد أقيمت الحاضنات هناك لتخفيف معدلات الفشل وزيادة معدل النمو للمؤسسات الصغيرة وخلق فرص عمل جديدة إذ أنها أداة جديدة للتنمية الاقتصادية وترتبط نسبة كبيرة من هذه الحاضنات بالجامعات والمعاهد المحلية وتقدم خدمات متنوعة وتشير التقارير على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أن حوالي 90% من هذه الحاضنات بدأت عملها في سنة 1983 وتعود جذور حاضنات الأعمال إلى محاولة تطوير نشاط مراكز الأعمال والاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وزيادة أهمية دور القائمين بالمشروعات الناجحين كحاضنات لمشروعات الأعمال الجديدة.[1]

أما بالنسبة لخصائص حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل فيما يلي:[2]

- أكثر من 80% من الحاضنات لها ارتباطات رسمية وغير رسمية بالجامعات؛
- أكثر من 90% من الحاضنات توفر مساحات للمكاتب والمصانع و55% منها توفر مساحات للمعامل و41% منها توفر لمساحات التخزين؛
- تهمين منشآت الأعمال القائمة على التكنولوجية المتقدمة والصناعات الخفيفة على حوالي 80% من الحاضنات ويتم اختيار العملاء طبقا لإمكانياتهم في خلق الوظائف وجودة خطة الأعمال وإمكانية النمو السريع للمنشآت الجديدة كما أن الغالبية العظمى من العملاء 96% أمضوا في الحاضنة فترة تقل عن سنتين و80% لديهم أقل من 10 موظفين؛

ومن أمثلة عن حاضنات الولايات المتحدة الأمريكية نوجزها في الآتي:[3]

---

[1] زودة عمار، حمزة بوكفة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] حوتيه عمر، **"حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية، الأعمال الكاملة لمؤتمر دور مؤسسات الأعمال الخاصة والمجتمع المدني في رفعة الشعوب وتقدمها"**، المنعقد في 23-04-2021، جامعة أدرار، الجزائر، ص 493.

[3] زودة عمار، حمزة بوكفة، مرجع سبق ذكره، ص64.

1-1-حاضنات الأعمال الدولية: تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية مع ما يرافقها من نقل للتكنولوجيا الحديثة.

1-2-الحاضنات الإقليمية: يخدم هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتواجدة فيها.

1-3-الحاضنة التكنولوجية: تضم هذه الحاضنات المؤسسات الصغيرة التي تستخدم حلقات تكنولوجية مقدمة بهدف إنتاج منتجات جديدة غير تقليدية.

1-4-الحاضنات الصناعية: إذ تعمل هذه الحاضنة وفق فكرة تأمين الارتباطات الأمامية والخلفية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة وتأمين المؤسسات الكبيرة للإسناد المعرفي والتقني للمؤسسات الصغيرة.

1-5-حاضنات القطاع المحدد: تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة نشاط اقتصادي محدد **مثل:** تكنولوجية المعلومات والاتصالات أو الصناعات الهندسية.

1-6-حاضنة الأنترنت: هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الأنترنت ومؤسسات إنتاج البرمجيات الناشئة على النمو وتطوير أعمالها حتى تبلغ المرحلة التي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها.

أما بالنسبة لموقع الحاضنات في أمريكا: تتوزع الحاضنات جغرافيا على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 45% من الحاضنات تقع في المدن الكبرى و19% من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الحضرية و36% من حاضنات الأعمال تقع في المناطق الريفية وتختلف مساحات هذه الحاضنات ما بين 12ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي 5آلاف متر مربع بينما يبلغ متوسط عدد المشروعات التي تلحق بالحاضنة الواحدة حوالي 20 مشروعا.[1]

[1] حوتيه عمر، مرجع سبق ذكره، ص 493.

الشكل رقم (5): توزيع أنواع الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية

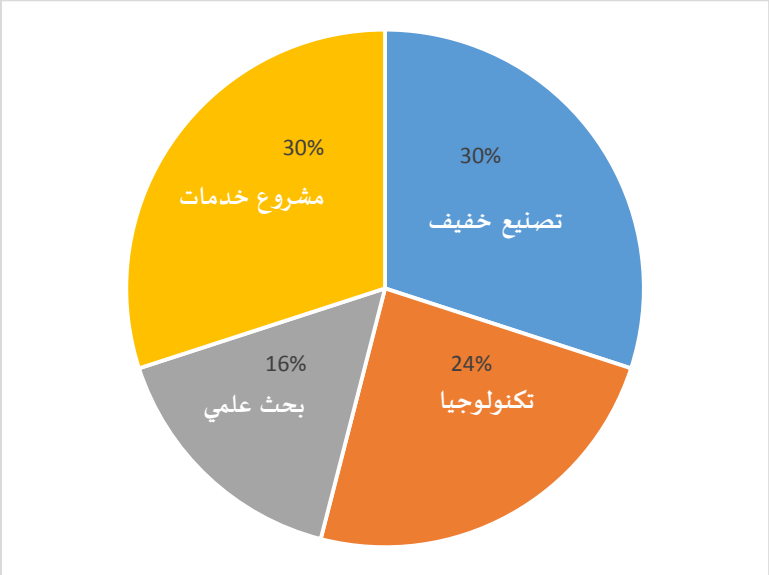

المصدر: بريلنت لاب "**التجربة الأمريكية في إقامة حاضنات المشروع**" https://www.alanba.com.kw تاريخ الإصدار،26/ 2014/10.تاريخ الاطلاع، 23-04-2021، ساعةh 23:40.

يوضح الشكل المقابل أنواع الحاضنات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وتوزيعها بالنسب فنلاحظ بأن نسبة بحث علمي ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي الأنواع إذ أن نسبتها تمثل 16% أما بالنسبة للحاضنات التكنولوجية فهي تمثل 24% أما بالنسبة للتصنيع الخفيف ومشروع الخدمات فهي متساوية بنسبة 30%.

1-2-طرق تمويل حاضنات المشاريع الأمريكية:

تتمثل هذه الطرق في:[1]

- تبلغ حاضنات الأعمال الممولة من الحكومة (حاضنات لا تهدف إلى الربح) حوالي 51% من مجموع الحاضنات وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة؛
- بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية حوالي 08% من حاضنات الأعمال في أمريكا وتهدف هذه النوعية من الحاضنات إلى استثمار الأموال بالإضافة إلى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة.

ونذكر مثالا على ذلك الحاضنات التي تمت إقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء وخاصة بأبحاث الإلكترونيات وتقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة و05% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة **مثل:** مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، أو بعض الحالات ذات الأصول غير الأمريكية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.[2]

[1] بريلنت لاب، "**التجربة الأمريكية في حاضنات الأعمال**"، https://www.alanba.kw تاريخ الإصدار، 26-10-2014، تاريخ الاطلاع،23-04-2021، 23.40h.

[2] بريلنت لاب، **"التجربة الأمريكية في حاضنات الأعمال"**، https://www.alanba.kw تاريخ الإصدار، 26-10-2014، تاريخ الاطلاع،23-04-2021، 23.40h.

الشكل رقم (6): تطور عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية.

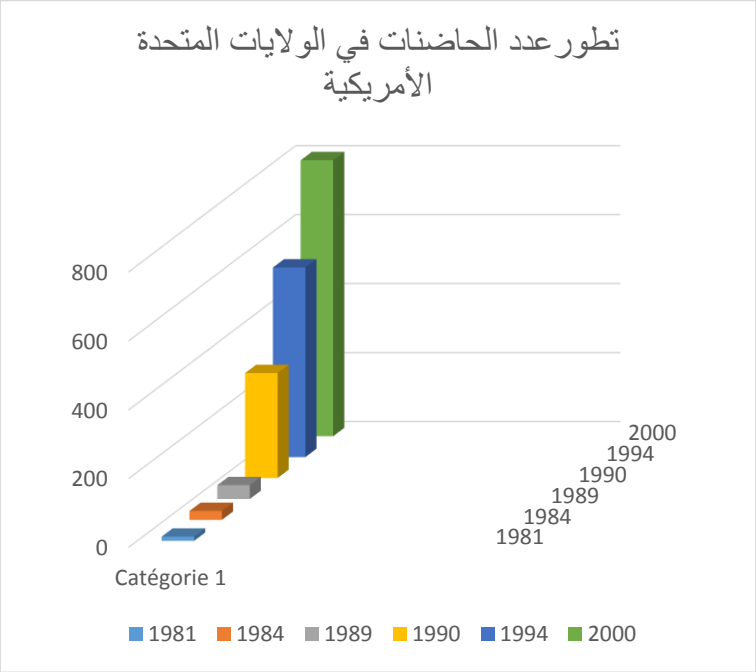

المصدر: بريلنت لاب، **"التجربة الأمريكية في حاضنات الأعمال"**، https://www.alanba.kw تاريخ الإصدار، 26-10-2014، تاريخ الاطلاع، 23-04-2021، 23.40h.

يوضح الشكل المقابل تطور عدد الحاضنات في الو م أ (1981-2000) يلاحظ من خلاله أن في سنة 1981 قدر عدد الحاضنات ب 12 حاضنة أما في سنة 1990 قدر ب 305 حاضنة، أما في سنة 2000 قدرت ب 800 حاضنة أي هناك تطور في عدد الحاضنات في الو م أ.

2-التجربة الفرنسية:

تعتبر التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوروبي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينات ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، ففي عام 2001 تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات " France incubation" وقد قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعا لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي كالآتي:

- التكنولوجيا الحيوية bio technologie: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الأنترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، الوسائط المتعددة؛
- العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعلم، الثقافة.[1]

وهناك العديد من الحاضنات التكنولوجية بفرنسا سنتطرق إلى إثنين هما:[2]

[1] حسين رحيم، أحمد قطاف، **"حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة"**، المؤتمر الخامس للمؤسسة العربية للعلوم التكنولوجيا المنعقد يومي 28-30-10-2008، المركز الجامعي، برج بوعريريج، الجزائر، ص5.

[2] مراد اسماعيل، عيماد داتو اسعيد، **"حاضنات الأعمال التكنولوجية"**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان آليات دعم ومساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر الفرص العوائق، المنعقد يومي 3-4-5-ماي 2011، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 12.

2-1-حاضنات المؤسسات التكنولوجية:Normandie incubation

أنشئت هذه الحاضنة في جويلية 2000 بالتعاون مع جامعة Caen Basse-Normandie والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء وتمتلك الحاضنة شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة ويتم تمويلها من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا الجديدة والجمعيات المحلية والأعضاء المؤسسين للحاضنة، وتبلغ ميزانية الحاضنة 500 ألف أورو سنويا.

2-2-الحديقة التكنولوجية في مدينة ليل: Euro sante

أنشئت الحديقة في سنة 1996 وتتوفر على العديد من التجهيزات والمواقع، كما تحتوي على مركز طبي جامعي يعمل به أكثر من 2350 طبيب و2000 باحث كما تتوفر على العديد من مخابر البحث في ميدان البيو تكنولوجيا، وتتواجد بها 500 مؤسسة تعمل في ميادين الصيدلة، إنتاج المعدات والتجهيزات الطبية، تقنيات الإعلام الآلي في المجال الطبي، وتوفر الحديقة 1000 منصب عمل في كل سنة بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات، وتهدف الحديقة إلى:

- احتضان ومرافقة المؤسسات العاملة في مجال الصحة؛
- تثمين نتائج البحث العلمي؛
- تسهيل عمليات نقل التكنولوجيا ونتائج الأبحاث في المجال الصحي؛
- جذب المؤسسات الأجنبية للاستثمار في المنطقة؛
- تشكيل شبكات من العلاقات مع مختلف الهيئات غرف التجارة والصناعة، وكالآت الاستثمار، مؤسسات البحث العلمي.

وتتكون الحاضنة من: مكتب إدارة، لجنة اختيارومتابعة المشاريع، لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة، أعضاء الحاضنة يتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.

تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية ومنذ انطلاق الحاضنة في سنة 2000 قامت باحتضان 24 مشروع توظف حوالي 40 شخصا، وتخرج منها 08 مشاريع بنجاح بينما لا تزال المشاريع الأخرى في مرحلة الاحتضان.

وقد امتازت الحاضنات الفرنسية بعدد من الخصائص من ضمنها:[1]

- أن خدمات الحاضنة غير مقتصرة على الشركات المنتسبة ويمكن أن يتم تقديمها لغير المنتسبين؛
- تم إنشاء كثير من الحاضنات في مقر غرفة التجارة والصناعة في فرنسا؛
- معظم الحاضنات تعمل على توفير الخدمات المالية والتمويلية اللازمة لتحويل أفكار الرياديين إلى مشاريع واقعية؛
- تهدف أغلبية الحاضنات إلى تقديم الخدمات وتمكين المشاريع من مواكبة التطور الهائل في مجال التكنولوجية وليس لتحقيق الربح المادي؛
- مدة احتضان المشروع كحد أقصى 23شهرا فقط؛

[1] محمد القواسمة ميسون، مرجع سبق ذكره، ص57.

- تحاول الحاضنات ربط الجامعات بالمشاريع من أجل تفعيل الجامعات في تمويل الأبحاث وتحويلها إلى واقع عملي ملموس.

الشكل رقم (7): نموذج احتضان المشاريع في فرنسا

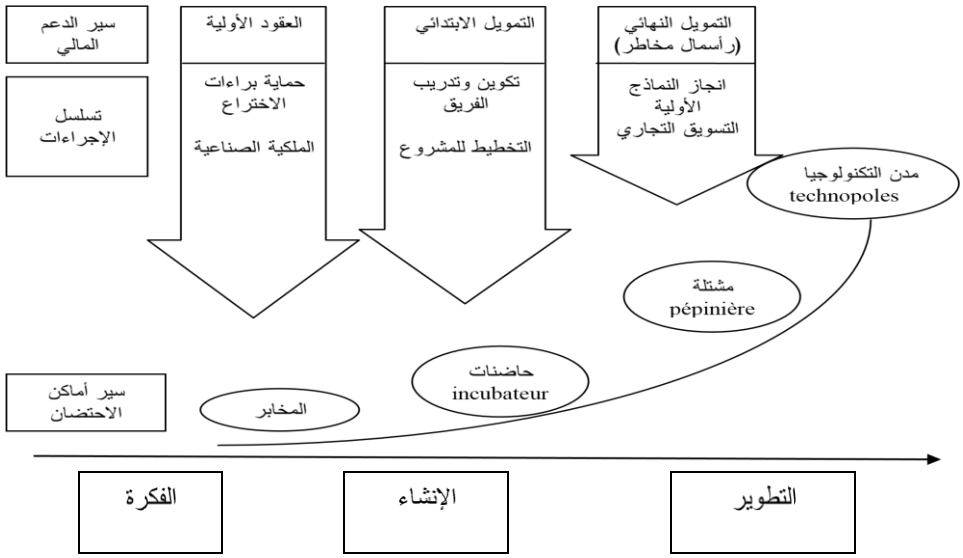

المصدر: حسين رحيم، أحمد قطاف، **"حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة"**، المؤتمر الخامس للمؤسسة العربية للعلوم التكنولوجيا المنعقد يومي 28-30-10-2008، المركز الجامعي، برج بوعريريج، الجزائر، ص07.

يوضح الشكل المقابل نموذج احتضان المشاريع في فرنسا حيث تبدأ بالفكرة من ثم تقوم بالإنشاء وبعد ذلك القيام بتطوير تلك الفكرة من المخابر إلى الحاضنات تم إلى المشاتل أي المؤسسات للوصول إلى المدن التكنولوجية عبر تسلسل الإجراءات المتمثلة في العقود الأولية لحماية براءات الاختراع ومن بعد ذلك تكوين وتدريب الفريق والتخطيط للمشروع للوصول في الأخير الى التمويل النهائي لإنجاز النماذج الأولية والانتهاء بالتسويق التجاري.

3-التجربة الماليزية:

قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 1996-2005 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزيات " MTDC malaysien Technologie Développent Corporation"التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل.

تمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة التي تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة **مثل:** مجالات الوسائط المتعددة "Multimédia" والتكنولوجية الحيوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.[1]

وهناك بعض الأمثلة للمراكز التي أقامتها شركة التطوير التكنولوجية الماليزية تتمثل في:[2]

---

[1] بن قطاف أحمد، **"فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي"**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 05، 2016، ص ص 177،178.

[2] سالمة مفتاح محمد المصراتي، **"التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال"**، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 21سبتمبر 2019، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، ص ص 255،256.

3-1-الحاضنة التكنولوجية:

تم افتتاحها في أبريل 1997 ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة 31 شركة تعمل معظمها في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالا ناجحا لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم أيضا بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية خصوصا في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة حيث تمت إقامة مشروع " Multimédia super corridor MSC" والذي يعتبر من أضخم المشاريع في مجال الوسائط المتعددة في ماليزيا.

3-2-مركز الإبداع التكنولوجي:

المركز افتتح في فيفري 1999 ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

3-3-مركز التكنولوجيا الذكية:

افتتح هذا المركز في سبتمبر 1999 ويوجد به حوالي 10شركات تعمل بنجاح ومعظم هذه الشركات تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية.

قامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية بالتعاون مع 04 جامعات مشاركة بتكوين لجنة تسيير للإشراف على أنشطة المراكز ودعم الخدمات بها والتي تقدم خدمات في المجالات الآتية:[1]

- البحث والتطوير والاستشارات الهندسية؛
- نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك؛
- تنمية وتدريب الموارد البشرية؛
- خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات؛
- دعم برنامج إدارة الجودة؛
- دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع؛
- تقديم خدمات التحليل المالي.

أما بالنسبة لآلية إدارة مراكز تطوير التكنولوجيا فتتمثل في:[2]

- يتم وضع سياسات المركز بواسطة مجلس لجنة التسيير ويمثلها الرئيس التنفيذي لمكتب مركز التطوير الماليزي ونائب القنصل ورئيس كل جامعة مشاركة ورئيس معهد البحوث المتعاقد ومدير مشرف من كل مركز من مراكز التطوير ويتم اختيار مدير للمشروع الذي يقدم تقرير عن تقدم المشروع للمركز وللجنة التسيير كل 03 أشهر؛
- تشرف المراكز على الشركات وعلى إدارتها يوميا للتأكد من حسن سير العمل وكل مالك شركة يعتبر مدير مشروع ويعتبر مسؤولا عن الآلات والمعدات الموجودة بالشركة؛

[1] بن قطاف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] المرجع نفسه، ص 179.

- تجتمع اللجنة التكنولوجية وفريق التسويق ومجموعة من الاستشاريين بشكل دوري مع خبراء من المراكز ومجموعة من الشركات وذلك لتقديم المساعدة للشركات والمستأجرين من خلال مراكز تطوير التكنولوجيا.

4-التجربة المصرية:

تعتبر التجربة المصرية في مجال الحاضنات أكبر وأقدم تجربة في الدول العربية فقد قامت هذه التجربة بفضل دور صندوق التنمية الاجتماعية في مصر باعتباره جهة ممولة في الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة كوكالة منفذة تعمل على اكتشاف وتأهيل المبادرين.

أنشئت الحكومة المصرية سنة 1991 ما يشبه حاضنات الأعمال ما يسمى بالصندوق الاجتماعي للتنمية بقرار جمهوري رقم 40\1991 هدف هذا الصندوق هو:[1]

- تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية لدعم القدرة المالية والتنظيمية والفنية والإدارية للمؤسسات الصغيرة في مجال الإنتاج والخدمات.
- تقديم نفس الخدمات والمساعدات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال ماعدا توفير موقع المشروع أي (المكان) والتسهيلات المكتبية والاتصالات.

وفي منتصف التسعينات اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم إقامة المؤسسات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين ففي مارس 1995 تم إشهار إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المؤسسات الصغيرة وهي جمعية غير حكومية.

والتي كانت تهدف إلى:

- نشر وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على إعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات؛
- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

ومن أمثلة هذه الحاضنات حتى سنة 2004 كانت 09.

- حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين؛
- حاضنة أعمال تلا-المنوفية؛
- حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بأسيوط؛
- حاضنة المشروعات الصغيرة-المنصورة؛
- حاضنة المشروعات التكنولوجية بجامعة المنصورة؛
- حاضنة القاهرة الكبرى؛
- حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بينهما؛
- حاضنة تكنولوجيا المعلومات بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية؛
- الحاضنة البيو تكنولوجية بمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية.

[1] مراد اسماعيل، عيماد داتو اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 11-13.

وتتصف الحاضنات المقامة في جمهورية مصر العربية بتنوعها وذلك لأنها حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف. وكذلك على أنها حاضنات تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات **مثل:** حاضنة المنصورة وتلا أسيوط حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية.[1]

ولكي تنجح هذه الحاضنة يجب أن تتبنى مجموعة من العوامل تتمثل في:[2]

- حجم الشركات المشتركة هو أمر مهم لأنه يؤدي الى التجمعات الطبيعية والتعاون بينهم؛
- الجمع بين الشركات الناضجة والشركات الناشئة من نفس الإطار يشجع التعاون بينهم؛
- استخدام المديرين الذين لديهم خبرة في تنظيم المشاريع ويمكنهم المشاركة؛
- معايير الدخول الصارمة التي تركز على الابتكار والتنفيذ يمكن أن تضمن جودة عالية لمعدلات النجاح؛
- التأكد من أن المستأجرين يدفعون مقابل الخدمات التي يقوم بها هؤلاء الذين لا يقومون بدفعها تجاريا.

ومن المشاكل التي تواجه حاضنات الأعمال في مصر نجد:[3]

- عدم وجود التشريعات التي تنظم عمل حاضنات الأعمال في مصر، حيث تقتصر التشريعات على إتاحة انشاء حاضنات الأعمال ولا تغطي الجوانب الأخرى؛
- عدم توافر المساحات المكانية المناسبة وعدم وجود التجهيزات المناسبة؛
- ضعف شبكات العلاقات مع الشركاء الخارجيين ومؤسسات المشورة والجامعات والمؤسسات البحثية؛
- عدم وجود هيئة مركزية مستقلة لتخطيط وتنظيم ومتابعة حاضنات الأعمال.

5-التجربة الأردنية:

تأسست هذه التجربة في عام 1988 وكانت البداية الأولى لدعم المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا في أواخر الثمانينات والذي يعمل بشكل أساسي على دعم المشاريع الصغيرة وذلك من خلال احتضان المشاريع وتوفير بعض الخدمات المالية والفنية والإدارية والتسويقية لها.

ويمكن إجمالي أهم أهدافه على النحو التالي:[4]

- دعم أفكار الرياديين والأبحاث وتحويلها إلى أعمال ناجحة اقتصاديا وتجاريا؛
- توفير الموارد والامكانيات المتاحة من أجل خدمة المشروعات الصغيرة وإنجاح مشاريعها؛
- ربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع التقنية المتطورة؛
- تشجيع التطور التقني بما يخدم المشاريع الناشئة؛

وبشكل عام وبغض النظر عن أنواع الحاضنات، فإن الحاضنات تشترك في تقديم عدد من الخدمات.

---

[1] رائد خضير عبيس كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] أماني توفيق بخيت، **"نموذج مقترح لتفعيل حاضنات الأعمال في مصر"**، المعهد العالي للعلوم الادارية، مدينة الساس، أكتوبر، ص16.

[3] صلاح الدين سيد محمد على، **"حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"**، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب، العدد 01، المجلد 11، 2020، ص ص 23،24.

[4] محمد القواسمة ميسون، مرجع سبق ذكره، ص64.

- مكان مثبت بإيجار منخفض ويرتفع بالتدرج في حال أصبحت المؤسسة تحقق الأرباح من أجل تشجيعها على ترك الحاضنة وبالتالي فتح المجال أمام مشاريع أخرى للدخول إلى الحاضنة؛
- المساعدة في الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل وبشروط مناسبة للمشاريع الصغيرة؛
- توفير بعض الخدمات الإدارية مثل: السكرتارية، الاستقبال، الهاتف، الحاسوب، الصيانة، وغيرها من الخدمات الضرورية للمشاريع؛
- تقديم بعض الخدمات التسويقية والاستشارية.

وكذلك هناك خدمات مقدمة للمشاريع المتواجدة في حاضنات الأعمال وهي كالآتي:[1]

- انتقاء أعضاء فريق العمل في المشروع مع تحديد خطط العمل والأهداف والأعمال المطلوبة؛
- متابعة أداء الشركة للمشروع الريادي والأعمال المحاسبية للمشروع؛
- صياغة وتحديد التعليمات الإدارية؛
- المساعدة في كتابة وإعدادا النشرات التسويقية والتعريفية؛
- تقديم الاستشارات القانونية على الاتفاقيات وقوانين العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والملكية الفكرية؛
- خلق وعي عام للمشروع الجديد؛
- الاستشارات المالية والإدارية؛
- مساندة الشركات في متابعة الأمور والإجراءات الرسمية لدى الجهات المعنية؛
- وضع معايير وتقييم كيفية التوظيف وشراء الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل؛
- مساندة تطوير الشركة.

ولقد لخص زكريا الدوري وأحمد صالح التجربة الأردنية في مجال الحاضنات وما درسوه عن المشاريع الصغيرة في كتابهما على النحو التالي:[2]

- الأجواء الصعبة التي لا تشجع على قيام المشاريع وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الأردن؛
- لا يوجد تعاون بين القطاع الخاص والهيئات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال؛
- يجب التركيز على دعم المشاريع الواعدة وتوفير المعلومات الكافية عن المشاريع بما يفيد رواد الأعمال.

وكما تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات لعملائها من أهمها:[3]

- خدمة الاحتضان: وهي عملية تقديم مجموعة من الخدمات للعملاء وتضمن نجاحهم واستمرارية عملهم وديمومته من خلال سلسلة متنوعة من الخدمات والدعم؛
- خدمة الاحتضان الافتراضي: وتشمل تقديم سلسلة من الخدمات للعملاء دون الحاجة لوجودهم الفعلي في فروع الشركة؛

---

[1] حسين الوادي محمود، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] محمد القواسمة ميسون، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3] العموش محمد، **"ورقة عمل حول تجربة حاضنات الأعمال في الشركة الأردنية للإبداع –الأردن "**، المؤتمر الإقليمي تجارب تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية، المنعقد يومي 27-28 أكتوبر، 2015، ص02.

- خدمة ما بعد الاحتضان (التخرج) وتقوم على متابعة العميل بعد انتهاء خدمة الاحتضان؛
- خدمات الدعم الفني والتقني: وتشمل على الخدمات المقدمة من الخبراء وبرامج الإرشاد والتوجيه والدورات التدريبية المتخصصة **مثل:** التخطيط للأعمال، والتخطيط الاستراتيجي؛
- تأمين خدمة نقل التكنولوجيا التي تهدف إلى ربط الأكاديمي بالصناعة؛
- تأمين التمويل المالي للعملاء والمتمثل بالتمويل المالي الخاص بإقامة المشاريع والتمويل المقدم لإعداد خطط العمل ودراسة السوق والجدوى الاقتصادية.

أما بالنسبة لعدد حاضنات الأعمال في الأردن هو 04

- حاضنة إبداع الشمال؛
- حاضنة إبداع الجنوب؛
- حاضنة حرش؛
- حاضنة ما دبا.

6-التجربة التونسية:

تم إنشاء حاضنات الأعمال في تونس من قبل وكالة النهوض بالصناعة ومركز المساندة لبعض المؤسسات وجهات اقتصادية وعملية دور في تأهيل المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية، حيث تم إنشاء حاضنات الأعمال لدعم الشباب الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الخاصة ودعم المشروع في مرحلة التأسيس وتسهيل اندماجهم في الاقتصاد التونسي.
ولم تكن أهداف الحاضنة تختلف كثيرا عن أهداف باقي الحاضنات الأخرى ويمكن إجمالها على النحو التالي:[1]

- ربط الحاضنات بالجامعات التونسية؛
- دعم المشاريع الصغيرة في مجال التقنية المتطورة؛
- دعم المشاريع الصغيرة من أجل زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية؛
- انتقاء المشروعات المحتضنة؛
- توفير الخدمات الأساسية والمالية للمشروعات.

هذا وبالإضافة فإن الحاضنة لكي تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة على أكمل وجه فإنها تتكون من عدد من اللجان لضمان عملها ومنها لجنة التسيير والتوجيه والتي تعمل على وضع الأهداف الرئيسية الخاصة بالحاضنة وتنظيم عمل الحاضنة وهناك لجنة خاصة بانتقاء المشاريع الصغيرة والتأكد من انطباق الشروط عليها والتعامل معها وتقديم وسائل الدعم والخدمات الكافية من توفير الأماكن اللازمة للإيواء وخدمات الهاتف والبريد والأنترنت والحاسوب وتقديم المشورة اللازمة في كافة النواحي.[2]

[1] صدوقي غريسي وآخرون، **"واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم وريادة الأعمال لدول شمال إفريقيا"**، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 01، المجلد 11، 2020، ص 97.

[2] كلاخي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 302.

المطلب الثاني: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال

أوضحت إحدى دراسات المتعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي أن هناك عددا من عوامل النجاح والفشل لأي عملية احتضان مشروع جديد، والتي تعتمد على ستة عناصر رئيسية وهي[1]:

- الإمكانيات المتوفرة بالحاضنة والموقع؛
- مستوى الخدمات المشتركة، وجود شبكة الأعمال؛
- معايير دخول وخروج المشاريع؛
- المتابعة الجيدة للمشاريع؛
- التمويل والدعم المالي؛
- إدارة الحاضنة بشكل محترف.

وبناء على مدى توافر هذه العناصر وجودة وكفاءة تقديمها بالحاضنات المختلفة، تم تلخيص أفضل الممارسات في الحاضنات في النقاط الآتية[2]:

- مساحة الحاضنة لا تقل عن 20 ألف متر مربع حتى يمكن أن تولد من الايجارات تسمح بأن تعتمد الحاضنات على عوائد الذاتية ماليا، ويمكن لها الاستدامة؛
- يجب أن يكون هناك على الأقل 10مشروعات ملتحقة حتى يمكن إقامة شبكة من الأنظمة وتبادل الأعمال ويمكن تنمية عدد من الخدمات المشتركة ودعم عملياتها؛
- تقع الحاضنة بجوار جامعة أو مركز بحث علمي ومعامل بحوث ومكتبات علمية جامعية، كذلك يجب أن توجد على مقربة من المعامل الحكومية أو معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة؛
- يجب أن تقع الحاضنة على مباني ذات مواصفات قياسية محددة وخاصة في مجال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها لتسهيل الاتصال بين الشركات المختلفة؛
- يجب أن تعمل الحاضنة على تقديم الخدمات للشركات غير المشتركة بها وهي نفس الخدمات ماعدا توفير مكان إقامة المشروع.

بشكل عام وقبل الخوض في بعض المحاولات التي تمت لتقييم بعض الحاضنات العاملة منذ فترة في عدد من الدول الصناعية، فإن الأمر يحتاج إلى إيضاح قاعدة هامة وهي أن لكل حاضنة أعمال عددا من السمات والخصائص التي ترتبط أساسا بالإمكانيات المتوفرة لدي هذه الحاضنة من بنية أساسية وطبيعة الشركات الملتحقة بها، والوسط الاجتماعي والثقافي الذي تقع فيه، بالإضافة إلى عامل هام وهو السياسات العامة التي تتحكم في إطار أعمال هذه الحاضنة.

[1] القهيوى ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] عادل عامر، **"الخدمات الاساسية التي تقدمها حاضنة الأعمال"**،http://puplpit alwatanvoice.Com، 24-4-2022، 02:15.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه حاضنات الأعمال.

تواجه حاضنات الأعمال العديد والكثير من المشاكل والمعوقات التي قد تؤثر على فاعلية أداء دورها الريادي في تقديم الخدمات والمساعدات للشركات المحتضنة.

ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي:[1]

- قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتهجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بهم؛
- التوقعات المرتبطة بمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية والإدارية والمالية وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة لهذا الطلب؛
- عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة.

وكذلك هناك مشاكل أخرى التي قد تواجه حاضنات الأعمال تتمثل في:[2]

- النقص في ثقافة المنضمين إلى الحاضنة والافتقار إلى البرامج التدريبية؛
- صعوبة إيجاد الأفراد المؤهلين لإدارة حاضنات الأعمال؛
- نقص الموارد المالية المتاحة لحاضنات الأعمال؛
- أصبحت بعض الشركات المحتضنة أكثر اعتمادا على الدعم الذي تقدمه الحاضنات والذي بدونه ربما تتعرض تلك الشركات إلى الفشل.

ويمكننا كذلك ذكر المشاكل أو التحديات التالية:[3]

- محدودية الموارد المالية والبشرية للحاضنة الذي يحد من مستوى طموح المؤسسات الحاضنة؛
- المشكل الثاني يتمثل في مشكلة جودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لغرض تسهيل عمل المؤسسة المحتضنة؛
- اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي تستهدفها الحاضنة من خلال تقديمها للمساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض؛

[1] علاء عباس، محمد السلامى، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] محمد واثق العبيدي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص70.

[3] الزركوش حسين خلف، محمد ليث طلال، مرجع سبق ذكره، ص 14.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم حاضنات الأعمال وكذا نشأتها نستنتج أن حاضنات الأعمال هي عبارة عن بيئة مخصصة لمساعدة أصحاب المشاريع الذين قد بدأوا في تنمية وتطوير مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دعم الأعمال الجديدة من خلال توفير تلك البيئة خاصة خلال السنوات الأولى للمشروع والتي تكون حرجة في البداية أي حمايتها ورعايتها لمدة محددة ما يخفف على هؤلاء المبادرين المخاطرة المعتادة والضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية لما لها من تأثير إيجابي فهي تساهم في خلق فرص عمل دائمة وجديدة أي توفر لهذه المؤسسات فرصا أكبر للنجاح والنمو.

لحاضنات الأعمال دور مهم يتمثل في تفعيل مختلف عوامل النجاح وتسخيرها، من أجل هذه المؤسسات ودعمها والوصول إلى أعلى نسب النمو والنجاح ويعتبر الهدف الأساسي لها هو توفير مناصب عمل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو إعداد مؤسسات صغيرة ناجحة نستطيع البقاء والاستمرار.

الفصل الثالث:

حاضنات الأعمال

والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

في الجزائر

تمهيد:

بعد أن أثبتت التجارب العالمية مدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبأنه يمثل الوسيلة الفعالة لتحقيق تنمية متوازنة اقتصاديا واجتماعيا أدركت الجزائر ضرورة إعادة النظر في سياستها الاقتصادية المتبعة وبعد انتهاجها اقتصاد السوق واندماجها في الاقتصاد العالمي فقامت بعدة تسهيلات وتحفيزات وآليات لترقية هذا القطاع لكي تدعم صادراتها خارج المحروقات إلا أن أغلب المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الراهنة تدل وتؤكد أن هذا القطاع لم يرتق إلى المستوى المطلوب.

ومن هنا بدأت الجزائر تأخذ بفكرة حاضنات الأعمال سعيا منها لتنمية ثقافة العمل الحر والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعدما حققته حاضنات الأعمال في رفع نسب نجاح هذه المؤسسات ودفع عجلة التنمية من خلال ما توفره من مساعدات مالية، فنية وتكنولوجية وتعد تجربة الجزائر في هذا المجال من أحدث التجارب مقارنة بالدول المجاورة والنامية الأخرى والتي لازلت بحاجة إلى تكثيف الاهتمام بهذه الآلية الجديدة والعمل على توفير مناخ مناسب يساعدها على تحقيق الأهداف المرجوة منها وفي إطار سعي الجزائر لتجسيد هذه الآلية على مستوى الاقتصاد الوطني قامت بإنشاء العديد من حاضنات الأعمال على مستوى عدة مناطق من التراب الوطني.

ومن هنا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر.
- المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وصعوبات حاضنات الأعمال.

المبحث الأول: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر

تعتبر فكرة حاضنات الأعمال حديثة في الجزائر، واقتداء بالتجارب الدولية لرائدة في صناعة حاضنات الأعمال، وتشجيعا للمؤسسات على تنظيم أفضل نتيجة للنجاح الكبير والملموس الذي حققته في دعم ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الأفكار والمبادرات التكنولوجية وكذا ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة، عملت الجزائر على إنشاء هذه الآلية في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة حاضنات الأعمال وتطويرها والهيكل التنظيمي لها، أسباب تأخرها، آليات تطوير حاضنات الأعمال وعوامل نجاحها.

المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض، تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام حاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حاضنة الأعمال، ولم تعط لها أهمية إلا في السنوات الأخيرة [1].لهذا الغرض، تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام حاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حاضنة الأعمال، ولم تعط لها أهمية إلا في السنوات الأخيرة .[2]

وهناك غموض في تعريف حاضنات الأعمال في الجزائر، حيث أخذ المشرع الجزائري بالتعريف الفرنسي وضمن مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، والمرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل.[3]

على ضوء المرسومين السابقين سنتناول فيما يلي الطبيعة القانونية والتنظيم والمهام والأهداف التي حددها المشرع الجزائري لكل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل:

---

[1] بركة حنان، سويسي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] بركان دليلة، شيراز حايف سي حايف، **"حاضنات العمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقي الوطن حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18-19 افريل 2012، ص11.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ص 13.

1-مشاتل المؤسسات:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:[1]

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن؛
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث الحرفية.

وما يلاحظ في التعريف الجزائري للمشاتل أنه قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، وهو المفهوم الأقرب إلى حاضنات الأعمال التقنية، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم السابقة، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات وتختص بشكل بقطاع البحث والتكنولوجيا.

1-1-أهداف مشاتل المؤسسات:

تسعى مشاتل المؤسسات إلى تطوير النظام البيئي للمؤسسات المنتسبة لها عبر ما يلي:

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية، والعمل على أن تصبح في المدي المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشأي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرفقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

1-2 -مهام مشاتل المؤسسات:

على ضوء الأهداف المحددة تتولى مشاتل المؤسسات المهام التالية:

- استقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع، ما تتولى عملية تسييرها وإيجارها؛
- فخصص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛
- إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ص ص 13،14.

- إعداد برامج العمل وعرضها على وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للمصادقة عليه كل سنة.

3-1 -الخدمات التي تقدمها مشاتل المؤسسات:

بالإضافة إلى المواقع والمحلات التي تقوم المشاتل بتأخيرها إلى أصحاب المشاريع المحتضنة فهي تقدم الخدمات التالية:[1]

- توفير التجهيزات المكتبية وأجهزة الإعلام الآلي.
- توفير التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما كلما أمكن؛
- توزيع وإرسال البريد وكذا تصوير وطبع الوثائق؛
- توفير خدمات الكهرباء والغاز والماء؛
- تقديم خدمات التدريب في مجال تقنيات الإدارة والتسيير؛
- توفير خدمات استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس؛
- تقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية لأصحاب المشاريع.

2-مراكز تسهيل المؤسسات:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والغاية من استحداثها هي تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

1-2 -أهداف مراكز التسهيل:

تسعى إلى تحقيق الآتي:[3]

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة المقاولاتية؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع؛
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ص.14

[2] بوداود فاطمة الزهراء، "**دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد 01، 2020، ص 311.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.

2-2-مهام مراكز التسهيل:

دراسة الملفات التي يقدمها أصحاب المشاريع والإشراف على متابعتها.[1]

- مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس؛
- تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف عملية وذلك بتوجههم حسب مسارهم المهني؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير؛
- تشجيع نشر المعلومات والدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- دعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع.

يمثل الجدول التالي عدد حاضنات الأعمال العمومية في الجزائر.

الجدول رقم(04): عدد حاضنات الأعمال في الجزائر بالنسبة لمراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات
الحاضنات حيز الخدمة	27	17
الحاضنات قيد الإنجاز	02	02
العدد الإجمالي	29	19

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année2018, N°39 Edition novembre2019, P19.

من خلال الجدول الذي يمثل عدد حاضنات الأعمال العمومية في الجزائر فتبين لنا بوضوح أن نشاط الأعمال (مراكز تسهيل ومشاتل المؤسسات) في مرافقة المؤسسات وخلق مناصي الشغل في مختلف نقاط تواجدها عبر التراب الوطني، فعدد حاضنات الأعمال المتواجدة على مستوى التراب الوطني عدده قليل نوعا ما.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الشكل(08): توزيع المشاريع التي تدعمها مراكز التسهيل

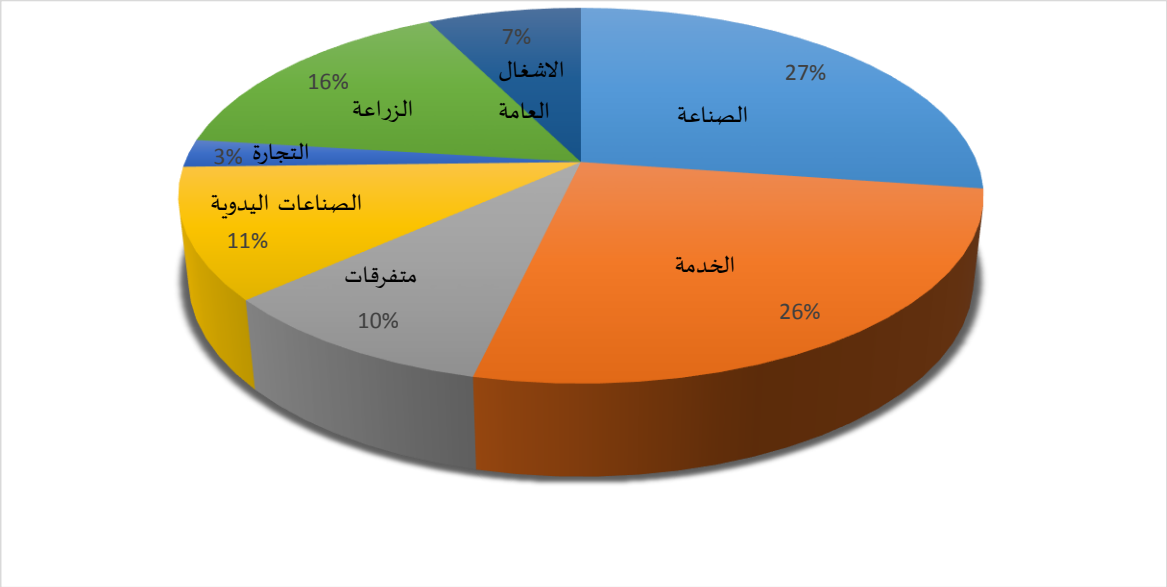

المصدر: بدرانية حورية، بن حمادي عبد القادر، **"حاضنات الأعمال: بين التحديات والرهانات"**، مجلة المالية والأسواق، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، الجزائر، العدد 02، المجلد 07، 2020، ص303.

نلاحظ من خلال الشكل بأن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 27.26% يليها قطاع الخدمات بنسبة 26.34% وفي المرتبة الثالثة حل قطاع الفلاحة بنسبة 15.65%، في حين سجل قطاع الحرف اليدوية نسبة 11.23% وفي قطاع الأشغال العمومية فقد قدر نسبتها 7.37% وفي المرتبة الأخيرة نجد قطاع التجارة فقد سجل نسبة ضئيلة 2.39%.

المطلب الثاني: تطور حاضنات الأعمال في الجزائر والهيكل التنظيمي لها

مرت حاضنات الأعمال بمجموعة من التطورات في عملها مع مرور الزمن، واعتمادها على هيكل تنظيمي خاص بها.

1-تطور حاضنات الأعمال:

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 18/01، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة، وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العامة في مجال البحث والتطوير.[1]

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد الأعمال

[1] بن شايب محمد، وسعدي فيصل، **" دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 06، الجلد 04، جوان2019، ص 61.

المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.

وقد تقرر إنشاء 14مشتلة و10محاضن في ولايات الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي وتيزي وزو و04 ورشات ربط بكل من الجزائر، سطيف، قسنطينة، وهران، وفي سنة 2004تقرر إنشاء محضنة ومفرها مدينة الجزائر.

كما يوجد حاليا في الجزائر 12مشتلة مؤسسة منها 04 تم إنشاؤها في سنة 2009 وهي في كل من وهران، عنابة، برج بوعريريج، أما باقي الدول تم إنشاؤها في سنة 2013في كل من باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض وسيدي بلعباس.

وفيها يخص مراكز التسهيل تم إنشاءها بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 03-97 المؤرخ في 25فيفري سنة 2003 وذلك طبقا لأحكام المادة 13من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقوم بإعلام وتوجيه، دعم ومرافقة حاملي المشاريع، ومن جهة أخرى هي عبارة عن مؤسسات ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التفاؤل من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك العمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور حاضنات الأعمال بالجزائر خلال 2011-2019.

الجدول رقم(05): تطور حاضنات الأعمال في الجزائر.

السنة	2011	1012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الحاضنات	4	4	4	13	13	16	16	16	17

المصدر: بوداود فاطمة الزهرة، **"دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر"**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 01، 2020.

من خلال الجدول الذي يمثل تطور حاصنات الأعمال في الجزائر نلاحظ بأن الظهور الفعلي لحاضنات الأعمال التي تم تجسيدها على أرض الواقع وانطلاق نشاطها الفعلي لم يكن سوى في سنة 2011 بأربعة حاضنات الأعمال لغاية 2014 أين انظمت لها 09 حاضنات لتصبح 13 حاضنة، وفي سنة 2016 انتقل عدد الحاضنات في الجزائر 16 حاضنة لتصبح 17 حاضنة فقط ونلاحظ بأن عدد الحاضنات في سنة 2019 قليل مقارنة بدول أخرى.

[1] الشريف ريحان، ريم بونوالة، **"حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة -نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات"**، مداخلة في ملتقي دولي تحت عنوان: استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، في 18-19 أفريل، الجزائر، سنة 2012، ص 07.

قدمت حاضنات الأعمال خدمات دعم وإيواء للمشاريع الناشئة بالجزائر في مراحلها التأسيسية، إلا أن الإقبال على حاضنات الأعمال من قبل هذه المشاريع كان ضعيف نوعا ما وذلك لعدة أسباب منها صغر قدرت سعة الإيواء للحاضنات نفسها ونقص خبرة المورد البشري وغيرها،

الجدول رقم(06): تطور عدد المشاريع المحتضنة في الجزائر.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المشاريع المحتضنة	33	29	37	134	135	158	161

المصدر: فاطمة الزهرة بوداود، **"دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر"**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 01، 2020، ص 309.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن عدد المشاريع المحتضنة في سنة 2011 قدر ب 33 مشروع محتضن، إلا أن الجزائر في سنة 2012 لم تقم بتطوير مشاريعها إذ قدر عدد المشاريع المحتضنة ب 29 مشروع محتضن إذ شهد تراجعا ملحوظ في عدد المشاريع المحتضنة، أما في الفترة 2013-2017 نلاحظ بأن الجزائر تقوم بتطوير المشاريع أين سجلت في سنة 2017 احتضان 161 مشروع وهو ما يمثل نسبة 100% من طاقة الاستيعاب، إلا أن ذلك يبقي دون المستوى المطلوب خاصة بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة خلال الفترة 2011 -2017.

والجدول الموالي يوضح مقارنة بين المشاريع المحتضنة مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية.

الجدول رقم (07): مقارنة المشاريع المحتضنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية في الجزائر.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المشاريع المحتضنة	33	29	37	134	135	158	161	186	85
المؤسسات ص و م	659309	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1141602	193096

المصدر: فاطمة الزهراء بوداود، **"دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر"**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد 01، 2020، ص 309.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المحتضنة من الرغم من أنه شهد تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة إلا أنه بقي بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل جدا وهذا في الفترة من 2011إلى غاية 2019.

واختلفت هذه المشاريع من مشاريع تم استضافتها في قطاع الأعمال ومشاريع تم إنشاءها داخل قطاع الأعمال.

الجدول الموالي يوضح المشاريع التي يستضيفها قطاع الأعمال لسنة 2021.

الجدول رقم(08): المشاريع التي يستضيفها قطاع الأعمال

قطاعات النشاطات	خدمات	صناعة	زراعة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الأشغال والبناء	البيئة	الطاقة	الحرف	المجموع
عدد المشاريع المدعومة	29	14	10	6	1	3	5	1	69

Source : **Bulletin d'information statistique de la PME**, données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, P20.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الذي عدد مشاريعه المدعومة أكبروالذي قدرب 29 مشروع من طرف قطاع الأعمال أما بالنسبة لقطاع الأشغال والبناء والحرف وقد قدرب مشروع واحد لكلاهما وعليه هذا القطاع لم يتلقى الدعم الكافي.

الجدول الموالي يوضح المشاريع التي انشأها قطاع الأعمال لسنة 2021.

الجدول رقم(09): المشاريع التي أنشأها قطاع الأعمال

قطاعات النشاطات	**خدمات**	**الصناعة**	**الزراعة**	**البيئة**	**الأشغال والبناء**	**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**	**الطاقة**	**المجموع**
عدد المشاريع التي تم انشأها	11	5	3	2	1	4	4	30

Source : **Bulletin d'information statistique de la PME**, données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, P20.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الذي نشأ أكبرعدد من المشاريع والذي قدرب 11 مشروع أما قطاع الأشغال والبناء هو القطاع الوحيد الذي أنشأ مشروع واحد فقط.

2-الهيكل التنظيمي لحاضنات الأعمال في الجزائر:

حسب المشرع الجزائري فإن كل مشتلة مؤسسات (حاضنة) يسيرها مجلس إدارة ويديرها مدير تساعده في أداء مهامه لجنة اعتماد المشاريع:

2-1 -مجلس الإدارة: يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات بقرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على اقتراح السلطات التي ينتمي إليها، ويضم المجلس الأعضاء التالية:[1]

- ممثل الوزارة الوصية (وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، رئيسا؛

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ص15.

- ممثل عن غرف التجارة والصناعة؛
- كل ذي كفاءة في هذا المجال.

يجتمع المجلس طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها لمناقشة: السير العام للمشتلة، النظام الداخلي، برنامج العمل، مشروع الميزانية، شروع عمل لإبرام الصفقات، برامج التوسيع، حصائل السنوية للنشاطات والمقابل المالي للخدمات الموضوعة تحت وصاية المؤسسات المحتضنة.

كما يجتمع المجلس في دورة عادية مرتين في السنة على الأقل بناء على استدعاء من الرئيس أو بطلب من مدير المشتلة.

2-2 -المدير: يتم تعيين مدير المشتلة بقرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنحصر مهامه في: [1]

- تمثيل المشتلة أمام الهيئات المدنية والقضائية؛
- ضمان المدير الحسن للمشتلة، ممارسة السلطة السلمية على مجموع المستخدمين، إعداد مشروع الميزانية، الالتزام بالنفقات والأمر بالصرف؛
- إبرام العقود والصفقات والاتفاقات وفقا للقوانين والتنظيمات ومتابعة تنفيذها؛
- إعداد التقرير السنوي عن النشاطات وإرسالها للسلطة الوصية بعد التداول مجلس الإدارة فيه؛
- إعداد النظام الداخلي للمشتلة والسهر على احترامه.

3-2 -لجنة اعتماد المشاريع: لجنة الاعتماد في المشتلة تتكون من:[2]

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رئيسا؛
- مدير المشتلة؛
- ممثل من غرفة التجارة والصناعة؛
- كل ذي كفاءة آخر يمكنه تقديم رأي في الملفات المقدمة.

وتقوم لجنة الاعتماد بالمهام التالية:

- دراسة مخططات الأعمال للأجراء المستقبلين الحاملين للمشاريع في المشتلة؛
- دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة؛
- إعداد مخطط توجيهي لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية مؤسسات جديدة وإقامتها.

المطلب الثالث: أسباب تأخر حاضنات الأعمال في الجزائر

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، وإجمالا يمكن حصر هذه الأسباب في:

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ص ص 15،16.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

1-الأسباب القانونية والتشريعية: وتتمثل في:[1]

- تأخر صدور قوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، حيث كان صدور أولى المراسيم سنة2003؛
- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة للنشاطات الإبداعية؛
- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، حيث جعل المشرع الجزائري الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال.

2-الأسباب التنظيمية: وينحصر في:[2]

- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل؛
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لاتزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل؛
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية؛
- انعدام حركية الباحثين وعدم تسويق نتائج البحث العلمي.

3-الأسباب المالية: وتتجلى أهمها في: [3]

- قلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية (بنوك، وكلات، صناديق، مؤسسات، شركات رأس مال مخاطر....) والكيانات الراعية لها؛
- التعبئة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية؛
- عدم توفر محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والإبتكار المخصصة من طرف الدولة؛
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنتا مع الدول المتقدمة.

4-الأسباب الخاصة بالعقار: فحاضنات الأعمال وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها ففي الوضعية الحالية للعقار التي تشهد فوضة التسيير، عدم تنظيم القوانين الخاصة بشروط الحصول والتنازل عن العقار والإرتفاع

---

[1] بن قطاف أحمد، **"أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007، ص ص 177،178.

[2] بن بوزيان محمد، **" تكنولوجيا الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات"**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 09-10مارس2004، ص 186-188.

[3] بربيش السعيد، طبيب سارة، **"دور حاضنات الأعمال في تطوير وعدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقي الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 02-13-2019، ص 10.

الجنوني للأسعار، سيحد ذلك من تطور الحاضنات في الجزائر خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح (الحاضنات الخاصة).[1]

5-أسباب أخرى: إضافة إلى ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعانيها هذه الأخيرة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيلها، دون الاهتمام جدي بآلية حاضنات الأعمال وعدم تنامي النزعة الريادية، فالمهارات الريادية لا تزال حالمة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود والعمولات والسمسرة.

المطلب الرابع: آليات تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر وعوامل نجاحها

خلال تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر يجب الاعتماد على مجموعة من الآليات وكذا هناك العديد من العوامل التي تساعدها في النجاح.

1-آليات تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر:

تكمن آليات حاضنات الأعمال في:[2]

- تحديد الأهداف من الأهداف من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين، تفاديا لأي تعارض مستقبلي؛
- توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- تطوير مهارات تخطيط الأعمال واتخاذ القرار؛
- المساعدة في تطوير خطط الأعمال تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع؛
- فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية؛
- تطوير مهارات بحوث التسويق؛
- المساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع؛
- تقوم الحاضنة بتوصيل المحتضن إلى العديد من قنوات الاستثمار والممولين؛
- الشراكة مع حاضنات عالمية.

---

[1] قدي عبد المجيد، **"دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة التحديات"**، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات، المعهد الوطني للتجارة، غرداية، الجزائر، 2-3 مارس 2004، ص 18.

[2] رجم خالد، عبد الغني دادن، **"عرض مفاهيم حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية"**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 18-19 أفريل 2012، ص 14-16.

2-عوامل نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر:

هناك جملة من العوامل تساهم في نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر إذا ما تم الاهتمام بها، ولعلى أبرزها وجود العديد من المؤسسات والمراكز البحثية العلمية (واحد وتسعين مؤسسة ومركز بحث) تقدم أبحاث في جميع المجالات حسب إحصائيات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقد بلغ عدد طلبات براءة الاختراع للباحثين الوطنيين سنة 2019، 292 براءة اختراع ونجدها تتوزع في العديد من مجالات الفيزياء، الميكانيك، الكيمياء، معالجة المياه، زراعة النخيل، وتتصدر جامعة لبليدة القائمة ب20 براءة اختراع أصدرت الجزائر 162براءة اختراع سنة 2018 منها 135 لغير المقيمين و27 للمقيمين وذلك حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية السنوية حول المؤشر الملكية الفكرية العالمية2019، أما حسب مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 احتلت الجزائر المرتبة 113 من بين 129 دولة شملها الاستطلاع .

الشيء الملاحظ أن عدد براءات اختراع لغير المقيمين هو 135 براءة اختراع، يجب أن يأخذ هذا العامل في عين الاعتبار لاسترجاع الأدمغة المهاجرة وتوفير الظروف المناسبة لهم للبحث والابتكار في بلدهم يحتذى به لمن لديهم أفكار جديدة والرغبة في تقديم منتجات جديدة مبتكرة استخدام طرق إنتاج جديدة، ولكن ينقصهم التشجيع (خلق فرصة للنجاح).

و من الجانب الآخر هناك آليات الدعم و المرافقة التي تضعها الدولة تحت تصرفهم كدار المقاولاتية والتي نجدها علا مستوى كل جامعة مشاتل المؤسسات، الحضائر التكنولوجية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب...، كل هذه المحفزات تشجعهم علا التوجه نحو تبني ثقافة التقاول و إقامة مشاريعهم الخاصة بهم، ولا سيما إذا ما تم فتح مداخل جديدة للتمويل كبديل عن القروض المصرفية مثل شركات التأخير، البنوك الإسلامية، شركات رأس المال المخاطر... إلخ.[1]

[1] رجم خالد، عبد الغني دادن، مرجع سبق ذكره، ص 14-16.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال حيث وجدت العديد من الوحدات الاقتصادية كان أغلبها صغير الحجم ويملكها الأوروبيين ثم خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ المخططات التنموية واستمر ذلك مع نهاية القرن الماضي نظرا لوجود العديد من الهيئات التي اعتمدت السلطات العمومية على تخصيصها لتشجيع هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتوالي عدة قوانين وتحولات تشريعية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا من قبل الحكومة وذلك من أجل تطوير وتنظيم عمليات الاستثمار كانت هاته الأخيرة مسايرة للاتجاهات السياسية والاقتصادية المتوالية كما كان نموها بطيء خاصة قبل الثمانينيات فقد مر هذا القطاع في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل 1993

تتمثل هذه المرحلة في فترتين هما:

1-1-الفترة الأولى (1962-1979):

تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال بنمو بطيء في عددها، وذلك لإنتهاج الدولة للمنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاعتماد على المؤسسات الكبيرة الحجم باعتبارها رمز التصنيع والتطور التكنولوجي بالإضافة إلى الهيكل الاقتصادي الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال والذي كان مكون أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير، كما أن المؤسسات التي تعود للجزائريين كانت محدودة العدد فقد كانت معظم المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين وبعد هجرة الفرنسيين أصبحت غالبية المؤسسات متوقفة عن العمل فقامت الحكومة بإصدار قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات وذلك بموجب الأمر رقم 20/62 المؤرخ في 21أوت 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02/62 المؤرخ في 22أكتوبر 1962 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة وغيرها من الأوامر ومع تبني خيار الصناعات المصنعة قد استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية، صناعة الطاقة والمحروقات.[1] وعرفت هذه الفترة تنظيما ركز على تحديد توسع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لصالح المؤسسات العامة على مستوى الجماعات المحلية وخلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من سلع وخدمات وقد تركز دوره على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى حيث كان ينظر إليها باعتبارها مكملة للصناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع خاصة مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني وتبني سياسة تنموية وتطويرية.

[1] هالم سليمة، **"هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص117.

1-1-1-البرنامج الأول (1967-1969): ويشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار وتحويلها إلى مؤسسات عامة محلية وجهت لتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية في إطار البرامج الخاصة المدفوعة من وزارة الصناعة.

1-1-2-البرنامج الثاني (1970-1973): عرف تنمية الصناعات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقا من المخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل هذه الصناعات ضمن مخطط الوطني للتنمية.

1-1-3-البرنامج الثالث (1974-1977): شمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية الذي أعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

فأهم ما يقال عن هذه الفترة أنها عرفت ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام مع محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص في ظل غياب مفهوم واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اقتصرت تسميتها بقطاع الصناعات الخفيفة التي عملت الدولة على تطويرها من خلال المخططات التنموية ذات الأبعاد السياسية الهادفة إلى تحقيق التوازن الجهوي على حساب الأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها المحافظة على التنمية الاقتصادية ورفع الإنتاجية.

1-2-الفترة الثانية (1980-1989)

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف التي حددها المخطط الجزائري كانت هناك إرادة لتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذه الوضعية ترجمت بإصدار إطار تشريعي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (القانون 21 أوت 1982) الذي تستفيد من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض الإجراءات خصوصا إمكانية الحصول على المعدات وفي بعض الحالات المادة الأولية،[2] ففهي هاته الفترة بدأ يتحدد الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذا النوع من المؤسسات وهذا بعد انطلاق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي تم خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الاقتصادية ليتشكل على المؤسسات المحلية معالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت لها فيما بعد دورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا تلعبه بجانب الصناعات الكبيرة لكن هذا الأمر كان تحت قيود وشروط تمثلت في التمويل المقدم من طرف البنوك لا يتجاوز 30% من حجم المشروع، ولا يجب أن تتجاوز قيمة المشروع 30 مليون دج بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة و 10 مليون دج بالنسبة لشركات الأشخاص، ولقد تم صدور قوانين أخرى مدعمة بإجراءات تنظيمية أخرى أهمها إنشاء الديوان الوطني لترقية الاستثمار الخاص (1983) ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمساهمتها في امتصاص العجز المسجل آنذاك ولقد استفادت من 3 مليارات دج خلال هذا المخطط.

سعى مخطط الخماسي الثاني (1985-1989) كذلك هو الآخر لإعادة الاعتبار ولو بصورة نسبية للقطاع الخاص وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية وهذا في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، وهو ما ترجمه التراجع التدريجي عن الأسلوب التنموي القائم على الصناعات المصنعة لصالح الصناعات الخفيفة والمتوسطة والجدير بالملاحظة أن الأمر الذي فرض على الجزائر تطبيق ما عرف بالإصلاحات الاقتصادية الخارجية هو توجه الجزائر نحو مؤسسات

---

[1] غياط شريف، محمد بوقموم، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، العدد 06، 2012، ص ص 48،49.

[2] بابنات عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دون طبعة، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص123.

بريتن وودز (البنك والصندوق الدوليين) في أعقاب أزمتها البترولية لعام 1986 وهذا مع تعاظم حاجتها للمساعدات الائتمانية وهكذا تكون الفترة قد شهدت تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة الإنتاجية.[1]

المرحلة الثانية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة (1990-2017)

تتمثل هذه المرحلة في الفترات التالية:

2-1-الفترة الأولى (1990-1993):

إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986 والتي كانت سببها انخفاض موارد الصادرات من المحروقات وارتفاع مستوى المديونية وما صاحبها من الدعوة إلى ضرورة التخلي عن الاقتصاد الموجه والانتقال إلى اقتصاد السوق، فهذه الوضعية جعلت الجزائر تتبنى مجموعة من القوانين لتشجيع الاستثمار وتكريس التوجه نحو الاقتصاد الحر ومنها قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 ابريل سنة 1990 والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي فضلا عن منحه المساواة في المعاملات وكما تم إصدار قانون ترقية الاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الذي جاء ليحل محل القانون 25/88 بتحديده للإجراءات التي تطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك لتدعيم إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمار.

حيث تمحورت الجوانب التي تضمنها حول:

- الحق في الاستثمار بحرية؛
- المساواة بين العاملين الوطنيين الخواص منهم والأجانب أمام القانون؛
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد؛
- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر تخفيضات جبائية؛
- الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار في الجزائر؛
- الإسراع في التحويلات وتعزيز الضمانات إضافة إلى الرأسمال المستثمر والمداخيل المتولدة عنه؛
- تعديل التشجيعات المخصصة للاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاثة أنظمة: نظام عام، نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها، ووضع نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر.

[1] زيتوني صابرين، **"الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر،2017، ص ص 37،38.

وبجانب هذا فقد تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية خلال هذه المرحلة، بإنشاء الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 18جويلية 1994 ارتقت هذه الأخيرة إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

2-2-الفترة الثانية (1994-2000):

لقد شهدت الجزائر في هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح يؤدي فيه القطاع الخاص والمحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (01أبريل1994-31مارس1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998، وعقد مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين وقد أتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون وإعادة هيكلة بعضها الآخر وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية بصفة عامة، التي أدت إلى خوصصت الكثير من المؤسسات العمومية وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أدى تطبيق هذه البرامج الإصلاحية إلى إعطاء الأولوية إلى الحد من الاختلالات الاقتصادية دون إعطاء أهمية كبيرة للآثار الاجتماعية التي خلفتها حيث تم تسريح أزيد من 50000 عامل سنة 1996، وكذلك تسريح 130000 عامل خلال عامي 1997-1998 ولهذا تم اعتماد برامج خاصة لمواجهة هذا الوضع من بينها برنامج المساعدة على إنجاز مقاولات صغرى والذي دخل حيز التنفيذ في السداسي الثاني لسنة 1997 وهو موجه للمواطنين الشباب والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض العمال، إن الأهمية التي أولتها الدولة للاستثمارات الخاصة ساهم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل عددها إلى 159,507 مؤسسة سنة 1999 موزعة كما يلي:[2]

الجدول رقم (10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية سنة 1999.

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	الحصة %	العمالة	الحصة%
مؤسسة مصغرة	14825	93.2	221975	35
مؤسسة صغيرة	9100	5.75	176731	27.8
مؤسسة متوسطة	1682	1.05	235669	37.2
المجموع	159507	100	634375	100

المصدر: مولاي أمينة، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، المجلد 07، 2020، ص 126.

[1] فارس طارق، **"دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2018، ص ص198،199.

[2] المرجع نفسه، ص ص 199،200.

من الجدول يتبين أن 93.2% من المؤسسات هذا القطاع هي مصغرة فيما لا تتجاوز حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7% في حين تساهم بحوالي 65% من إجمالي العمالة الموظفة.

وبالرغم من الإجراءات المتخذة ابتداء من سنة1994 التي كان لها الأثر الواضح في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الاحصائيات المقدمة سنة 2000 تشير إلى بقاء معظم الاستثمارات مجمدة حيث وصل عدد الملفات المتبقية في أدراج الإدارات حوالي43.000 ملف.

2-3-الفترة الثالثة (2000-2017):

من أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار قامت السلطات العمومية الجزائرية بإجراء تعديلات على قانون ترقية الاستثمار رقم 03/01 المؤرخ في 20أوت 2001 وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك تم خلق صندوق لدعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهذا من أجل استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وتقديم خدمات إدارية.... أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إصداره في 2017 فإنه يعرف ويحدد إجراءات وتسهيلات إدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة وكما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]،فعلى الرغم من المجهودات المبذولة خلال الفترات السابقة خاصة تلك المتعلقة بتحسين الاطار التنظيمي وإجراءات الدعم المختلفة إلا أن المؤشرات الاقتصادية كانت لا تزال تشير إلى تبعية الجزائر لقطاع المحروقات بشكل شبه كلي ولهذا فقد قررت الدولة عملية إدماج وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تقوم بالدور المنوط بها من خلال:[2]

- تحسين مناخ الاستثمار والتأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إصدار السلطات العمومية سنة 2001 الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، الإشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتشغيل.
- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 حيث يشكل صدور هذا القانون الانطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعرف هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات وتشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية.

فلقد تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تفصيلا وتوضيحا في الفصل الأول.

يوضح الجدول الموالي تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

[1] بابنات عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص126.

[2] مولاي أمينة، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، المجلد 07، 2020، ص125.

الجدول رقم (11): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة صغرى	من 01 الى 09	20	10
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	200	100
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 200 الى 2000	من 100 الى 500

المصدر: مولاي أمينة، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، المجلد 07، 2020، ص 126.

من خلال الجدول نلاحظ أن معايير تصنيف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فقد شملت المؤسسات الصغرى على عمال ما بين عامل واحد و09 عمال، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 10 مليون دج أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فتحتوي على عمال أقل من 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2000 مليون دج وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 500 مليون دج.

ويوضح الجدول التالي بعض الأرقام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2017.

الجدول رقم (12): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2017.

				عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية
نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة	شخص معنوي		595810	56.94
		شخص طبيعي	مهن حرة	220513	20.79
			نشاطات حرفية	243699	22.98
	المجموع 01			1060025	99.98
	2-مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية	شخص معنوي		264	0.02
	المجموع 02			264	0.02
	المجموع الكلي			1060289	100

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، 2018، ص 22، بتصرف.

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2017 بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1060289 مؤسسة، حيث كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية تقدر ب 99.98%، وتمثلت في مؤسسات معنوية وطبيعية، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 264 مؤسسة أي 0.02 % من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثلت في مؤسسات معنوية فقط.

وهناك بعض الأرقام الرئيسية التي تم التطلع عليها عبر الموقع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر وهي:[1]

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر 171945 مؤسسة؛
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة إلى غاية جوان 2019 هي 194 مؤسسة جديدة؛
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت عن النشاط 195 مؤسسة؛
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 171701 مؤسسة؛
- مجموع مناصب الشغل 818736 منصب.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[2]

- تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق مهملة من قبل القطاع العام، كما أن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محلي أو وطني ونادرا ما يكون دولي؛
- هشاشة موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود لمحدودية هذه الأخيرة وإن وجدت فهي غير مستغلة لعدم وجود بنية ملائمة للأعمال كما أن جزء من أنشطة المؤسسة تنشط في إطار غير رسمي (التمويل، الإنتاج، التسويق، الوظيفة التجارية، التموين)؛
- تكون هذه المؤسسات غالبا في شكل مؤسسات عائلية ونادرا ما تقوم بفتح رأسمالها للأجانب؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قليلة الإبتكار وتقنيات النمو فيها غير مستخدم؛
- النشاط الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيف فهذه الأخيرة لا تعرف تصنيف سوقها، فهي ليست متخصصة من أجل النشاط على مستوى السوق المتخصص، وهذا ما يؤدي إلى فقدان أسواقها لصالح المؤسسات المنافسة؛
- سيطرة المؤسسات المصغرة على نسيج هذا القطاع بنسبة 97% وهي مؤسسات تتميز بعد الحصانة بالإضافة إلى نقص في المؤسسات المتوسطة الحجم؛
- التركيز الإقليمي لهذه المؤسسات في الشمال بنسبة تقدر ب 69% مقارنة بمناطق الجنوب والمقدرة ب 8%؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة في قطاعات نشاط عديدة ومختلفة في ديناميكيتها، تقدمها التقني وسلوكياتها المخاطرة، العديد منها مستقر نسبيا في استخدام التكنولوجيا والأسواق، بينما مؤسسات أخرى تمتلك تكنولوجيا متقدمة وتستهدف أسواق متخصصة، كما توجد أيضا مؤسسات أخرى تتميز بالديناميكية العالية، المخاطرة الكبيرة والتكنولوجيا العالية وهي ما تسمى ب start-up؛

---

[1] تقرير حصري رسمي، لا استثمارات أجنبية في الجزائر https://akhbareldjazair.com تاريخ الإصدار، 21ديسمبر 2019، تاريخ الاطلاع، 25ماي 2022.

[2] جودي حنان، **"استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2017، ص ص 14،15.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير يقظة للتحديات المنتظرة، فالعولمة والاقتصاد التنافسي لازالت مجرد مفاهيم نظرية افتراضية في ذهن مالكي أو مسيري هذه المؤسسات وبالتالي فهي غير موجودة ضمن انشغالاتهم اليومية؛
- تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مهيكل، فهي تعتمد على استراتيجية حدسية أقل رسمية، ونظام معلومات داخلي أقل رسمية، الاعتماد على التنظيم غير الرسمي بدرجة كبيرة وعدم الاعتماد على الاتصال الكتابي داخل المؤسسة نظرا للعلاقات غير الرسمية السائدة داخل المؤسسة؛
- يحتل المالك أو المسير مكانة أساسية في المؤسسة ونظرا لهذه المكانة فهو دائم الانشغال بالبعد التشغيلي لأنشطة المؤسسة وتقل قدرته في معالجة القضايا الاستراتيجية كما أن التعاون بينه وبين السلطات العمومية غير متطور؛
- ديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتم عبر ثلاثة مسارات رئيسية، الإنشاء العادي المتمثل في الاستثمارات المتكونة أساسا من 70% أموال خاصة، ثاني مسار يتمثل في المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق أجهزة الدعم، بالإضافة إلى المسار الثالث والمتمثل في المؤسسات العمومية التي تم شرائها من طرف عمالها بمساعدة القروض المدعمة (1% فائدة).

المطلب الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع بداية سنة 2001 ومع صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وضع الإطار القانون لتنظيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والعمل على تشجيع إنشائها وتطويرها كانت البداية الحقيقية لهذا القطاع لما كان له من دور رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة وقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001 تطورا ملحوظا.

الجدول رقم (13): إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية النصف الأول من عام 2021.

			عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحصة%
أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	الأشخاص الاعتباريين	709571	55.99
		أفراد	557424	43.99
		مهن حرة	259236	20.46
		الصناعات الحرفية	298188	23.53
		مجموع1	1266995	99.98
	الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة	الأشخاص الاعتباريين	225	0.02
		مجموع2	225	0.02
		المجموع الكلي	**1267220**	**100.00**

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, p07.

من خلال الجدول يتضح لنا أن إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة تم إنشاء 1267220 مؤسسة، أي بنسبة 100% مقسمة إلى نوعين من الشركات خاصة وعامة حيث نسبة المؤسسات الخاصة أكبر من العامة بنسبة 99.98% حيث تشمل على كل من الأشخاص الاعتباريين بنسبة 55.99% والأفراد بنسبة 43.99% والمهن الحرة بنسبة 20.46% والصناعات الحرفية (أنشطة حرفية) بنسبة 23.53%، أما المؤسسات العامة تمثلت في الأشخاص الاعتباريين بنسبة 0.02%.

الشكل رقم(09): توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين

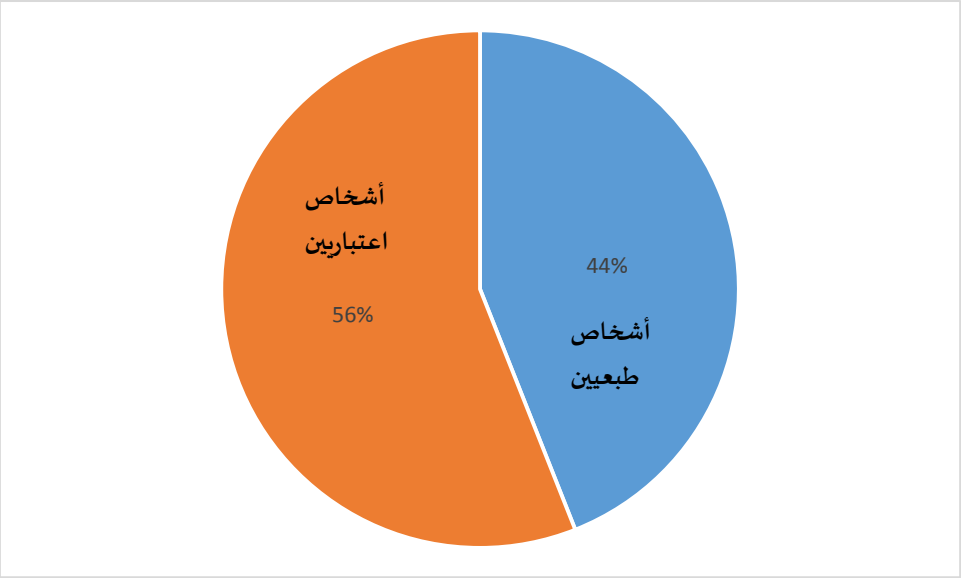

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, p07.

يمثل هذا الشكل نسبة الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين فقد بلغت نسبة الأشخاص الطبيعيين 44% وتمثلت في الأفراد، أما نسبة الأشخاص الاعتباريين قد بلغت 56% والتي تم فيها جمع الأشخاص الاعتباريين لكل من الشركات الخاصة والعامة.

الجدول رقم(14): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها حسب الحجم.

قطاعات النشاط العام	سنة2020	النصف الأول من 2021				تراكم في 2021
		من01الى09 موظفين	من10الى49 موظف	من 50الى 250 موظف	إجمالي المؤسسات ص وم من 0الى250 موظف	
الزراعة	7690	210	10	01-	219	7909
الهيدروكربونات، الطاقة، التعدين، الخدمات ذات الصلة	3115	74	09	01	84	3199
الصناعات التحويلية	193964	3612	327	34	3973	197937
التصنيع	106121	2498	115	28	2641	108762
الخدمات بما في ذلك المهن ليبرالية	631459	19409	331	26	19766	651225
الحرف اليدوية	288724	9464	-	-	9464	298188
المجموع	1231073	35267	792	88	36147	1267220
الحصة%	97.57		2.19	0.24	100	

Source : **Bulletin d'information statistique de la PME,** données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, P08.

يوضح الجدول تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2020 بلغ 1231073 أي بنسبة 97.57% مؤسسة صغرى أي القوى العاملة فيها أقل من 10 موظفين وهي مهيمنة بقوة في النسيج ويليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.19% وتليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.24% وهي نسبة ضعيفة وفي نهاية 2021 فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1267220، فعلى سبيل المثال في قطاع الزراعة بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2020 بلغ 7690 مؤسسة أما في النصف الأول من 2021 فكان عدد المؤسسات التي توظف ما بين 01 إلى 09 موظف 210 مؤسسة و المؤسسات التي توظف من 10 إلى 49 موظف بلغ عددها 10 مؤسسات فقط أما بالنسبة للمؤسسات التي توظف من 50 إلى 250 موظف فتناقصت بمؤسسة واحدة، إذ بلغ عددها 219 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وكذلك بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى إذ نجد في الحرف اليدوية لا توجد مؤسسات أي معدومة بالنسبة للمؤسسات التي كانت توظف من 10 إلى 250 موظف وهذا يمكن راجع إلى تسريح العمال أو إفلاس هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية 2021.

الجدول رقم (15): تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأشخاص الاعتباريين).

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل التركيز%
الشمال	493691	69.58
المرتفعات	156207	22.01
الجنوب والجنوب العظمى	59673	8.41
المجموع	709571	100

Source : **Bulletin d'information statistique de la PME**, données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, P11.

يوضح الجدول الموالي تطور تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال والهضاب وبدرجة أقل في الجنوب فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 709571 مؤسسة ومن حيث تمركزها نجد 69.58% منها يتمركز في الشمال وعددها 493691 بينما يتمركز 22% في الهضاب العليا بعدد 156207بينما لا تمثل نسبة الجنوب إلا 8.41% وهي نسبة ضعيفة فعددها بلغ 59673 زيادة على ذلك ومن حيث كثافة تمركزها في المدن نجد أكثر من نصفها يكون في المدن الكبرى: العاصمة، تيزي وزوو، وهران، بجاية، سطيف، تيبازة، بومرداس، البليدة، قسنطينة، باتنة، عنابة، الشلف.

الجدول رقم (16): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة مناطق.

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021	السكان حسب الولاية (2008)	حصة السكان (2008)	سكان الولاية في الأول من جانفي 2021	الكثافة
الشمال	881732	21075874	0.618	27624600	32
المرتفعات	278915	9765202	0.287	12828900	22
الجنوب	106573	3238954	0.095	4246500	25
المجموع الكلي	**1267220**	**34080030**	**01**	**44700000**	**28**

Source : **Bulletin d'information statistique de la PME**, données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, P12.

من خلال الجدول نلاحظ أن كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر هذه المناطق مختلفة فنجد أن الإحصائيات الصادرة وفقا عن مكتب الإحصائيات الوطنية في التركيبة السكانية 44.7 مليون نسمة في سنة 2021 أن المعدل الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو 1000 نسمة ل 28 مؤسسة صغيرة ومتوسطة هي:

- 32مؤسسة صغيرة ومتوسطة 1000 نسمة في شمال البلاد؛
- 22مؤسسة صغيرة ومتوسطة 1000 نسمة في منطقة المرتفعات؛
- 25مؤسسة صغيرة ومتوسطة 1000نسمة في المنطقة الجنوبية.

الجدول رقم (17): تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2020 إلى 2021.

	سنة 2020	سنة 2021	نسبة التغيير%
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1209491	1267220	4.8
أفراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة(الاعتباريين)	678057	709571	4.6

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021, P13.

يوضح الجدول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور مجتمعها خلال سنة 2020 وسنة 2021 فبلغت نسبة التطور في عدد المؤسسات ب 4.8% حسب الوضع القانوني وهو ما يمثل إجمالي صافي الزيادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 57.729% وأما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فبلغت نسبة التغيير 4.6%.

المطلب الرابع: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية للرفع من مستوى أداء هذه المؤسسات بتأهيلها، وفيما يلي عرض لمختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر من هذه البرامج ما يلي:[1]

1-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل والذي حظي بموافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 08 مارس 2004 بقيمة 1 مليار دج سنويا والذي بدأ تنفيذه سنة 2006 ويمتد إلى غاية 2013 ويتم تمويله بواسطة صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل أهدافه الأساسية في:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات شاملة؛
- تأهيل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد تشخيص استراتيجي شامل للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ التأهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى التنظيمي؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وللإشارة فقط أن المخطط الخماسي للفترة 2010-2014 يهدف البرنامج الوطني لخلق 200000 ألف مؤسسة وتأهيل ومرافقة 20000 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها بالإضافة إلى دعم وضعيتها في السوق المحلي والخارجي.

[1] درواسي مسعود، بن مسعود آدم، **"الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية "**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 06، 2012، ص 255.

2-البرامج الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين أهم هذه البرامج نجد:

2-1-برنامج MEDA (البرنامج الأورو المتوسطي): يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية وأنشطتها حيث جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم أورو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية EDPME ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية أين يهدف هذا الأخير إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتقديم المساعدات اللازمة ودعم الإبداع وترقية وسائل جديدة للتمويل ليساهم هذا القطاع بجزء كبير في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

2-2-برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME2:

هو برنامج ممول من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي تم التوقيع عليه في 03مارس2008 إلى غاية مارس 2012 الانطلاق الرسمي كان في 9ماي 2009 تم تمديد البرنامج إلى غاية 2 سبتمبر 2013 وهذا البرنامج يتفق مع البرنامج السابق إلا إنه زيادة على الرفع من تنافسية هذه المؤسسات يهدف أيضا إلى تكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتطوير القطاع وجعله يتماشى مع مؤسسات الدول المتقدمة.[1]

[1] درواسي مسعود، بن مسعود آدم، مرجع سبق ذكره، ص256.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وصعوبات حاضنات الأعمال

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مساهمة معتبرة ضمن الكثير من المؤشرات الاقتصادية وقد أدى الدور الذي تلعبه مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية التي تدعم المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص إلى تزايد عددها خلال السنوات الأخيرة وتفعيل دورها في الاقتصاد، وبالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع إلا أنه مزال يواجه العديد من الصعوبات والعراقيل.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والهيئات الداعمة لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضعت السلطات العمومية الجزائرية العديد من الآليات والهيئات التي تساهم في تقديم الدعم الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتولى هذه الهيئات القيام بإصلاحات ومعالجة نقاط الضعف وإعادة التوازن إلى هذا القطاع الحيوي، فمن أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدها بالتمويل المالي ومتابعتها اعتمدت الحكومة الجزائرية مجموعة من الأجهزة تساهم في مجملها بحل مشاكل تمويل العديد من المستثمرين وإقامة عدد كبير من المشاريع الاستثمارية تتمثل في.

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تعمل الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار على ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها واستقبال أصحاب المؤسسات الاستثمارية وتوجيهها ومتابعتها وتسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإنشاء هذه المؤسسات وتقديم الامتيازات والإعفاءات لهذه الاستثمارات وقد بدأت الوكالة نشاطها في سنة 2002، ولقد أثبتت هذه الوكالة نجاحها في جلب المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال توفير مجموعة من القوانين المنظمة والمسهلة ومحاولة توفير جميع الشروط لإيجاد مناخ استثماري ملائم لجلب عدد كبير من المستثمرين الأجانب والهدف منها دفع فعال لوتيرة التنمية المستدامة، حيث بلغت القيمة المالية لحصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بداية نشاطها 10584134مليون دج ووجهت إلى ما يقدر ب 62982 مؤسسة في كافة جهات الوطن وعملت على استحداث ما يقدر ب 1018887 منصب شغل وهذا حتى نهاية سنة 2016. .[1]

[1] بقاط حنان، هالم سليمة، **"هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 05، 2018، ص 51.

الشكل رقم(10): حصيلة المؤسسات المستفادة من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب قطاع النشاط (2002-2016).

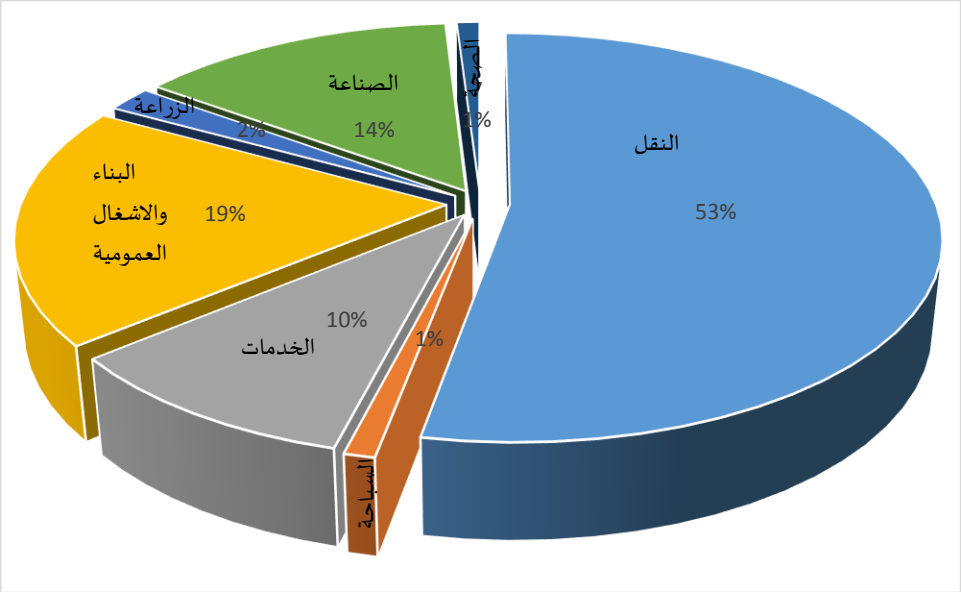

المصدر: بقاط حنان، هالم سليمة، **"هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 05، 2018، ص 5.

الشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم الوكالة على مختلف القطاعات منذ بداية نشاطها فنلاحظ تمركز أغلبية الامتيازات والتسهيلات والدعم الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في قطاع النقل بنسبة أكثر 53% من إجمالي المؤسسات الاستثمارية المصرح بها حيث توفرت هذه المؤسسات الاستثمارية ما نسبته 16% من مناصب الشغل من إجمالي ما تقدمه المؤسسات في حين كانت نسبة المؤسسات المستفادة في قطاع البناء والأشغال العمومية 19% والتي توفر نسبة 25% من المناصب الإجمالية للشغل أما الصناعة فنسبة استفادتها 14% من دعم الوكالة ثم يأتي قطاع الخدمات ب 10% وباقي القطاعات الأخرى (الزراعة، الصحة، التجارة، الاتصالات، السياحة) فكانت نسبة المؤسسات المستفيدة من الدعم تتراوح ما بين 0.003% 2%.

إلا أن المشكلة الكبيرة التي يعاني منها المستثمرون أصحاب المشاريع والتي تتعلق بالعقار الصناعي وإيجاد أراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية عليها مشكل البيروقراطية في معالجة الملفات من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع وجود بعض الشروط المعرقلة والمثبتة للمستثمرين كضرورة التمويل الداخلي وإجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية.

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 وهي هيئة حكومية تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 بهدف تقديم الدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة ولها 53 فرع على المستوى الوطني وتتعدد مهام ANSEJ ونذكر منها:[1]

[1] زيتوني صابرين، مرجع سبق ذكره، ص 43.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تعمل على الربط بين البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية بهدف إنجاز برامج التكوين والتشغيل لحساب الوكالة وكذا برامج التشغيل الأولي لدى مختلف المؤسسات التي تتعامل معها.

3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة2005 وتشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيمل يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، وتقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلف بدون فوائد منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومعدات التجهيز ومنها ما هو موجه لعملية انطلاق وإنشاء مشاريع جديدة وكما تقدم الاستشارات لهذه المؤسسات وقد ساهمت هذه الوكالة في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها وعلى الرغم من حداثة تجربة القروض المصغرة في الجزائر إلا أن هذه الوكالة عملت منذ بداية نشاطها 2005 وإلى نهاية سنة 2006 على تقديم ما يقدر ب 785317 قرض بقيمة مالية تصل إلى 48789924867.33 دج موزع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتشرة في مختلف جهات الوطن وهذه القروض موجهة في معظمها للقطاع الصناعي (الصناعات الصغيرة والتقليدية) واستفادة من أغلبية هذه القروض النساء الماكثات في البيت والشباب العاطلين على العمل وسكان الأرياف كما ساهمت بذلك في توفير 1177976 منصب شغل خلال عشر سنوات وبالتالي فهي تعتبر من أهم الهيئات التي تعمل على مكافحة البطالة في الوطن. ومن خلال هذه الحصيلة يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لم تتمكن من الوصول إلى النجاح المطلوب الذي تسعى إلى تحقيقه السلطات العمومية من خلالها، وذلك بسبب اصطدامها بمجموعة من النقائص والصعوبات المتمثلة في:[1]

- ضعف النظام المالي في الجزائر وارتباط عملية التمويل المصغر بالبنوك العمومية وعدم وجود مؤسسات مالية مختصة في منح القروض المصغرة وهذا ما ينتج عنه بطبيعة الحال وجود البيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الممولة بالإضافة إلى عدم قدرة البنوك على تلبية كل الطلبات على القروض المصغرة؛
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من القروض على سدادها في آجالها المحددة وذلك نتيجة انعدام عملية توجيه ومتابعة المشاريع من قبل الوكالة؛
- غياب الضمانات من المستفيدين في إطار برنامج القرض المصغر وهذا ما يمنع البنوك في بعض الحالات من منح القروض خاصة القطاع الفلاحي الذي يحتوي على عنصر المخاطرة؛

[1] بقاط حنان، هالم سليمة، مرجع سبق ذكره، ص ص49،50.

- العدد الكبير من الطلبات على القروض على مستوى الدوائر يصعب أمر دراسة كل الملفات؛
- غياب مراكز التوعية وتوفير ونشر المعلومات والإحصائيات حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- طول مدة دراسة المشاريع ومعالجة الملفات من قبل إدارة الوكالة وذلك نتيجة صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية؛
- نقص الخبرة والكفاءات العلمية والمهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على التحكم في المعلومات؛
- غياب التنسيق المحكم بين الهيئات المكلفة بتسيير برنامج القرض المصغر والبنوك وعدم مرونة الإجراءات والشروط البنكية وهذا ما أثر سلبا على تراجع الكثير من المشاريع.

4-وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات APSI:

عوضت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات ولم تؤدي دورا بارزا في ترقية هذا النوع من المؤسسات وهذا نظرا لعوامل عدة منها مركزية هيكلها في العاصمة دون سواها مما صعب من تدفق المعلومات إضافة إلى أنها لم تؤدي دور ترقية الاستثمارات ولم تكن تتدخل في وضع السياسات الخاصة بذلك اكتفت فقط بتأدية دور الشباك الوحيد لتوضيح الناحية الشكلية في تكوين المؤسسات ويمكن ملاحظة ذلك في عدد المشاريع المكونة في إطارها.[1]

5-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

وهي أيضا مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005.

ومن مهام هذه الوكالة ما يلي:[2]

- تطبيق الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعة سيره؛
- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط؛
- إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

نظرا لعملية التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة الهيكلة وخوصصت المؤسسات العمومية فقد وضع المشرع الجزائري جهازا للتأمين على البطالة والإحالة التقاعد المسبق، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 09/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية،

[1] زيتوني صابرين، مرجع سبق، ذكره، ص 44.

[2] درواسي مسعود، بن مسعود آدم، مرجع سبق ذكره، ص 255.

والمرسوم التنفيذي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق بإحداث نظام التأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي 188/94 المؤرخ في 06جويلية 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

للصندوق الوطني للتأمين على البطالة صلاحيات منها:[1]

- ضبط باستمرار بطالة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة تسريح العمال؛
- يساعد ويدعم البطالين بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية وإعادة إدماج المستفيدين منهم من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشطة؛
- يؤسس صندوقا للاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزامه إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
- يساهم الصندوق في إطار مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في استحداث مناصب عمل لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وميدانيا نلاحظ أن هذه المؤسسات تنشط في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي إلا أنه يغلب عليها قطاع الخدمات، البناء، والأشغال العمومية فبسبب ضعف هذه المؤسسات فإنها تبحث عن القطاعات التي لا تكون فيها المنافسة شديدة. وفيما يلي جانب من مساهمة هذه المؤسسات في ترقية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل وفرص العمل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل وذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة فهي تمثل نسبة معتبرة من قطاع الأعمال في المجال الاقتصادي باعتبار هذه المؤسسات توظف عددا لا بأس به من العمال فإن قطاعها يساهم في توفير فرص العمل وخلق مناصب الشغل لفئات مختلفة من المجتمع ومتباينة المستوى العلمي والثقافي لأنها غالبا ما لا تشترط مؤهلا علميا معينا أو خبرة طويلة في النشاط وعليه يمكن القول أن مقدار أو نسبة مساهمة هذا القطاع في إنشاء مناصب شغل هي مساهمة معتبرة جيدة إذا ما تمت مقارنتها بالقطاع العام وهذا ما يفسر مدى ضرورة وأهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تنمية المشاريع العمومية من حيث تطور مناصب الشغل من سنة لأخرى.[2]

---

[1] مولاي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2] بن دعاس سهام، **"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر، العدد 03، المجلد 04، 2021، ص ص 6،7.

الجدول رقم(18): مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة دعم التشغيل خلال الفترة 2011-2016.

السنة	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM	مجموع سنوي	إجمالي الوظائف	المساهمة في التشغيل%
2011	140110	35953	92682	161417	430162	2308414	24.05
2012	91415	59125	129203	219641	499383	2807798	27.61
2013	148943	41786	96233	166053	453015	3260813	30.23
2014	150959	42707	93140	176315	463121	3723934	36.37
2015	150641	37921	51570	126152	366284	4090218	38.61
2016	164414	21850	22766	32045	241075	4331293	39.4

المصدر: رحيم حسين، **"آليات دعم واحتضان المشروعات الصغرى بالجزائر "**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، العدد 02، المجلد 05، 2021، ص241.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المساهمة في التشغيل في تزايد مستمر خلال الفترة 2011-2016 حيث قدرت في سنة 2011 ب 24.05 أما في سنة 2016 قدرت نسبة المساهمة ب 39.4، وبالنسبة لإجمالي الوظائف هي أيضا في تزايد حيث قدرت في سنة 2011 ب 2308414 وفي سنة 2016 قدرت ب 4331293 بالتالي يمكن القول إن نسبة المساهمة تزداد بازدياد الوظائف من قبل أجهزة الدعم في كل من ANDI، CNAC، ANSEJ، ANGEM .

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات:

تبنت الحكومة الجزائرية سياسات تدعيمية للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات للخروج من شبح المحروقات كان من بينها تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورسم استراتيجية شاملة بهدف الوصول بالصادرات خارج المحروقات إلى مستويات متقدمة فلقد غطت خلال السنوات الأخيرة صادرات القطاع الخاص 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تحتل الجزائر الرتبة 20 في القارة الافريقية من حيث صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما عدد المؤسسات المصدرة فلم يتعدى 302 مؤسسة سنة 2003 وهي تمثل 4% من إجمالي الصادرات الكلية أي ما يعادل 600 مليون دولار أمريكي موزعة على:

- المنتجات النصف مصنعة، مواد الخام؛
- تجهيزات صناعية، سلع غذائية؛
- سلع استهلاكية وتجهيزات فلاحية أما من حيث الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصل عدد المؤسسات الخاصة المصدرة حوالي 215 مؤسسة والمؤسسات العامة 87 مؤسسة كما بلغت حصتها في الصادرات الكلية حوالي 4%.[1]

[1] بن أحمد كلثوم، بن عبد العزيز سفيان، **"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 02، المجلد 06، 2021، ص 348.

الجدول رقم(19): العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات.

	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو %	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)	معدل النمو %
2010	619072	-	967	-
2011	659309	6.5	1221	26.27
2012	687386	4.25	1152	-5.65
2013	747934	8.8	1050	-8.85
2014	820738	9.73	1634	55.6
2015	896811	9.36	1485	-9.11
2016	1014075	13.07	1391	-6.32
2017	1060289	4.55	1367	-1.72
2018	1141863	7.69	2923.31	13.84
2019	1193339	4.50	2579.25	-11.76

المصدر: بن أحمد كلثوم، بن عبد العزيز سفيان، **"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 02، المجلد 06، 2021، ص348.

يمثل الجدول العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات فمن خلاله نلاحظ أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2019) تتطور من سنة إلى أخرى حيث بلغت نسبة التطور ما يقارب 14% ،ففي سنة 2010 لم تشاهد الجزائر نمو هذا القطاع وكانت البداية الحقيقية لنموه في سنة 2011 أما الصادرات خارج المحروقات فشهدت تراجعا خلال الفترة 2012-2013 ما يلاحظ كذلك أن هناك تباين في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرافقه انخفاض في نمو الصادرات خارج المحروقات خاصة خلال الفترة 2015-2017 بحيث يلاحظ أن هناك زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقابل ذلك أصبح نمو الصادرات بالسالب 1.72-%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار البترول، أما خلال الفترة (2018-2019) فنلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد لكن بالنسبة لنمو الصادرات شهد تراجع كبيرا في سنة 2019 وهذا بسبب الأزمة التي شهدتها الجزائر وهي أزمة الحراك، وهذا التباين يفسر بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زال متوجه نحو التنمية المحلية ما يؤكد ربما تراجع وعدم استمرار فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي خارج المحروقات وكذا فشل في مخططات الحكومة في الدفع بهذه المؤسسات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال خاصة خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في الجزائر

رغم توالي الآليات والإجراءات الاقتصادية بمحاولة تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة حاضنات الأعمال في ترقية الاقتصاد الجزائري إلا أنهم يواجهون مشاكل وصعوبات متعددة الأشكال ومتداخلة التأثير يجب التعرف على هذه الصعوبات لإمكانية إيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها ويمكننا رصد أهم هذه الصعوبات.

1-صعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتمثل هذه الصعوبات في:

1-1-صعوبة التمويل:

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها وهذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية واتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك والتحويلات المالية ودراسة الملفات وضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يلعن فيه عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:[1]

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى؛
- المركزية في منح القروض؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

1-2-صعوبات متعلقة بالعقار:

من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فهناك طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات ومشكلة عقود الملكية التي لاتزال قائمة في كثير من جهات الوطن وبالرغم من وجود أجهزة محلية مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI.

فإن مسألة العقار لا تزال مطروحة لأن:[2]

- الأراضي لا تتبع جهة إدارية واحدة لأنها مختلفة الأنواع فهناك أراضي خاصة وأراضي بلدية وأراضي دومين فإنها تخضع أحيانا لأكثر من وزارة؛
- نقص وغياب أحيانا الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا؛
- المناطق الصناعية عبر الوطن انحرفت بسبب غياب سياسة خاصة بها عن غرضها ودخلت في دائرة أخرى تتمثل في حالة تدهور التهيئة والتسيير، وتحولت بعض المناطق الى تجمعات عمرانية، وأصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئويا.

1-3-الصعوبات التنظيمية:

---

[1] حنان جودي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] سعدان شبايكي، **"معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، العدد 11، 2007، ص 189-190.

معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات وهو ما ينطبق على حالة الجزائر وأيضا عدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج، التسويق أو التمويل ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير أفاق المؤسسة باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون شخص واحد كافي بكل هذه المسؤوليات.[1]

ويمكننا ذكر كذلك صعوبات أخرى تتمثل فيما يلي:[2]

- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك وعدم الاستفادة من التمويل الطويل الأجل ونقص المعلومات المالية وذلك رغم الهياكل والآليات الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن هذا المشكل يبقى مطروحا؛
- صعوبات الإجراءات الإدارية والتسييرية وحتى التنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصعوبة المتعلقة بإيجاد عقار صناعي بسبب طول مدة منح الأرض المخصصة للاستثمار وثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار وعدم وجود تبرير بسبب الرفض وغياب الأطر القانونية وغياب البنى التحتية...إلخ؛
- عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق الغير المنضبط للسلع خاصة المستوردة منها وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين؛
- نقص الكفاءة الإدارية والفنية حيث تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من مجالات وافتقار عمالها للمهارة والكفاءة اللازمة إذ تدريبها وتكوينها يتطلب التكلفة؛
- عدم الإلمام بمبادئ التسويق يؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن أهمية وجود السلع والخدمات التي تقدمها خاصة في ظل المنافسة الداخلية والخارجية؛
- عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطتها؛
- نقص التحفيزات الضريبية والجمركية؛
- ضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة؛
- غياب الفضاءات الوسيطة كالبورصة وغرف التجارة والصناعة بنوك متخصصة إلى غير ذلك؛
- انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف.[3]

2-الصعوبات التي تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر:

من أهم الصعوبات التي تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر حداثة نشأتها ومحدودية فكرتها، فأغلب حملة الأفكار ليس لديهم علم بأنها هناك حاضنة تستضيفهم وتساعدهم في الانطلاق وترافقهم في جميع مراحل إنشاء مؤسساتهم، وأكبر

[1] جودي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] دراوسي مسعود، بن مسعود آدم، مرجع سبق ذكره، ص257.

[3] آيت عيسى عيسى، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق قيود**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد 06، المجلد 05، 01-02-2009، ص 282.

حاجز لدى المقاولين هو كيفية الحصول على تمويل مشاريعهم (القروض الربوية وهذا ينافي شريعتنا)، كما لا ننسى ظاهرة البيروقراطية التي أصبحت متفشية في إدارتنا وإذا ما تم التغلب صاحب المشروع من هذه القيود، فهناك قيود أخرى فالمنتوج الجزائري لا يطابق المنتوج العالمي وهذا ما يصعب دخولنا للأسواق العالمية خوض غمار المنافسة بسبب عدم مطابقتنا للمعايير المعمول بها دوليا، ضف إلى ذلك تأخير رقمنة الاقتصاد وهذا ما جعلنا متخلفين عن مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية فالعديد من الدول تقدمت أشواطا في الدفع الإلكتروني والتجارة الالكترونية.[1]

ومن الصعوبات كذلك ما يلي: [2]

- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛
- عدم توفر الخدمات الداعمة ومؤسساتها خصوصا في مجال الحصول على المعلومات الاقتصادية والتجارية والتمويل ولاسيما الاستثمارات طويلة الأمد، وخدمات الاستشارة والتدريب؛
- ضعف مشاريع تنمية روح الريادة حيث أن المهارات الريادية لا تزال جامدة وغير مستغلة بينما يتزايد الاستثمار السريع المردود، العمولات؛
- مشكل العقار: بحيث أن الحاضنات وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيحد ذلك من تطور الحاضنات في الجزائر خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح؛
- التمويل: بما أن الحاضنة ليس جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات الجزائرية، وكون تكوين المؤسسات المحتضنة يلعب دورا هاما في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر.

[1] بدرانية حورية، بن حمادي عبد القادر، **"حاضنات الأعمال: بين التحديات والرهانات"**، مجلة المالية والأسواق، جامعة محمد بن أحمد وهران 02، الجزائر، العدد 02، المجلد 07، 2020، ص 306.

[2] رجم خالد، دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص15.

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تستحوذ على الأهمية الكبيرة في كافة دول العالم إلا أن الجزائر لم تولي الأهمية لهذا القطاع إلا مؤخرا فأصبح من أهم القطاعات الاستراتيجية التي تعتمد عليها في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة حيث أثبت قدرته على إحداث تغييرات ونتائج جد ملحوظة في السنوات الأخيرة غير أنه ليس بعيد عن العراقيل والمشاكل التي تحول دون تطوره ونموه واستمراره ما دفع بالدولة الجزائرية إلى زيادة الاهتمام به واعتماد سبل وآليات جديدة أثبتت نجاعتها على مختلف دول العالم.

وبالنظر إلى تجارب العالم في مجال حاضنات الأعمال والنتائج الإيجابية التي حققتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن الجزائر مازالت بعيدة كل البعد في ميدان حاضنات الأعمال ولم تعمل على تبني هذه الفكرة إما لقلة الخبرة المتوفرة لإنشائها وتشغيلها أو لعدم إدراكها للفوائد التي تخصصها عن تأسيسها وهذا راجع بالدرجة الأولى لغياب الثقافة والوعي بمثل هذه الآليات ونقص الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشر مثل هذه الآليات وحتى بعد أن يتم تجسيدها على الأرض الواقع بشكل يتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعايشها الدولة إلا أن هناك العديد من النواقص التي لوحظت على مستواها والتي انعكست سلبا على مردود حاضنات الأعمال وكدليل على ذلك معظم التجارب في هذا المجال تشوهه العديد من النواقص وهذا راجع إلى نقص الوعي من طرف المسؤولين ونقص الوعي والريادة لدى المجتمع.

الخاتمة

في الختام توصلنا إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يشكل أداة هامة لتنشيط وبناء اقتصاد وطني قادر على مواجهة مختلف الضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومحاولة التكيف معها إلا أن هذا النوع من المؤسسات لا يستطيع توفير انطلاقة سليمة بمفرده تسمح له بلعب دوره وتحقيق أهدافه على أتم الوجه لذلك أصبح على الدول أن تطور هذا القطاع لكي يستمر من خلال آليات حديثة، ومن أهمها حاضنات الأعمال كهيئات تأخذ بيد هذه المؤسسات وتقف بجانبها وتساعدها على التغلب على أعباء الانطلاق وتفتح أمامها آفاق النمو والتطور ويتضح لنا الدور الأساسي التي تلعبه حاضنات الأعمال في الحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل وذلك من خلال دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أمام الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ورغم النتائج المحققة في السنوات الأخيرة لم ترق إلى المستوى المطلوب فمازالت هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات التي تمنعها من القيام بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمحور أساسا في ثقل المحيط الإداري وصعوبة الحصول على التمويل البنكي والأراضي الصناعية لإقامة المشاريع، فواقع حاضنات الأعمال في الجزائر يتميز كذلك بالتأخر وهذا راجع أولا إلى تأخر صدور الحكم التشريعي الذي يضبط عمل هذه الآلية وإلى ضعف الدعم الذي يجب أن توليه الدولة لهذه الحاضنات التي تساهم في تنمية إخراج مشاريع ناجحة واستغلال مخرجات البحث العلمي في شكل استثمارات وإبداعات وابتكارات.

في هذا الصدد وقصد تفعيل دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإننا نرى ضرورة الإسراع في مرافقة ومتابعة الهياكل الموجودة والقيام بإنشاء هياكل جديدة خصوصا على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإحاطة بمعظم جوانبه يمكننا اختبار فرضياته:

الفرضية الأولى: التي نصت على "أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات الإنتاج" وعليه يمكننا القول بأن الفرضية صحيحة حيث تقوم هذه الأهمية بتوفير حاجيات السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخدمات المحلية، مما تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن " حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدريب أصحابها وتنمية قدراتهم الإدارية للتفوق والنجاح في مشروعاتهم فالجزائر تسعى إلى بذل جهود لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير حاضنات الأعمال كغيرها من الدول" وعليه يمكننا القول بأن الفرضية صحيحة حيث تعمل حاضنات الأعمال على خلق جيل جديد من شباب ورجال أعمال وتوفر لهم المزيد من فرص العمل بعد تخرجهم من الحاضنة، كما نجد أن الجزائر أقامت هيئات ومؤسسات من أجل النهوض بهذا القطاع وترقيته إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد في ميدان حاضنات الأعمال وهذا راجع بالدرجة الأولى لغياب الثقافة والوعي بمثل هذه الآليات ونقص الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشرها.

الفرضية الثالثة: ومضمونها "تساهم حاضنات الأعمال بدرجة كبيرة ومعتبرة في متابعة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة إليها" وعليه يمكننا القول بأن الفرضية صحيحة فحاضنات الأعمال تساعد في توسيع وتوزيع القاعدة

الاقتصادية من خلال الاستثمار للأفكار وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية.

النتائج العامة:

من خلال دراستنا لموضوع دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن كثرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد من عددها حتى أصبحت لها تصانيف جديدة وكثيرة وكل تصنيف معين ينظر إليها من زاوية معينة، حيث لها مساهمات عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن لغيرها من المؤسسات الكبيرة أن تساهم مثلها وهذا راجع لطبيعة هذا النوع من المؤسسات؛
- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعقار أو التمويل أو تعقيد الإجراءات الإدارية، فالبرغم ما تم سنه من قوانين وتشريعات لترقية هذا القطاع وما تم استحداثه من هيئات تعمل على تسهيل نشاطها إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من واقعها؛
- حاضنات الأعمال عبارة عن منظومة متكاملة من مكان وتجهيزات وخدمات وتسهيلات وآليات المساندة والدعم والاستشارة، تهدف إلى توفير الدفع الأولي الضروري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخطي أعباء مراحل التأسيس ومضاعفة فرص البقاء والنجاح؛
- تساعد حاضنات الأعمال أصحاب الأفكار الإبداعية والعلمية من تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع؛
- تعتبر حاضنات الأعمال تجربة حديثة العهد في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التحسين حتى تلعب دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا لا يمنع من تجسيد فلسفة حاضنات الأعمال ضمن مجموعة واسعة من آليات الدعم التي تعتمدها الجزائر للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المدير العام هو العنصر الأهم في خلق المناخ المناسب والمحفز الإيجابي للمؤسسات المحتضنة لهذا يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات في مجال تخطيط الأعمال والإدارة والتسويق والمحاسبة بالإضافة إلى القدرة العملية على العمل مع القائمين على المؤسسات وتحليل نقاط القوة والضعف؛
- لا تقوم حاضنات الأعمال في الجزائر بالقيام بالدور المنوط بالمحاضن أي (تقديم الدعم قبل وبعد الإنشاء) وإنما تقوم بدور المشاتل أي (تقديم الدعم بعد الإنشاء)؛
- الدعم الذي تقدمه حاضنات الأعمال بالجزائر للمؤسسات المحتضنة لا يزال بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب فهو بذاته في حاجة ماسة لدعم الدولة والجهات الوصية.

التوصيات والاقتراحات:

من أجل تفعيل دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي الأخذ بالتوصيات والاقتراحات التالية:

- لا بد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة التي تقود بها إلى تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة وبأقل جهد؛

- ضرورة تحديد مجال عمل الحاضنة والاهتمام من البداية في تفعيل دور الحاضنات في عملية التنمية من خلال سن القوانين التي ترفع من أهميتها والسهر على تطبيق هذه القوانين؛
- يجب اختيار مسيرين ذوي كفاءة لإدارة الحاضنة خاصة المدير والمنشط المرافق الذي لا بد من الدقة في اختيارهما ولا بد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛
- يجب على الدولة الجزائرية أن تبني سياسة واستراتيجية واضحة خاصة بحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من التجارب الرائدة في ميدان حاضنات الأعمال أو على الأقل الخاصة بالدول المجاورة لتفادي المشاكل التي تعاني منها؛
- ضرورة تفعيل دور القطاعات الإنتاجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين الجودة؛
- ضرورة الإسراع في توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر ليمتد إلى أغلب ولايات الوطن وإنشاء حاضنات متخصصة في قطاع معين إضافة إلى تعبئة مختلف الجهود والموارد لمدها بجميع الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على دخول مجال احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا هذه تبين لنا العديد من الإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها خاصة وأن هذا المجال لا زال واعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، منها:

1) دراسة جدوى مشاريع حاضنات الأعمال وواقعها في الجزائر؛
2) أهمية الإدارة الجيدة في تفعيل دور حاضنات الأعمال للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الأخير دراستنا هذه لا تعدو إلا أن تكون محاولة لإثراء واحد من أهم الموضوعات ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه فهو اجتهاد بشري وإنساني يلازمه النقص بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة ويحتاج ذلك إلى التصويب فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطئنا فمن أنفسنا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1) أبو قحف عبد السلام، **"دراسات في إدارة الأعمال"**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2001.
2) أبو قحف عبد السلام، **"مقدمة في الأعمال التقنية "**، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2018.
3) أحمد مروة، **" الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة"**، دار القدس المفتوحة، دون طبعة، مصر الجديدة، القاهرة، 2007.
4) بابنات عبد الرحمان، ناصر دادي عدون، **"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دون طبعة، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
5) توفيق عبد الحليم يوسف حسن، **"إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
6) جواد نبيل، **"إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2007.
7) حساني رقية، رابح خوني، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2007.
8) حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
9) خوني رابح، حساني رقية، **"أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
10) دريد كامل آل شبيب، **"مبادئ الإدارة المالية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2009.
11) صخري عمر، **"اقتصاد المؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون، الجزائر،2007.
12) صلاح حسن، **"التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر"**، دار الكتاب الحديث، دون طبعة، القاهرة، مصر، 2013.
13) طشطوش هايل عبد المولى، **"المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
14) عباس علاء، محمد السلامي، **"ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة "**، دار التعليم الجامعي، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2018.
15) عزت خيرت يوسف، **"إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
16) العطية ماجدة، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
17) علي عمر أيمن، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
18) فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **"الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

19) القهيوى ليث عبد اللّه، بلال محمود الوادي، **"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

20) كافي مصطفى يوسف، **"بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2011.

21) كافي مصطفى يوسف، **"ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.

22) كافي مصطفي يوسف، **"إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2017.

23) كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، **"الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها "**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.

24) مزهر شعبان العاني وآخرون، **"إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

25) هيكل محمد، **"مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.

المذكرات والأطروحات:

1-المذكرات:

1) بن قطاف أحمد، **"أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،2007.

2) رائد خضير عبيس كاظم، **"المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق "**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق ،2014.

3) رقراق عبد القادر، **"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2010.

4) زهواني رضا، **"تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

5) زويتة محمد صالح، **"أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

6) سلطاني محمد رشدي، **"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته، وشروط تطبيقه"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2006.

7) طالبي خالد، **"دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

8) قارة إبتسام، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

9) محمد القواسمة ميسون، **"واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية"**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

10) مدخل خالد، **"التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

11) مشري محمد الناصر، **"دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلة المستدامة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2008.

2-الأطروحات:

1) جودي حنان، **"استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2017.

2) زيتوني صابرين، **"الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر،2017.

3) فارس طارق، **"دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2018.

4) هالم سليمة، **"هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.

الملتقيات:

1) بربيش السعيد، طبيب سارة، **"دور حاضنات الأعمال في تطوير وعدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقى الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،02-12-2019.

2) بركان دليلة، شيراز حايف سي حايف، **"حاضنات العمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقى الوطن حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18-19 افريل 2012.

3) بركة حنان، سويسي صلاح الدين، **"حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخصر، الوادي، الجزائر، 2017.

4) بن بوزيان محمد، " **تكنولوجيا الحاضنات في العالم العربي: الفرص والتحديات**"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 09-10مارس2004.

5) بوقموم محمد، معيزي جزيرة، "**إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ملتقى وطني حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

6) راتول محمد، بن داودية وهيبة، "**بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006.

7) رجم خالد، عبد الغني دادن، "**عرض مفاهيم حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية**"، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 18-19 أفريل 2012.

8) الشريف ريحان، ريم بونوالة، "**حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة -نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات**"، مداخلة في ملتقى دولي تحت عنوان: استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، في 18-19 أفريل، الجزائر، 2012.

9) قدي عبد المجيد، "**دور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة التحديات**"، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات، المعهد الوطني للتجارة، غرداية، الجزائر، 2-3 مارس 2004.

10) مغياري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، "**مرفقة المؤسسات: الحاضنات، مراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة**"، مداخلة حول حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،19-12-2013.

المجلات

1) أحمد حنفي شيماء، "**حاضنات الأعمال كألية فعالة لدعم رواد الأعمال في مصر**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، العدد 02، 2020.

2) آيت عيسى عيسى، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق قيود**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد 06، المجلد 05، 01-01-2009.

3) بدرانية حورية، بن حمادي عبد القادر، "**حاضنات الأعمال: بين التحديات والرهانات**"، مجلة المالية والأسواق، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، العدد 02، المجلد 07، 2020.

4) بقاط حنان، هالم سليمة، "**هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 05، 2018.

5) بن أحمد كلثوم، بن عبد العزيز سفيان، "**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 02، المجلد 06، 2021.

6) بن دعاس سهام، "**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، العدد 03، المجلد 04، 2021.

7) بن شايب محمد، وسعدي فيصل، " **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد 06، المجلد 04، جوان2019.

8) بن عاشور ليلى وضحاك نجية، " **الإبداع والابتكار وتأثيرهما على الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة آراء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 14، 2018.

9) بن قطاف أحمد، "**فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 05، 2016.

10) بن ناصر عيسى، "**حاضنات الأعمال كألية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد 08، مارس 2010.

11) بو عبد الله هيبة، حسين رحيم، "**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة برج بوعريريج، العدد 01، المجلد 06، 31-12-2015.

12) بوالشعور شريفة، "**دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups، دراسة حالة الجزائر** "، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، الجزائر، العدد 02، المجلد 04، 2018.

13) بوداود فاطمة الزهراء، "**دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال بالجزائر** "، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، العدد 01، 2020.

14) بوضياف علاء الدين، محمد زبير، "**دور حاضنات الأعمال التكنلوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر** "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد 01، المجلد 04 ،2020.

15) حسين الوادي محمود، "**دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية** "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 01، المجلد 04، 2010.

16) حسين رحيم، "**نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 02، المجلد 02، 01-06-2003.

17) درواسي مسعود، بن مسعود آدم، "**الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية** "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 06، 2012.

18) رجب لطيفة وآخرون، "**اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة**"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، العدد 02، المجلد 04، 2020.

19) الزركوش حسين خلف، محمد ليث طلال، "**حاضنات العمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق**"، مجلة آفاق علمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي، العراق، العدد 02، 2017.

20) ساحل محمد، عبد الحق بن تقات، "**التجربة الايطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 08 ،2017.

21) سعدان شبايكي، "**معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، العدد 11، 2007.

22) صالحي صالح، **"أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.

23) ضيف الله محمد الهادي، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: متطلبات الإنشاء، المعوقات والحلول "**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02، 2016.

24) العابد برينيس شريفة، **"التجارب الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ما فائدتها للجزائر "**، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، العدد 51، 2017.

25) العايب ياسين، **"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة02، الجزائر، العدد 01، 2015.

26) عبد الله ياسين، بن يامين خالد، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية كوريا الجنوبية "**، مجلة البدر، جامعة بشا، الجزائر، العدد 06، المجلد 06، 15-06-2014.

27) عليان الهراشمة حسين، **"دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية والتكنولوجية وتطويرها في الأردن"**، مجلة الزرقاء للبحوث الإنسانية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، العدد 02، المجلد 14، 2014.

28) غياظ شريف، محمد بوقموم، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، العدد 06، 2012.

29) فودوا محمد وآخرون، **"دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر"**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد 04، المجلد 04، 2021.

كلاخي لطيفة، **"واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 04، المجلد 07، 01-08-2013.

محمد موسى صباح، **"تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاز المشاريع الريادية في الأردن "**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الأردن، العدد 03 ،2010.

30) محمد واثق العبيدي الهام وآخرون، **"دور الدعم الحكومي في تحفيز حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجامعة العراقية، العراق، العدد 01، المجلد 04، 2014.

مولاي أمينة، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، المجلد 07، 2020.

31) هاشم علي أمل، **"حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية"**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة الحلوان، مصر، العدد 01، المجلد 11، 2020، ص 264.

المؤتمرات:

1) حسين رحيم، أحمد قطاف، **"حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة"**، المؤتمر الخامس للمؤسسة العربية للعلوم التكنولوجيا المنعقد يومي 28-30-10-2008، المركز الجامعي، برج بوعريريج، الجزائر.

2) حوتية عمر، **"حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الاقتصاديات المحلية بالدول العربية، الاعمال الكاملة لمؤتمر دور مؤسسات الأعمال الخاصة والمجتمع المدني في رفعة الشعوب وتقدمها"**، المنعقد يوم 23-04-2021، جامعة أدرار، الجزائر.

3) سالمة مفتاح محمد المصراتي، **"التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال"**، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، المنعقد يوم 21سبتمبر 2019، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

4) العموش محمد، **"ورقة عمل حول تجربة حاضنات الأعمال في الشركة الأردنية للإبداع –الاردن "**، المؤتمر الإقليمي تجارب تنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية، المنعقد يومي 27-28 أكتوبر 2015.

المراسيم والتشريعات:

1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

2) الجريدة الرسمية، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10-10-2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مواقع الأنترنت:

1) https://democraticac.de
2) http://Europa,en,int;estraitde;la
3) http://dim-msila.dz
4) https://www.alittihad.ae/article
5) http://economistsarab.com
6) https://www.alanba.kw
7) https://akhbareldjazair.com

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Bulletin d'information statistique de la PME, données de l'année2018, N°39 Edition novembre2019.
2) Bulletin d'information statistique de la PME، données de l'année2020, N°39 Edition novembre2021.
3) Communauté européennes, (2006) : **" La nouvelle définition des PME "**: Site Internet : http://Europa,en,int;estraitde;la recommandation 96/280/ce de la commission du 03 avril 1996 concernant de la définition de la PME.
4) Communauté européennes, (2006) : **" La nouvelle définition des PME "**: Site Internet : http://Europa,en,int;estraitde;la recommandation 96/280/ce de la commission du 03 avril 1996 concernant de la définition de la PME.
5) GUILHON A.: **" vers une nouvelle définition de la PME "** à partir du concept de contrôlabilité، sous la direction d'Olivier TORRES (1998): «PME des nouvelles approches», édition Economica, Parise.
6) HULLG.S(1989): **" La petite entreprise à l'ordre du jour "**, édition l'harmattan, Paris.
7) JULIEN P.A et MARCHESNAY M. (1988):« **La Petite Entreprise»**، édition Vuibert، Parise.

الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مدكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

- السيد (ة): سارة زغدودي الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 146506 والصادرة بتاريخ 04 جانفي 2012

- السيد (ة):.أميرة جدور الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:100056850 والصادرة بتاريخ 16 مارس 2016

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

و المكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مذكرة ماستر):

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات

عنوانها: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/06/16 توقيع المعني (ين)

*طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.